وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة

دور شركات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي
-تحليل بعض التجارب الدولية-

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: نقدي و بنكي

من إعداد الطالبة: خليفة أمينة

تحت إشراف: د. سلامات عقيلة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
حناش حبيبة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
خنطيط خديجة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا
سلامات عقيلة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مقررا

السنة الجامعية: 2023/2022

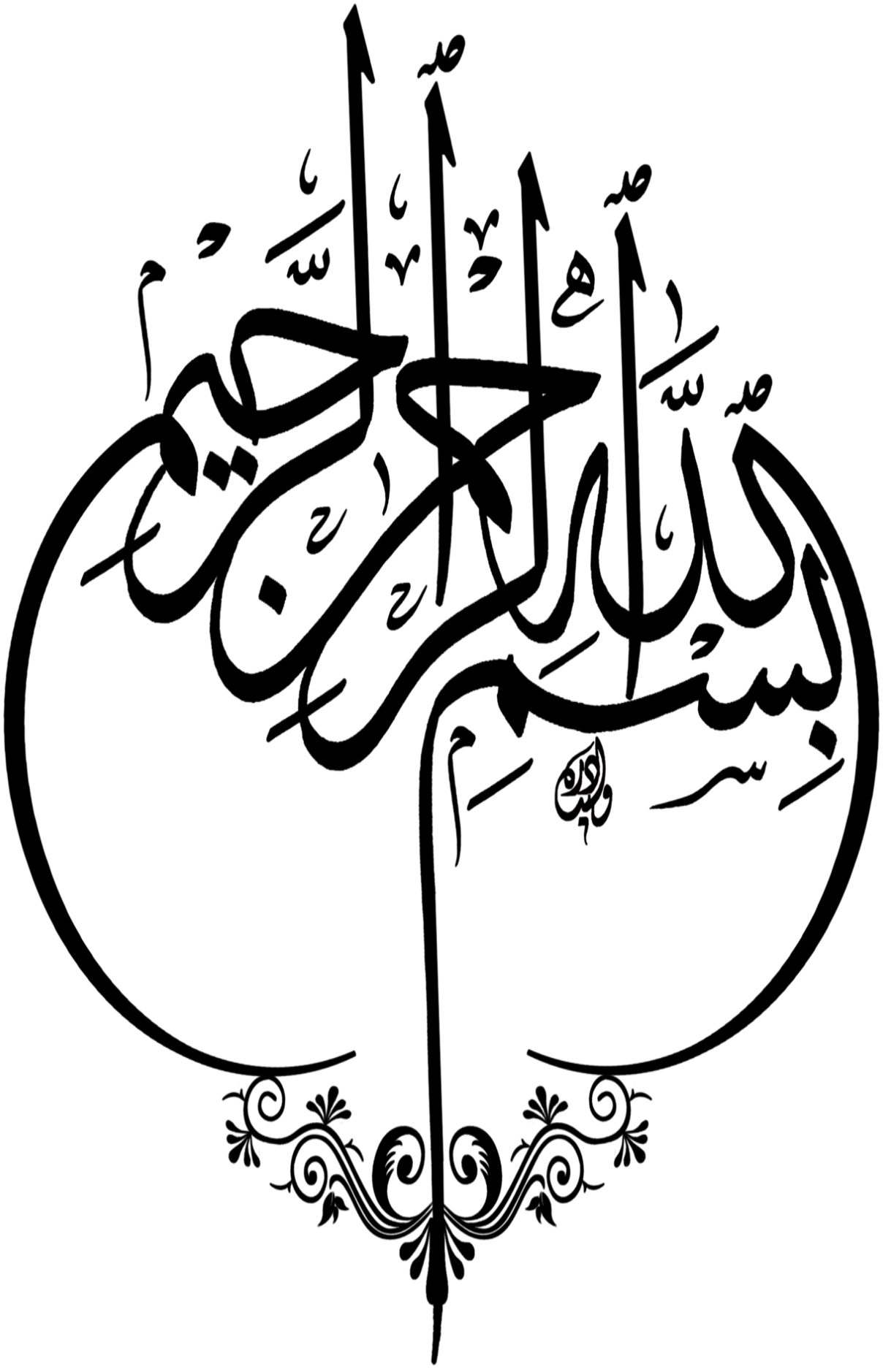
بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة

دور شركات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي
-تحليل بعض التجارب الدولية-

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: نقدي و بنكي

من إعداد الطالبة: خليفة أمينة

تحت إشراف: د. سلامات عقيلة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
حناش حبيبة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
خنطيط خديجة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا
سلامات عقيلة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مقررا

السنة الجامعية: 2023/2022

إهـــداء

الحمد لله والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد

الحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة بإتمام مذكرتي التي هي ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى

إليهم:

أبي وأمي اللذان كانا سندا وعونا لي، وكان لدعائهما المبارك الأثر العظيم في تسيير هذا البحث،

حفظهم الله ورعاهم وأدام عليهما الصحة والعافية

زوجي من ساندني ويسر لي الصعاب، والذي بفضل توجيهاته وصبره، وتشجيعه المستمر لي

في إعداد هذه المذكرة أسأل الله أن يوفقه ويسدد خطاها ويرزقه من فضله

فلذات كبدي، ولداي العزيزان "آدم وبيرم"

أخوتي وقفهم الله أتمنى لهم كل التوفيق

جميع الأصدقاء والأقارب والزملاء كل الأشخاص الذين نحمل لهم المحبة والتقدير

إلى كل هؤلاء أهديهم هذا العمل

وأسأل الله أن يجعله نبراسا لكل طالب

شكر وتقدير

بسم الله، والحمد لله

اللهم لك الحمد حمدا مباركا فيه كما ينبغي لجلال وجهك ولعظيم سلطانك

الحمد لله حمد الشاكرين و الحمد لله في كل وقت وحين

الحمد لله و الشكر لله الذي وفقني بتوفيقه و أعانني بعونه إلى حسن التوكل عليه لإنجاز و إتمام هذا العمل

فأسأل الله أن يتقبله مني، و أسأل الله العلي القدير أن ينفعنا به و يمدنا بتوفيقه

و قبل أن أمضي أقدم أسمى عبارات الشكر و التقدير إلى الذين مهدو لنا طريق العلم و المعرفة، و الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا في بناء جيل الغد إلى أساتذتي الأفاضل "***كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة***" ، و أخص بالتقدير و الشكر الأستاذة الدكتورة المشرفة "***سلامات عقيلة***" على النصائح المفيدة التي أسدتها و التوجيهات القيمة التي ساهمت في إثراء هذا البحث.

كما أتقدم بخالص الشكر و التحية و التقدير، و العرفان بالجميل إلى كل من أسدى مشورة و قدم لي معونة،

و إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل،

جزاهم الله عنا خير الجزاء و وفق الله الجميع لما يحبه و يرضاه

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة الدور الذي تلعبه شركات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، حيث لعب انتشار حلول التكنولوجيا الرقمية دورا حاسما في تسريع عجلة الشمول المالي و تحقيق استراتيجيته و التي عملت العديد من الدول على تطبيقها، وقد أدى تبني التكنولوجيا المالية إلى حدوث تحولات عميقة في الصناعة المالية و المصرفية.وقد ركزت الدراسة على تقديم الأدبيات النظرية حول الشمول المالي، و أهميته، و تحليل مؤشراته، و كذا التعرف على واقع التكنولوجيا المالية و تسليط الضوء على الشركات الناشئة في هذا المجال، مع الإشارة لتجارب ومبادرات لشركات التكنولوجيا المالية، مع التطرق إلى واقع القطاع المالي و المصرفي في الجزائر في خضم التحول الرقمي.

وتوصلت الدراسة إلى أن شركات التكنولوجيا المالية تساهم بشكل كبير في تحسين نوعية الخدمات المالية ، كما يسعى الشمول المالي إلى إزالة الحواجز التي تمنع الناس من المشاركة في القطاع المالي باستخدام هذه الخدمات لتحسين حياتهم. و في الجزائر هناك توجهات نحو بناء نظام بيئي للتكنولوجيا المالية و دعم الشركات الناشئة في هذا المجال بإنشاء مخبر خاص بها، و تشجيع شركات التكنولوجيا المالية على تعزيز الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية؛ الشمول المالي؛ الخدمات المالية الرقمية؛ التحول الرقمي.

Abstract

This study aims to identify the nature of the role played by financial technology companies in promoting financial inclusion, as the spread of digital technology solutions has played a crucial role in accelerating the wheel of financial inclusion and achieving its strategy, which many countries have worked to apply, and the adoption of financial technology has led to profound transformations in the financial and banking industry.The study focused on presenting the theoretical literature on financial inclusion, its importance, analyzing its indicators, as well as identifying the reality of financial technology and shedding light on startups in this field, with reference to the experiences and initiatives of financial technology companies, while addressing the reality of the financial and banking sector in Algeria in the midst of digital transformation.

The study found that fintech companies contribute significantly to improving the quality of financial services, and financial inclusion also seeks to remove barriers that prevent people from participating in the financial sector by using these services to improve their lives. In Algeria, there are trends towards building a fintech ecosystem, supporting startups in this field by setting up their own lab, and encouraging fintech companies to promote financial inclusion.

Keywords: Fintech; Financial inclusion; Digital financial services; Digital transformation..

الفـــهرس

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	–
شكر و تقدير	–
الملخص	**I**
قائمة المحتويات	**V -II**
قائمة الجداول	**VIII-VI**
قائمة الأشكال	**XII-X**
قائمة الملاحق	**XIII**
مقدمة	**أ–ت**
الفصل الأول: الإطار النظري لشركات التكنولوجيا المالية و الشمول المالي	**58–05**
تمهيد	06
المبحث الأول: الإطار النظري لشركات التكنولوجيا المالية و الشمول المالي	07
المطلب الأول: المفاهيم الأساسية للتكنولوجيا المالية	07
المطلب الثاني: شركات التكنولوجيا المالية	23
المطلب الثالث: المفاهيم الأساسية للشمول المالي	31
المبحث الثاني: علاقة شركات التكنولوجيا المالية بالشمول المالي	47
المطلب الأول: العلاقة المترابطة بين شركات التكنولوجيا المالية و الشمول المالي	48
المطلب الثاني: مساهمة شركات التكنولوجيا المالية في تشجيع الشمول المالي	49
المطلب الثالث: معيقات الشمول المالي و دور البنوك المركزية في تعزيزه	52
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	54
المطلب الأول: الدراسات المحلية	55
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	56
المطلب الثالث: القيمة المضافة	57
خلاصة الفصل الأول	58
الفصل الثاني: دراسة تجارب دولية لشركات التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي	**100–59**
تمهيد	60
المبحث الأول: واقع شركات التكنولوجيا المالية و الشمول المالي على المستوى الدولي	61

المطلب الأول: واقع شركات التكنولوجيا المالية على المستوى الدولي	61
المطلب الثاني: قراءة لمؤشرات الشمول المالي في مختلف تكتلات العالم	67
المطلب الثالث: دور شركات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي	69
المبحث الثاني: تحليل بعض تجارب شركات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي	74
المطلب الأول: نموذج أعمال الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية	74
المطلب الثاني: تجارب دولية لشركات مالية في تعزيز الشمول المالي	74
المبحث الثالث: واقع شركات التكنولوجيا المالية و الشمول المالي في الجزائر	78
المطلب الأول: واقع شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر	79
المطلب الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر	84
المطلب الثالث: تجارب شركات تكنولوجيا مالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر	90
خلاصة الفصل الثاني	100
خاتمة	102
قائمة المراجع	105

قائـمة

الجـداول

والأشكـال

قـائـمـــة الجـداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه	**46**
1-2	حجم استثمارات سوق التكنولوجيا المالية العالمية لسنة 2022	**62**
2-2	نشاط السحب عبر الجهاز الآلي في الجزائر للفترة 2019-2022	**86**
3-2	نشاط الدفع عبر الانترنت في الجزائر للفترة 2019-2022	**87**
4-2	نشاط الدفع عبر محطات الدفع الالكتروني TPE للفترة 2019-2022	**88**
5-2	تطور مؤشرات استخدام الخدمات المالية في الجزائر	**89**
6-2	قطاعات التكنولوجيا المالية في برنامج تحدي الشركات الناشئة في الجزائر	**92**

قائـمــة الأشكــال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	**The Five D'S** للتكنولوجيا المالية	**15**
2-1	الأطراف الفاعلة في النظام البيئي للتكنولوجيا المالية	**50**
1-2	إجمالي الاستثمارات العالمية (VC,PE,M&S) في مجال التكنولوجيا المالية	**62**
2-2	أفضل الدول نموا للاستثمار في التكنولوجيا المالية لسنة 2022	**64**
3-2	ترتيب أبرز قطاعات التكنولوجيا المالية استقطابا للاستثمار لعام 2022	**65**
4-2	استثمارات منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا لسنة 2022	**66**
5-2	يمثل شركات التكنولوجيا المالية التي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي	**78**
6-2	مؤسسات الخدمات المالية في الجزائر	**81**
7-2	أسواق التكنولوجيا المالية الأكثر جذبا للاستثمار لسنة 2022	**91**

قائمة الملاحق

قائـمــة المـلاحــق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	النظام البيئي لمختبر التكنولوجيا المالية في الجزائر	113
02	حوكمة النظام البيئي لمختبر التكنولوجيا المالية في الجزائر	114
03	خريطة النظام الايكولوجي لريادة الأعمال في الجزائر	117

مقـــدمـــة

مقدمــة

يعد التقدم التكنولوجي والتحول نحو الرقمنة العالمية أحد أهم ركائز مستقبل القطاع المالي والمصرفي. حيث تساهم التكنولوجيا الرقمية إلى جانب الإبتكار المالي بتغيير الأساليب المعتمدة في مزاولة الأعمال، وهو ما نتج عنه ما يعرف بالتكنولوجيا المالية كمجال جديد في القطاع المالي من خلال إنشاء شركات تقوم بتقديم تشكيلة متميزة من الخدمات المالية الرقمية بإستخدام آليات مبتكرة وتقنيات حديثة مثل خدمات الدفع الإلكترونية، و تحويل الأموال بين الافراد والمؤسسات، وتسهيل عمليات الاقراض أو التمويل، وكذا الادخار والتأمين. و هو ما جعل أغلب دول العالم تتسابق إلى تنمية الاستثمار في مجال شركات التكنولوجيا المالية نظرا لحجم الذكاء الاصطناعي وراء تلك الشركات التي تعمل على تعطيل كل ما هو تقليدي والعمل على ابتكار جديد وتشجيع الأفراد والمؤسسات على استخدام القنوات الرقمية لإدارة أموالهم تقدم الخدمات المالية بطريقة سهلة و سريعة وبتكاليف منخفضة.

استطاعت شركات التكنولوجيا المالية إحداث طفرة في القطاع المصرفي واكتساح قطاعات مختلفة في تقديم الخدمات المالية وتوفيرها إلى جميع أفراد المجتمع كل حسب وضعه، أي الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية و استخدامها من قبل الأفراد و المؤسسات الذين لم يكن لديهم حسابات مصرفية من قبل. من جهة أخرى يعكس الشمول المالي مدى قدرة الفئات المحرومة على الوصول إلى التمويل، الذي يعد أهم الأهداف الرئيسية لسياسات الدول، في حين أن التمويل و التكنولوجيا لهما علاقة طويلة تعرف تغيرات و تطورات عديدة، لتبدأ الشركات و المؤسسات الجديدة حول العالم بالتحول إلى التكنولوجيا المالية من خلال ابتكار تقنيات مالية رقمية توفر الجهد، و الوقت، و الأمان، إلى جانب قدرتها على تقديم آفاق عديدة في إرساء التقدم نحو تحقيق الشمول المالي العالمي. و من هذا المنطلق فإننا نطرح الإشكالية الآتية:

إلى أي مدى تساهم شركات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي؟

- **الأسئلة الفرعية:**

و تفصيلا لجوانب الدراسة، نطرح جملة من التساؤلات على النحو الآتي:

1- ما هو الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية و قطاعاتها و أبرز تقنياتها؟
2- ماذا نقصد بشركات التكنولوجيا المالية؟ وما هي أهم التحديات والمعوقات التي تقف أمام نجاحها؟
3- فيما يتمثل الشمول المالي ومؤشرات قياسه؟ و ما علاقته بالتكنولوجيا المالية؟
4- كيف تؤثر شركه التكنولوجيا المالية في زيادة الشمول المالي؟
5- ما هي أهم التجارب الدولية التي يمكن الاستفادة منها في هذا المجال؟

- **فرضيات الدراسة:**

و لمعالجة إشكالية الدراسة تم طرح الفرضيات التالية:

- تعمل شركات التكنولوجيا المالية على تدعيم القطاع المالي بخدمات مبتكرة من شأنها المساهمة في تحسن الخدمات المالية التقليدية؛
- تساهم سهولة الوصول إلى الخدمات المالية التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية في جلها تساهم في تحقيق عملية الشمول المالي؛
- تقدم شركات التكنولوجيا المالية العديد من الفرص لتمويل الأفراد و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تواجه صعوبات للحصول على الخدمات المصرفية الكافية.

- **دوافع اختيار الدراسة:**

إن اختيار موضوع البحث كان وراءه العديد من الدوافع نذكر أهمها في النقاط التالية:

- الميول الشخصي للبحث في هذا الموضوع والاهتمام بكل ما هو متعلق بالتكنولوجيا الحديثة والقطاع المالي والمصرفي؛
- تميز الموضوع بالحداثة و الديناميكية؛
- القناعة الخاصة بالدور الذي تلعبه شركات التكنولوجيا المالية في المساهمة بتطوير القطاع المصرفي وزيادة الثقافة المالية لدى أفراد المجتمع؛
- الرغبة في الالمام بالموضوع و أهم تطوراته على الصعيد المحلي والدولي.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحديد المفاهيم المتعلقة بمصطلح التكنولوجيا المالية و أهم استخداماتها و أبرز تقنياتها المعززة للتحول نحو رقمنة الخدمات المالية؛
- التعرف على شركات التكنولوجيا المالية و أنواعها والتطرق الى المخاطر والتحديات التي تواجهها؛
- تسليط الضوء على الشمول المالي ومؤشرات قياسي وكذا الركائز الأساسية لتعزيزه؛
- ابراز دور شركات التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي من خلال الاستفادة من تجارب مختلف شركات التكنولوجيا المالية حول العالم.

- **أهمية الدراسة:**

يكتسب هذا البحث اهميته من كونه يعالج موضوعا حيويا ألا وهو تكنولوجيا المالية التي اجتاحت الساحة الاقتصادية و أصبحت سمة من سمات الانظمة المالية المزدهرة، و ابراز قدرة شركات التكنولوجيا المالية في تسهيل الوصول الى الخدمات المالية التي تتسم بالكفاءة والفعالية كما انها تلعب دورا جوهريا في صياغة مستقبل المعاملات والخدمات المالية فضلا عن تحقيق مكاسب كبيرة في تعزيز الشمول المالي.

- **منهج الدراسة:**

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة، و على الأسئلة الفرعية تم اعتماد **المنهج الوصفي** لهذه الدراسة كونه يلائم طبيعة الموضوع من خلال وصف الجوانب النظرية لكل من شركات التكنولوجيا المالية و الشمول المالي و شرح المفاهيم الأساسية حول التكنولوجيا المالية و أسسها و قطاعاتها، و كذا فيما يتعلق بالشمول المالي في شرح خلفيته و مختلف مؤشرات قياسه....إلخ. كما تم اعتماد **المنهج التحليلي** حيث يظهر من خلال عرض احصائيات للتكنولوجيا المالية و الشركات الناشئة فيها، و مؤشرات الشمول المالي و تحليل الاحصائيات المتعلقة بالدراسة.

- **صعوبات البحث:**

من بين صعوبات إعداد هذه الدراسة:

- حداثة موضوع كل من التكنولوجيا المالية و الشمول المالي و توسعهما يجعل من الصعب الإلمام بكل التفاصيل؛
- صعوبة الحصول على المراجع الخاصة بموضوع التكنولوجيا المالية و الشمول المالي خاصة باللغة العربية كونهما من المواضيع الحديثة؛
- صعوبة الترجمة للمراجع الأجنبية و يرجع ذلك إلى وجود بعض المصطلحات الغربية الجديدة التي تتطلب الاطلاع الدقيق و الواسع لفهم فحواها المالي و الاقتصادي؛
- صعوبات تتعلق بإيجاد جهات رسمية توفر إحصائيات ذات دقة عالية تساعد في إعداد الدراسة.

- **هيكل الدراسة:**

بغرض الإلمام التام بموضوع الدراسة،والوصول إلى الأهداف المرجوة تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، إضافة إلى المقدمة و الخاتمة كما يلي:

حيث يعالج الفصل الأول الأدبيات النظرية و المفاهيم الأساسية حول شركات التكنولوجيا المالية و الشمول المالي من خلال التطرق إلى ماهية التكنولوجيا المالية، و أهميتها و أسسها، بالإضافة إلى التعرف على الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية و أنواعها و أهم التقنيات التي تستخدمها، من جانب آخر تم التطرق إلى مفاهيم أساسية حول الشمول المالي من خلال ذكر أهم مرتكزاته، و أبعاده و مؤشرات قياسه. إضافة إلى ذلك تم التطرق إلى العلاقة التي تربط كل من شركات التكنولوجيا المالية بالشمول المالي و مدى اسهام شركات التكنولوجيا المالية في تعزيزه، مع عرض بعض الدراسات السابقة التي تملك علاقة مع موضوع الدراسة. أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه لدراسة واقع شركات التكنولوجيا المالية و الشمول المالي في العالم و المنطقة العربية، مع سرد أبرز التجارب لمختلف شركات التكنولوجيا المالية على مستوى دول العالم في تحقيق الشمول المالي، و تسليط الضوء على واقع شركات التكنولوجيا المالية و الشمول المالي في الجزائر.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية لشركات التكنولوجيا المالية والشمول المالي

تمهيد:

دفعت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 إلى تجديد التركيز على إصلاح النظام المالي العالمي، و دعم الشمول المالي لتبرز صناعة التكنولوجيا المالية. فقد سمحت التطورات التكنولوجية المتعلقة بالهواتف المحمولة و قدرة معالجة البيانات، و الترابط العالمي على خفض تكاليف تقديم الخدمات المالية بشكل كبير، و كذا تجديد وتطوير الخدمات المالية التقليدية بحيث تسمح خصائص تلك الخدمات بزيادة مستويات الشمول المالي للأفراد خاصة المستبعدين ماليا، وكذا المشاريع الصغيرة والمتوسطة والناشئة. تتميز شركات التكنولوجيا المالية بالقدرة على تغطية مختلف الأنشطة المالية، لذا تسعى معظم دول العالم إلى إنشاء وتطوير هذه الشركات من خلال توفير الدعم الاستراتيجي والقوانين المنظمة لإنشاء شركات التكنولوجيا المالية بالإضافة إلى تهيئة البيئة المخصصة لها مع توفير طابع الأمان.

وعليه سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على كل من شركات التكنولوجيا المالية و الشمول المالي، و مدى ترابط العلاقة بينهما من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري لشركات التكنولوجيا المالية و الشمول المالي

المبحث الثاني: علاقة شركات التكنولوجيا المالية و الشمول المالي

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري لشركات التكنولوجيا المالية و الشمول المالي

تقدم شركات التكنولوجيا المالية فرصا هائلة بإتاحة الخدمات المالية وتعزيز فعالية الأنظمة المصرفية، بحيث أضفت هيكلة جديدة للتمويل و أصبحت الركيزة الأساسية للقطاع المصرفي من شأنها تغيير الشكل الحالي لهذا القطاع، إضافة إلى تحقيق مكاسب كبيرة في الشمول المالي.

المطلب الاول: المفاهيم الأساسية لشركات التكنولوجيا المالية

تعتبر التكنولوجيا المالية ثوره مالية اجتاحت الساحة الاقتصادية و واحدة من أكثر الابتكارات الواعدة التي جاءت نتيجة التقدم التكنولوجي، و أصبحت ضرورة حتمية لتسهيل الخدمات المالية.

أولا: ماهية التكنولوجيا المالية

1.1. تطور التكنولوجيا المالية Fintech:

للتكنولوجيا تاريخ طويل إذ هي جزء لا يتجزأ من صناعة الخدمات المالية ساهمت ابتكارات التقنيات المالية بشكل كبير في جعل الخدمات المالية أكثر أتمتة و كفاءة و استمرت في التطور بدءا من إدخال بطاقات الائتمان في الخمسينيات، وماكينة الصراف الآلي في التسعينات، والتداول الالكتروني للأسهم في السبعينات و أجهزة الكمبيوتر المركزية و أنظمة حفظ السجلات في الثمانينيات، والخدمات المصرفية و السمسرة عبر الانترنت في التسعينيات. خلال هذه العقود الخمسة كان المستهلكون يتبنون التقنيات دون التفكير بها كثيرا، وبدلا من الشعور بالتهديد رحب الفاعلون في القطاعات المالية بهذه الابتكارات التي تتمتع بسجلات ممتازة في مساعدة المؤسسات المالية على تقديم منتجاتها وخدماتها إلى العملاء الذين تزايدت طلباتهم للخدمات المالية أكثر من أي وقت مضى مع انتشار الانترنت على نطاق واسع، والأجهزة المحمولة وخاصة الهواتف الذكية. أصبحت الابتكارات أكثر كثافة منذ عام 2000]فصاعدا[(1).

كما يمكن القول أن الأزمة المالية لسنة 2008 كانت نقطة انعطاف في قطاع الخدمات المالية والمصرفية، وعجلت بظهور التكنولوجيا المالية بشكل عملي، إذ بدأ خبراء الصناعة والمستهلكون يشككون في مستقبل القطاع المصرف خاصة بعد الفضائح الكبيرة للفساد التي عرفتها المؤسسة المصرفية(2). منذ ذلك الحين أخذت التكنولوجيا

---

(1) د.عبد الكريم أحمد قندوز، "**التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية**"، صندوق النقد العربي 2019، ص 23.

(2) سعيدة نيس، "**التكنولوجيا المالية فرصة لتطوير الخدمات المالية**"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 07/ العدد02، جامعة الوادي الجزائر، سبتمبر 2022، ص 228.

المالية بشركاتها الناشئة وتطبيقاتها المبتكرة تشهد تطورا على مستوى اقتصادات العديد من الدول، حيث بزغت بدرجة كبيرة في مرحلتين على المستوى العالمي نعرضهما فيما يلي[1]:

- ✓ **المرحلة الاولى 2008- 2014**: وتمتاز هذه المرحلة ببدء الانهيار التدريجي للثقة في النظام المالي العالمي، ومنذ ذلك تاريخ بدأ الحديث عن بدائل للنظام المالي القائم، وضرورة التحديث والتجديد، وضغطت المنظمات من حول العالم لمزيد من التشريعات المنظمة للقطاع المالي، مما أدى إلى رفع كلفة الامتثال على هذا الانقطاع، وقد شهدت هذه المرحلة تنامي الاهتمام بقضايا الحكومة والرقابة. كما ظهرت في هذه الفترة العملة الافتراضية المشفرة الاولى في العالم، و التي بينت سعيها للتحرر من النظام النقدي العالمي وهيمنة البنوك المركزية وهي البيتكوين عام 2008، و التي وصل الحجم السوقي لها مئات المليارات، ومما يميز هذه المرحلة ايضا ازدياد الاعتماد على الهواتف الذكية واجراء المعاملات المالية.
- ✓ **المرحلة الثانية (2014 الى الان)**: وتمثل بروز الثورة الصناعية الرابعة التي يطلق عليها 4.0 (أول من صاغ مصطلح "**الثورة الصناعية الرابعة**" هو **كلاوس شواب Klaus Schwab** المؤسس والرئيس التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي)[2]، وهي مرحلة مميزة بدأت بتمايز صناعة التكنولوجيات المالية كصناعة مستقلة وبدأت بظهور واضح لمئات و آلاف الشركات الريادية في التكنولوجيا المالية، وغالبها من القطاع التقني لا المالي، وذلك بغية الاستثمار في الخدمات المالية وابتكاراتها.

2.1. مفهوم التكنولوجيا المالية Fintech:

يعد مفهوم التكنولوجيا المالية من المفاهيم الحديثة التي ظهرت في مجال المال والأعمال، وهو من المصطلحات المستحدثة التي عرفتها الألفية الثالثة باعتباره امتدادا لمفهوم الابتكار المالي، و الذي يشير في معناه الواسع الى تطبيق التكنولوجيا في الصناعة المالية. وبمعنى أدق فإن التكنولوجيا المالية تعني الاستخدام المبتكر للتكنولوجيا في تصميم وتوفير الخدمات والمنتجات المالية من خلال توظيف التكنولوجيا في إتمام العمليات المالية بكفاءة وفعالية[3].

وفي تعريفها للتكنولوجيا المالية ارتأت **لجنة بازل** للرقابة المصرفية استخدام التعريف المقترح من طرف **مجلس الاستقرار المالي (FSB)** على النحو التالي:" هو عبارة عن مبتكر مالي مبني على استخدام التكنولوجيا والذي بإمكانه

---

[1] أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، "**شركات التكنولوجيا المالية الناشئة كبديل لدعم الشمول المالي المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة الى حالة الجزائر**"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية المجلد 07/العدد 03، جامعة باجي مختار –عنابة–الجزائر، جانفي 2021، ص 101– 102

[2] د. عبد الكريم أحمد قندوز، مرجع سبق ذكره ، ص 14–15.

[3] مرجع نفسه.

استحداث نماذج استراتيجية، عمليات، تطبيقات أو منتجات مبتكرة يكون لها تأثير مهم على الاسواق والمؤسسات المالية وعلى تقديم الخدمات المالية[1].

ويعرف **معهد البحوث الرقمية** في العاصمة دبلن التكنولوجيا بأنها "عبارة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة من البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك و التي من ضمنها المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال، وتبديل العملات، وحسابات نسب الفائدة، و الأرباح و معرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات، وغير ذلك من العمليات المصرفية[2]. التكنولوجيا المالية او الفينتك **(Fintech)** مصطلح يمزج بين المعرفة المالية والمهارات التكنولوجية في تقديم الخدمات المالية وتحسين الاداء الداخلي للمؤسسات، ولقد لفت الأنظار إليها الانتشار المتسارع للعملات الافتراضية المشفرة، التمويل الجماعي، منصات سلسله الثقة، والدفع بلا وسطاء بلوكتشين، ونضوج العلوم: الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، وتعلم الالة، و انترنت الأشياء[3].

استخدم مصطلح الفيتك (التكنولوجيا المالية) لأول مرة من قبل "**جون ريد**" رئيس بنك "**سيتي كورب**" خلال ندوة "**Smart Card**" في سياق "**اتحاد تكنولوجيا الخدمات المالية**". يمثل هذا المصطلح أول ظهور لتكنولوجيا المعلومات في مجال خدمات تسيير البنوك (مثل ماكينات السحب الآلي للنقود) وفي مجال الخدمات المالية المتاحة آنذاك. اليوم يستخدم مفهوم التكنولوجيا المالية "الفيتك" في الأدبيات وفي الصحافة بمثابة "باز عالمي" للفت الأنظار نحو الشركات الناشئة الغير مالية ذات الطابع التكنولوجي المخترق للنظام المالي، بينما يمكن أن يتضمن كذلك المتعاملين التقليديين مثل البنوك الذين بدورهم يدمجون التكنولوجيا المالية الحديثة ضمن تعاملاتهم[4].

---

[1] مريم قشي، ايمان بركان، " **أثر التكنولوجيا المالية** Fintech **على الصناعة المالية والمصرفية**"، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد و نظم المعلومات بعنوان: " **التحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة**"، دار أوبرا جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا يومي 24-25 مارس 2021، ص06.

[2] زبير عياش واخرون، "**دراسة تحليلية لواقع التكنولوجيا المالية في البنوك الإسلامية العربية**"، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 05/العدد 01، جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي- الجزائر، جوان 2020، ص 306.

[3] د. رابح بريش، "**دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية و بنوك، جامعه البليدة 02 لونيسي علي، 2022 -2023 ص51.

[4] جداييني ميمي، "**واقع وتحديات التكنولوجيا المالية "الفنتك" في المنطقة العربية**"، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 07/العدد 01، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، مارس 2022، ص 127-128.

تقوم التكنولوجيا المالية بتغيير طريقة تفاعل المستهلكين مع الخدمات المالية والوصول إليها ويظهر تأثيرها من خلال:[1]

- ✓ **تمكين الوصول إلى الخدمات المالية (الشمول المالي):** إذ في غضون ست سنوات من إطلاقها في عام 2007، كان أكثر من ثلثي السكان البالغين في كينيا يستخدمون خدمة النقود المتنقلة، لدفع تكاليف ركوب سيارات الأجرة، وفواتير الكهرباء، أو مشتريات السوبر ماركت اليومية.
- ✓ **أين وكيف يتفاعل المستهلكون مع الخدمات المالية (تحول القنوات):** أصبحت الخدمات المصرفية تجربة غير مادية للمستهلكين، حيث تتحول التفاعلات مع مقدمي الخدمات إلى القنوات عبر الإنترنت، وتتحول المعاملات إلى النقود الإلكترونية بدعم من الهواتف، لا سيما في البلدان التي لم يكن فيها الوصول إلى الخدمات المصرفية واسع النطاق.
- ✓ **الوسيلة التي يقوم المستهلكون من خلالها بالدفع (أو تلقي) المدفوعات عند الدخول في معاملات:** بينما لا يزال النقد يمثل حوالي 85% من معاملات المستهلكين العالمية بين 2009 و2014 الإجمالي زادت قيمة المعاملات الخالية من النقود في أنحاء العالم بمقدار النصف تقريبًا، من 269 مليار جنيه إسترليني إلى 389.7 مليار جنيه إسترليني.
- ✓ **يقوم مقدمو الخدمات والمؤسسات للمستهلكين بتطوير علاقات الخدمات المالية (ما وراء البنوك):** بدأت شركات ناشئة جديدة وشركات تكنولوجيا راسخة في تقديم المنتجات والخدمات المالية مباشرة إلى الشركات وعامة الناس.
- ✓ **وعي المستهلكين الخاص بسلوكياتهم المالية ورفاهيتهم:** حيث تقوم تطبيقات الإدارة المالية الشخصية بتتبع وتحليل النفقات والإيرادات والنفقات تعمل هذه الخدمات، وتعمل التطبيقات كمستشار مالي شخصي وتستخدم بيانات المستخدم لتوفير رؤى وخطط مستقبلية، وضمان دفع الفواتير وتحقيق الأهداف المالية.
- ✓ **تمكين للمستهلكين من إجراء الدفع باستخدام العملة المشفرة كبديل:** إن العلامات التجارية الكبرى لتجارة التجزئة، مثل **Dell** و **Expedia** و **Subway** تقبل بالفعل المدفوعات في **Bitcoin**، العملة الافتراضية.

ومنه يمكن القول أن التكنولوجيا المالية هي عبارة عن نماذج حلول لتقنيات مبتكرة من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات و المنتجات المالية، و اتاحتها إلى جميع أفراد المجتمع من خلال جعل الخدمات المالية أسهل و أقل تكلفة، و أكثر شمولا.

[1] د. مريم قشي، ايمان بركان، مرجع سبق ذكره، ص 06.

3.1. الدوافع الأساسية التي ساهمت في التوجه للتكنولوجيا المالية:

تعددت الدوافع و الأسباب التي أدت إلى التوجه نحو التكنولوجيا المالية على مستوى العالم، نجملها فيما يلي:

أ. **الأزمة المالية 2008:** أدت الازمة المالية العالمية إلى فقدان الناس ثقتهم في المؤسسات المالية فقد شعروا بالكثير من الأسى والحسرة عندما فقدوا مدخراتهم وعقاراتهم، مما دفعهم إلى البحث عن بدائل أكثر أمانا وتستبعد دور الوسيط، وهو ما شجع على انتشار تكنولوجيا الإقراض الند للند، أو التمويل الجماعي، أو منصات الاستثمار، أو المستشار الآلي[1].

ب. **الثورة الصناعية الرابعة:** في العصر الحالي ليس من السهل تخيل عالم بدون انترنت أو أجهزة محمولة، لقد أصبحت عناصر أساسية في نمط حياتنا، وجلبت درجة عالية من الاضطراب في كل مجال من مجالات العمل تقريبا، الثورة الرقمية تحول الطريقة التي يحصل بها العملاء على المنتجات والخدمات المالية، وفي خضم الثورة الرقمية 4.0 ظهرت صناعة جديدة تسمى "**صناعة التكنولوجيا المالية**"، وانفجرت في جميع أنحاء العالم[2].

ت. **التطور التكنولوجي:** أبرز ما ميز التكنولوجيا المالية هو عدم وجود قيود وضعيه يمكن أن تعرقل تقدمها، وفي ظل التطور التكنولوجي ساهم ذلك في وتيرة هذا التقدم والتقبل. وظهرت إمكانيات جديدة لها القدرة على التكيف كما ساهم انخفاض تكلفة التكنولوجيا في تعزيز هذا النمو، فالتكنولوجيا الجديدة قادرة على تحسين مرونة عمل أنظمة البنوك[3].

ث. **الإقصاء المالي:** وهو عكس الشمول المالي ولطالما استهدفت الدول تحقيق أكبر قدر من الشمول المالي، أي وصول خدمات المالية إلى أكبر قدر من فئات المجتمع. غير أن بعض المتطلبات قد تجعل من الإدماج المالي لفئات واسعة من الناس أمرا صعبا، فباستخدام التكنولوجيا المالية يستطيع أي شخص إجراء أو الاستفادة من المنتجات والخدمات المالية بغض النظر عن أية تفاصيل أخرى تتعلق بالجوانب المالية[4].

ج. **تغير دور التكنولوجيا المعلومات:** إن التغيرات الأخيرة في تكنولوجيا المعلومات مثل البيانات الضخمة، انترنت الأشياء، أو الحوسبة السحابية، تمكنت شركات الخدمات المالية ليس فقط من أتمتة عمليات الأعمال الحالية الخاصة بها، بل تتيح إمكانية توفيرها بالكامل للمنتجات والخدمات والعمليات و نماذج الأعمال الجديدة

---

[1] عبد الكريم أحمد قندوز، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2] د. رابح بريش مرجع سبق ذكره، ص 55.

[3] د. وهيبة عبد الرحيم، الزهراء أوقاسم، "**التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب**"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 38 أوت 2019، ص 355.

[4] د. عبد الكريم احمد قندوز، مرجع سبق ذكره، ص 17.

لصناعة الخدمات المالية، من بين الأمثلة البارزة نجد: التمويل الجماعي أو منصات التأمين من نظير إلى نظير التي تم تطويرها كنماذج مكملة لنماذج البنوك وشركات التأمين[1].

ح. **التنويع والغاء الوساطة المالية:** يؤدي اختراق شركات التكنولوجيا المالية الى خلق سوء ائتمان أكبر و أكثر قدرة على المنافسة و أكثر تنوعا، و ربما أكثر استقرارا لقد ثبت أن ابتكار التكنولوجيا المالية يوسع المشاركة في أسواق الائتمان دون أن يؤدي إلى الإفراط في الإقراض[2].

خ. **تأثير جائحة كورونا COVID-19:** أخذت الحلول المصرفية الإلكترونية على شبكة الإنترنت محلّ المعاملات النقدية التقليدية، مما أدى إلى ازدياد الطلب على التكنولوجيات التي توفّرها الشركات الناشئة المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية. فقد أدى الاعتماد على تطبيقات التكنولوجيا المالية إلى تراجع عدد الزيارات إلى المصارف، وإغلاق الفروع، وعدم رغبة الأشخاص في حمل العملة تخوفاً من انتقال العدوى لهم من خلالها، وعليه يضطر الأشخاص الذين تأخروا في تبني الخدمات المالية الالكترونية اعتمادها الآن، مما يعود بالأثر الايجابي على ما تقدمه التكنولوجيا المالية[3].

ثانيا: أهمية و أسس التكنولوجيا المالية:

تأخذ التكنولوجيا المالية دورا مهما ينعكس على القطاع المالي واقتصاد الدول، فبالرغم من بداياتها المتأخرة إلا أنه لا يمكن اغفال أهميتها الكبيرة ومميزاتها في تقديم الخدمات المالية للأفراد والشركات.

1.2. أهمية التكنولوجيا المالية:

تكتسي التكنولوجيا المالية أهمية بالغة في تحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة، ويمكن إيجازها في النقاط التالية[4]:

- تمكن التكنولوجيا المالية من تصميم نماذج أعمال لمنتجات وخدمات مالية لم يكن بالإمكان تحقيقها سابقا، لها القدرة على تغيير القطاع المالي بشكل جذري؛

---

[1] Tomas Puschman, « **Fintech** », springer Fachmedien Wiesbaden, Eng 59, University of Zurich, Switzerland, February 2017, P:69.

[2] د. رابح بريش، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[3] د. جازية حسيني، "**تطور شركات التكنولوجيا المالية في ظل جائحة كورونا و تأثيرها على الخدمات المالية**"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 08/العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، جوان 2022، ص 127.

[4] طالم صالح، "**اسهامات تطبيقات التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية–منصات التمويل الجماعي الإسلامية نموذجا–**"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13/العدد 02، جامعة تيسمسيلت الجزائر، أكتوبر 2022، ص 252.

- تساهم التكنولوجيا المالية في الرفع من كفاءة الأسواق والعمل على تحسين تجربة العملاء من خلال توفير تقنيات مالية تقدم حلول لمشاكل مطروحة من بينها الاقصاء المالي، وبالتالي تحقيق الوصول الى الفئات المستبعدة ماليا؛
- تعمل التكنولوجيا المالية على التقليل من عدة مخاطر، كمخاطر عدم اليقين بفضل تقنية السجلات الموزعة، ومخاطر عدم الافصاح والشفافية، وعدم الامتثال والمخاطر القانونية بفضل العقود الذكية؛
- تعزز التكنولوجيا المالية من الأمن المطلوب في المعاملات المالية بفضل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الكبيرة والتي ساهمت في تحسين تجربة العملاء بأقل التكاليف؛
- تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الناتج المحلي الاجمالي من خلال التمكين من الوصول الى الأدوات المالية وإقامة المشاريع.

2.2. أسس التكنولوجيا المالية:

تمثل الأسس الخمسة (**The Five D'S**) للتكنولوجيا المالية عناصر مشتركة حول نماذج الاعمال والقيم والأهداف للعديد من شركات التكنولوجيا المالية، إن تطبيق هذه الأسس على أنشطة القطاع المالي يؤدي إلى نماذج أعمال جديدة، بحيث أصبحت التكنولوجيا المالية تشكل الحل الأمثل لأهم المشاكل التي كان يعاني منها هذا القطاع سابقا على غرار الوساطة، المركزية و غياب المعلومات بما يجعل القطاع أكثر فاعلية[1]. و تتمثل هذه الأسس فيما يلي:

- ✓ **الدمقرطة Démocratisation:** تساهم التقنيات المالية في ايجاد بدائل مالية أكثر تداولا للأشخاص محدودين دخل وغير المستفيدين من النظام المالي، أو من خدمة التأمينات الاجتماعية أو غيرهم، و لأنه ليس للتكنولوجيا حدود أو قيود جغرافية، فبإمكانها الوصول إلى الأفراد و المؤسسات غير المشمولين أو غير المؤهلين للتعامل مع البنوك. فقد وفرت منصات الاقراض بين النظراء طرق مبتكرة للحصول على التمويل دون الحاجة للجوء إلى البنوك. فقد تمكنت التكنولوجيا منذ فترة طويلة من الوصول الديمقراطي إلى الخدمات المالية من خلال استخدام البيانات والتقنيات المتقدمة[2].
- ✓ **التفكيك (التجزئة) Désaggrégation:** إن التفكيك الرقمي هو تفكيك صناعة أو خدمة في الأسواق، أي تغيير طريقة تصنيع وتقديم المنتجات و الخدمات باستخدام التكنولوجيا من خلال تغيير كيف ومتى و

---

[1] خميسي قايدي، إلهام حجريوة، " **التكنولوجيا المالية في البلدان العربية: دراسة تحليلية لواقع قطاع المدفوعات للفترة (2014-2019)**"، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، المجلد 11/العدد 01، جامعة برج بوعريريج الجزائر، جوان 2022، ص 472.

[2] د. عبد الكريم أحمد قندوز مرجع سبق ذكره، ص 44-45.

أين يتم توفيرها كما أن ظهور شركات التكنولوجيا المالية التي قامت بالاستفادة من التقنيات الجديدة في تقسيم صناعة الخدمات المالية للبنوك التقليدية الى شركات صغيرة تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية[1].

- ✓ **عدم الوساطة Disintermediation:** اقتحمت شركات التقنيات المالية العمل المصرفي بكل قوة، بل تجاوزته إلى غيرها من الخدمات المالية الاخرى كالتأمين، ولأن هذه الشركات بإمكانها من خلال الانترنت الوصول الى المستهلك فرد أو شركة في أي وقت (7/24) وفي أي مكان، و بسهولة (غالب كبسة زر على هاتف) فقد أصبحت تشكل تهديدا فعليا للمؤسسات التقليدية التي تقدم خدمات مالية، وبشكل خاص البنوك فقد أصبحت الخدمات تأتيك حيثما كنت دون الحاجة للتعامل مع الإنسان و أصبح ممكنا القيام بكل العمليات و الخدمات المالية عبر منصة الكترونية بالكامل[2].
- ✓ **اللامركزية Décentralization:** سبق الإشارة إلى أن الصناعة المالية العالمية عرفت تغييرات جوهرية مدفوعة بتفكيك الوساطة والتخلص من المركزية، والهم الأكبر للبنوك المركزية ومؤسسات النقد والهيئات الإشرافية هو لامركزية الكثير من الخدمات والمنتجات التي تقدمها التقنيات المالية كسلسلة الكتل(البلوكتشين). لطالما نظرت الجهات الرقابية و الجهات الإشرافية إلى الابتكارات المالية نظرة توجس، و على أنها تقوض استقرار النظام المالي، فالابتكار المالي يعني الخروج عن المألوف وبالتالي عدم الاستقرار وهو ينافي أصل عمل تلك الجهات[3].
- ✓ **عدم التحيز De-biasing:** تم بناء الكثير من صرح الخدمات المالية الحديثة على الهياكل والترتيبات التي اعتمدت على بعض المشاركين الذين لديهم وصول حصري إلى المعلومات، ومشاركة الأفراد للطرق الثابتة بسبب الطبيعة المعقدة والمحفوفة بالمخاطر للخدمات المالية، وغموض المعاملات للحفاظ على نماذج الاعمال، لقد عملت مثل هذه الهياكل والترتيبات بشكل جيد حتى الآن ولكن التوازن حاليا يميل لصالح خلق بيئة أكثر انفتاحا حيث يتم تحسين الثقة و الشفافية، والتخفيف من حدة التحيز، وتضارب المصالح في الخدمات المالية حيث ترغب شركات التكنولوجيا المالية في إنشاء مجال مفتوح ومتساوي من خلال التكنولوجيا والأعمال التجارية[4].

---

[1] Philip Rowley, **"Digital Disaggregation: Leveraging Disruptive Innovation",** September 2016, consulted at:13/04/2023, on line: https://www.linkedin.com/pulse/digital-disaggregation-philip-rowley/

[2] د. عبد الكريم أحمد قندوز مرجع سبق ذكره، ص 45.

[3] مرجع نفسه.

[4] Max Kanaskar, **"The Five D'S of Fintech: Disintermediation"**, Blog Management Perspectives on Digitization, Technology, and Data, Janvier 2018 on line**:** https://maxkanaskar.wordpress.com/tag/disintermediation/

الشكل (1-1): The Five D'S للتكنولوجيا المالية

الدمقرطة **Démocratization**	فهي للناس و من الناس، فالتقنيات المالية تهدف لخدمة الأفراد غير المشمولين بالخدمات المالية و المصرفية.
التفكيك (التجزئة) **Disaggrégation**	أرخص، أسرع، أفضل.
عدم الوساطة **Disintermediation**	بالتقنيات المالية لم يعد هناك حاجة لوجود وسيط و هو ما يقلل من التكلفة.
اللامركزية **Décentralization**	التقنيات المالية تقدم خدمات ذات تنظيم ذاتي و دون الحاجة لوجود هيئة رقابية.
عدم التحيز **De-biasing**	تستهدف التقنيات المالية التخلص من كثير من المشاكل المرتبطة بالمعاملات المالية مثل: عدم تماثل المعلومات، تضارب المصالح، الأخطار الشخصية.

المصدر: د. عبد الكريم أحمد قندوز، "**التقنيات المالية و تطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية**"، صندوق النقد العربي، 2019، ص 46.

ثالثا: إمكانيات التكنولوجيا المالية و مجالاتها

1.3.إمكانيات التكنولوجيا المالية: حسب المدير العام لصندوق النقد الدولي" **كرستين لاغارد**" فإن الإمكانيات التي تثير الاهتمام في التكنولوجيا المالية هي[1]:

- ✓ يمكن للذكاء الاصطناعي المقترن بالبيانات الضخمة أن يؤدي إلى أتمتة عملية تحديد التصنيف الائتماني حتى يدفع المستهلكون و منشآت الأعمال أسعار فائدة أكثر تنافسية على القروض؛
- ✓ و يمكن للعقود الذكية أن تتيح للمستثمرين بيع أصول معينة عند استيفاء شروط سوقية سلفا ، مما يعزز كفاءة السوق؛
- ✓ الاعتماد على الهواتف المحمولة وتقنية البلوكتشين، تمكن الأفراد حول العالم من دفع الأموال للغير مقابل السلع والخدمات دون الحاجة للبنوك؛
- ✓ يمكن أن تؤدي التكنولوجيا الجديدة، مثل التحقق من الهوية والحسابات، إلى تخفيض تكاليف المعاملات وإتاحة مزيد من المعلومات عن الأطراف المقابلة، مما يقلل الاحتياج إلى الوسطاء؛
- ✓ خلق منافسة كبيرة بين جهات الوساطة المنتشرة في مجال الخدمات المالية مثل البنوك و الشركات المتخصصة في خدمات التراسل و البنوك المراسلة التي تقوم بالمقاصة و التسوية في المعاملات العابرة للحدود.

2.3. مجالات التكنولوجيا المالية:

لقد تم تطبيق التكنولوجيا المالية في ثلاث مجالات مهمة ومترابطة هي[2]:

- ✓ **في مجال النظم:** حيث تستخدم البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التكنولوجيا لترقية وتحديث أنظمة وعمليات الشركة، سواء داخلياً أو كمشاركين في كونسورتيوم. تطوير Paym – نظام الدفع عبر الهاتف المحمول –
- ✓ **في مجال B2B9:** حيث يكون البنك هو العميل أو المؤيد أو شريك لشركة FinTech – يقوم بشراء منتجات FinTech أو الاستثمار فيها أو المشاركة في تطويرها من أجل تحديث خدماتها الحالية التي تواجه العملاء أو تقديم خدمات جديدة. على سبيل المثال يوفر Backbase منصات مصرفية رقمية للمؤسسات المالية الرائدة.
- ✓ **في مجال B2C:** حيث تتنافس مؤسسات Fintech ضد البنوك الحالية ومؤسسات الخدمات المالية الأخرى للحصول على حصتها في السوق وهذا من خلال إعادة طرح المنتجات والخدمات التقليدية – مثل خدمات

---

[1] كرستين لاغارد، "**التكنولوجيا المالية: جني الثمار وتجنب المخاطر**"، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، العدد 61، جويلية 2017، ص 18-19.

[2] د. مريم قشي، د. ايمان بركان، مرجع سبق ذكره، ص 6-7.

الدفع والقروض بطرق تقديم جديدة وقيمة، أو عن طريق استخدام التكنولوجيا لبناء سوق لاحتياجات مزودي الخدمات المالية التقليدية، والنتيجة هي تحول في كيفية تفاعل المستهلكين مع الخدمات المالية ومقدمي هذه الخدمات.

رابعا: النظام البيئي للتكنولوجيا المالية

يشير النظام البيئي للتكنولوجيا المالية إلى خلق بيئة مناسبة لجميع أنواع خدمات التكنولوجيا المالية من أجل الاستفادة من آثار التعاضدية أو التآزر ومهما تعددت الأطراف داخل هذه البيئة فسوف تظل الجهات التنظيمية وشركات التكنولوجيا المالية (مؤسسات الخدمات المالية والتكنولوجيا والشركات الناشئة) هما الطرفان الأساسيان فيها، حيث يفترض أن يساعد كل طرف الآخر داخل هذا النظام. يتطلب التعرف على النظام البيئي لهذا الجزء من الصناعة المالية معرفة طبيعة الأطراف الفاعلة فيه و الملخصة في الشكل (1-2) أدناه، وطبيعة العلاقات البينية والمتعدّدة بين هذه الأطراف، وكذلك الاستراتيجيات المطوّرة لتعزيز التفاعل داخل النظام البيئي المشترك. تجدر الإشارة إلى أن تقرير "ومضة و بيفورت " الذي يعتبر الأول لتقييم التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط قد استخدم عبارة "البيئة الحاضنة" للدّلالة على النظام البيئي للتكنولوجيا المالية وأنّ أهم خصائص النظام البيئي حسب التقرير هي: **الانفتاح** حيث يمكن الانفتاح على الابتكارات الأجنبية وليس المحلية فقط، والأمر نفسه بالنسبة للفاعلين والمؤثرين في هذا النظام؛ و **الديناميكية**، حيث يمكن دخول أو خروج الأطراف الفاعلة حسب تطورها وقدرتها على الابتكار، إضافة إلى التغير الذي يمكن أن يحدث في "الوحدة "المركزية التي بإمكانها قيادة النظام عبر الزمن[1].

[1] د.لمياء عماني، د.ربيعة بن زيد، "**متطلبات بناء النظام البيئي للتكنولوجيا المالية في الجزائر**"، بحث مقدم الى الملتقى الوطني الأول حول شركات التكنولوجيا المالية كنموذج أعمال مبتكر لتعزيز الشمول المالي: الآفاق و التحديات. يوم 28 سبتمبر 2022، جامعة ورقلة الجزائر، ص 4.

الشكل (1-2): الأطراف الفاعلة في النظام البيئي للتكنولوجيا المالية

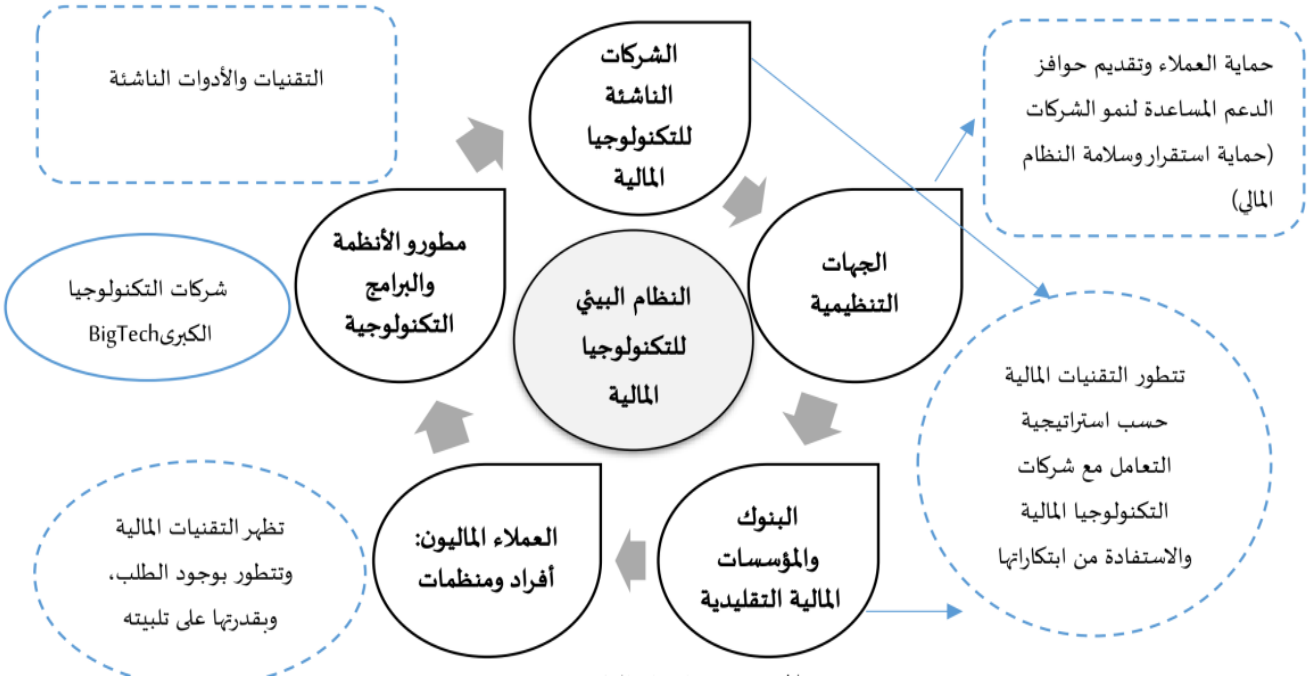

المصدر: د.لمياء عماني، د.ربيعة بن زيد، "**متطلبات بناء النظام البيئي للتكنولوجيا المالية في الجزائر**"، بحث مقدم الى الملتقى الوطني الأول حول شركات التكنولوجيا المالية كنموذج أعمال مبتكر لتعزيز الشمول المالي: الآفاق و التحديات. يوم 28 سبتمبر 2022، جامعة ورقلة الجزائر، ص 8

خامسا: أنواع خدمات التكنولوجيا المالية و قطاعاتها و تقنياتها

1.5. أنواع خدمات التكنولوجيا المالية:

بعد مرور مدة زمنية طويلة من ظهور التكنولوجيا المالية هذه الأخيرة تطورت ونتجت عنها أنواع تم إيجازها فيما يلي[1]:

- **الخدمات المصرفية الرقمية:** تسمح هذه البنوك للأشخاص بالتعامل مع العمليات المصرفية عبر الإنترنت، لتحسين تجربة العملاء، تستخدم البنوك على الإنترنت تقنيات مبتكرة مثل دراسات الطبيعة الصوتية والوجه، كما تمكن البرامج المصرفية عبر الإنترنت العملاء من إدارة جوانب أكثر من حساباتهم عبر الإنترنت بدلا من زيارة أحد البنوك التقليدية، يسمح برنامج الخدمات المصرفية عبر الإنترنت للعملاء بإدارة الحسابات وعرض محفوظات المعاملات وسداد الفواتير وغير ذلك...

[1] د. سهيلة إمصوران، "**دور التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي و المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة**"، الجزء الثاني، كتاب المؤتمر العلمي الدولي حول: استخدام التكنولوجيا في المؤسسات المالية و المؤسسات الناشئة يومي 04-05 جوان 2022، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ، المانيا، ص 321.

- **خدمات التأمين:** تستخدم معظم شركات التأمين الحديثة تطبيقات للوصول إلى عملاء جدد هذه الشركات أكثر مرونة من شركات التأمين التقليدية كما تستخدم تلك الشركات تقنيات حديثة مثل شركات إنترنت الأشياء وعلم البيانات الضخمة Big data وغيرها من الحلول الرقمية لتوفير تجربة أفضل للعملاء. وتسمح البيانات التي يتم الحصول عليها للشركات بتقديم عروض شخصية وتسعير ديناميكي وتوصيات بالإضافة إلى ذلك، يتيح تدفق البيانات في الوقت الحقيقي لشركات التأمين التحكم في المخاطر بفعالية وتعزيز المبيعات.
- **خدمات إدارة العمليات التنظيمية RegTech:** تساعد إدارة التنظيم والامتثال في حل المشكلات والتحديات التنظيمية من خلال تطبيق تقنيات مبتكرة تسمح شركات **RegTech** للمصارف بالالتزام بالقواعد وإجراء التحليلات باستمرار، يمكن لهذه الشركات تجميع كلمات مرور العملاء الفريدة وتخزينها ومراقبتها على أجهزة متعددة، كما تستخدم أيضا برامج إدارة المخاطر المالية التي تقوم بإدارتها عن طريق الكشف مسبقا عن المخاطر المحتملة وتحليلها واتخاذ الاحتياطات اللازمة للتقليل أو الحد منها.
- **خدمات تمويل رأس المال:** كما تقوم شركات التكنولوجيا المالية بتحويل تمويل الأسهم، تعمل بعض الشركات على ربط المستثمرين المعتمدين بمركبات متحركة تم فحصها. يستخدم آخرون نموذج التمويل الجماعي ويسمح لأي شخص بالاستثمار في أعمال جديدة. وتقوم هذه الشركات بتبسيط عملية جمع الأموال للأعمال التجارية. كما أن جمع الأموال الافتراضية أسهل للمستثمرين، حيث يمكن القيام بكل شيء على الإنترنت.
- **الخدمات المصرفية للمستهلكين:** وتعتبر المصارف الاستهلاكية فئة أخرى من فئات سوق التكنولوجيا المالية. البنوك التقليدية تفرض رسوم مرتفعة، لذا فإن الشركات في هذه الفئة تمثل بديلا للمستهلكين، كما تتاح لهذه الشركات فرصة الوصول إلى المستهلكين الذين يعانون من نقص في التمويل.

2.5. قطاعات التكنولوجيا المالية:

يمكن تقسيم قطاعات التكنولوجيا المالية إلى ما يلي:

أ. **قطاعات الموجة الأولى:** ظهرت في هذه الموجة قطاعات المدفوعات، و الإقراض و جمع رؤوس الأموال، تتميز هذه القطاعات بسرعة التوسع وبانخفاض حصة الصفقات في الأسواق المتقدمة، حيث تستقطب مدخرات الأفراد من خلال تقديم عروض مبسطة مثل توفير منصات التمويل الجماعي للشركات في شكل قروض مباشرة أو الاستثمار في رأس المال أو تبرعات وحلول الدفع[1]. و هي كما يلي[2]:

---

[1] سعيدة نيس، مرجع سبق ذكره ، ص 233.

[2] عبد الوهاب صخري، سمية بن علي، **"تحليل واقع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا: قراءة للتحديات و الإمكانات"**، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة، المجلد 06/ العدد 01، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، جويلية 2021، ص 405.

- ✓ **قطاع المدفوعات:** وهو القطاع الأكثر تقدما في التكنولوجيا المالية فالشركات الناشئة تقدم خدمات دفع الفواتير وحلول الدفع عبر الإنترنيت والأجهزة المحمولة بالإضافة إلى المحافظ الإلكترونية، بالتالي تعد خدمات الدفع من أكثر الخدمات رواجا مقارنة بباقي الخدمات والمنتجات المالية الأخرى، كما أن الشركات التي ترتكز على هذا النوع من الخدمات تستقطب عملائها بشكل أسرع وأقل تكلفة.
- ✓ **قطاع الإقراض و جمع الأموال:** وهو يشمل بالأساس على التمويل الجماعي الذي يعمل على تمكين شبكات الأشخاص بالتحكم في إنشاء منتجات، ووسائل إعلام وأفكار جديدة، ويشمل على ثلاث أطراف هي المقاول بالمشروع الذي يحتاج إلى التمويل المساهمون المهتمون بتمويل هذه المشروعات، والهيئة الوسيطة التي تتيح المعلومات لإيجاد الفرص من أجل تطوير الخدمات والمنتجات، كما يوجد إقراض النظير للنظير وهو من أكثر النماذج التي تعرف توجها كبيرا في التكنولوجيا المالية، وتعمل هذه المنصات على توفير المعلومات للأفراد والشركات بدافع الإقراض المتبادل بأسعار فائدة منخفضة وإجراءات أقل تعقيدا.

ب. الموجة الثانية: ظهرت في الموجة الثانية قطاعات التحويل المالي الدولي وإدارة الثروات والتأمين، و التكنولوجيا التنظيمية، تتميز هذه القطاعات ببطء وتيرة التوسع وبصعوبة اكتساب العملاء وبوجود الكثير من القوانين والمخاطر وارتفاع حصة الصفقات في الأسواق المتقدمة[1]. و هي كما يلي[2]:

- ✓ **قطاع إدارة الثروات:** تحت هذا البند فإن خدمة إدارة الثروات تتضمن كل من التخطيط المالي وإدارة المحافظ الاستثمارية وعدد من الخدمات المالية المجمعة للأفراد الأثرياء وأصحاب الأعمال الصغيرة والأسر، الذين يرغبون في مساعدة واستشارة مالية بالاعتماد على متخصصين لإدارة ثرواتهم من تنسيق خدمات مصرفية، تخطيط عقاري، وموارد قانونية وإدارة الضرائب المهنية والاستثمار.
- ✓ **قطاع تكنولوجيا التأمين:** لقد أوجدت التطورات التكنولوجية طرقا جديدة لتقديم الخدمات التأمينية، بالإضافة إلى أساليب متقدمة لجمع البيانات تؤدي إلى تحديد أفضل المخاطر وما يقابلها من تدابير علاجية، وهو ما أشارت إليه تكنولوجيا التأمين والتي ترتبط بتحسين الخدمات المقدمة للعملاء، فبفضل التقدم التكنولوجي توجد العديد من الأشكال الجديدة التي دخلت العمليات التشغيلية في مجال التأمين، وهذا رغبة في تجديد كفاءة الوساطة المالية والإدارة الكفؤة لمتطلبات العملاء المتعلقة بالتعويض، فهذه التطورات تهدف إلى التحسين المستمر للخدمات الممنوحة للزبائن مع تخفيض عمولات ورسوم التأمين.

---

(1) سعيدة نيس، مرجع سبق ذكره ، ص 233.

(2) عبد الوهاب صخري، سمية بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 405-406.

- ✓ **قطاع التكنولوجيا التنظيمية:** هو مجال يستعمل لإدارة العمليات التنظيمية داخل الصناعة المالية وذلك بإستخدام التكنولوجيا المبتكرة، ويحتوي على العديد من الوظائف المتعلقة بالتكييف الرقابي، الإفصاح أو الإبلاغ، والامتثال للقواعد والقوانين فهي تتألف من مجموعة شركات تكنولوجية تعمل على إيجاد حلول لتحديات الاقتصاد الرقمي والعمل على تخفيض انتهاك البيانات، الاختراقات الإلكترونية، غسيل الأموال وغيرها من الأنشطة والأعمال الاحتيالية.

ت. الموجة الثالثة: تتكون الموجة الثالثة من قطاع سلسلة الكتل "البلوكشين "وهي في بداية مراحلها ويحتمل أن تلعب دورا محوريا يتعدى التمويل[1]. و هي كما يلي[2]:

- ✓ **سلسلة الكتل (Blockchain):** تعتبر البلوكشين الترجمة المباشرة لمفهوم سلاسل إنشاء القيمة الإقتصادية، فهذه التقنية الثورية تقدم مفهوما جديدا لإثبات أي نوع من المعاملات التي تتطلب حركة مالية أو تناقل أصل مادي أو معنوي ، وكذلك إجراءات الطلب وما يتبعها من موافقات، كما تعمل على تقديم تسهيلات وحلول للمعاملات وتمنح المعاملات مصداقية وموثوقية ومعايير أمنية يتعذر إنكارها أو التحايل عليها، حيث أثبت الخبراء أهميتها في مواجهة المخاطر الأمنية المرتبطة بقواعد البيانات الرقمية، وتعرف على أنها برنامج معلوماتي مشفر يتولى مهمة إنشاء سجل موحد للمعاملات الإلكترونية وتمكين سلامتها وأصوليتها عبر شبكة آمنة لا تحتاج إلى وسيط أو نظام مركزي كالأنظمة التقليدية، ويتوقع أن تساهم البلوكشين بأكثر من 3.1 تريليون دولار في القيمة المضافة للأعمال بحلول سنة 2030.

وتجدر الإشارة إلى كون قطاعات الموجتين الأولى والثانية مصنفة في جميع مراحل البيئة الحاضنة، لكن قطاعات الموجة الثالثة تحصل على شهرة أكبر في البيئة الحاضنة المتقدمة لأنها تعتمد على قبول العملاء والجهات الناظمة للتكنولوجيا التي قدمتها الموجة الأولى.

3.5. التقنيات الأساسية للتكنولوجيا المالية:

تأخذ تقنيات التكنولوجيا المالية العديد من الابتكارات و فيما يلي عرض لأهم التقنيات المستخدمة خلال عام 2021[3]:

- **الأنترنت:** وهو العامل الأساسي بدون منازع، المنتسبون الجدد لم يعودوا في حاجة إلى شبكة اتصال مخصصة ويستطيعون تبادل معلومات بتكلفة أقل.

---

[1] سعيدة نيس، مرجع سبق ذكره ، ص 233

[2] عبد الوهاب صخري، سمية بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 408.

[3] جدايني ميمي، مرجع سبق ذكره، ص 129.

- **السحابة " cloud"**: التمركز والتخزين من قبل خدمات متخصصة تحسن أمن وقدرة معالجة المعطيات، وهو كذلك عامل تخفيض للتكلفة.
- **الهواتف الذكية:** هذا الجهاز المتعدد الوظائف يلعب دورا كبيرا في تطوير الفينتك في قطاع B2C (من المؤسسة الى المستهلك) بدون التبني الشامل للهواتف الذكية فإن" البنوك الجديدة، الدفوعات بواسطة QR تقنية واسعة الاستعمال في أسية وخدمات الدفع بين الأصدقاء"، ما كانت لترى الضوء.
- **ال RFID وال NFC:** التعريف بواسطة موجات الراديو (RFID) وتطبيقه في المسافات القصيرة (NFC) أساسية في الدفع بدون اتصال بواسطة البطاقة البنكية، أو بواسطة تطبيق المحفظة الالكترونية المخزنة في الهاتف الذكي.
- **ال APIs:** هذا اختصار لمصطلح Application Programming Interface تطبيق برمجة واجهة "، يمثل برنامج في الاعلام الألي قادر على تبديل معطيات مع أخرى، مثلا: في اطار البنوك المفتوحة Open Banking ال API للبنك تستطيع أن توصل معلومات لشركات خارجية أو الأطراف أخرى كمجمعي الحسابات البنكية. أمثلة أخرى استخدام ال API بواسطة البنوك الجديدة "néobanques" للاتصال ببرمجيات المحاسبة، وكذلك بواسطة أرضيات التجارة عبر الخط من أجل الاتصال بخدمات الدفع.
- **التشفير:** مجال النشاط هذا معقد جدا يستخدم فيها موارد برمجيات وتجهيزات بغرض تعديل المعطيات بطريقة تجعلها غير مرئية من الأطراف الغير مصرح لها، وبدون تشفير، لا يوجد امكانية لتبادل المعلومات المالية.
- **الترميز "tokenisation"**: تحويل البيانات الحساسة بالترميز توفر طبقة حماية اضافية في التحويلات على عكس التشفير لا يمكننا ايجاد المعلومات الابتدائية انطلاقا من الرمز، مثلا: معلومات البطاقة المصرفية للزبائن يتم تحويلها الى رموز لا يمكن استخدامها الا بواسطة المستخدم.
- **البيانات الضخمة "Big Data":** وهو يشمل التخزين وتحليل تشكيلة كبيرة وواسعة من البيانات وهذا يعطي مثلا للبنوك وشركات التأمين الامكانية للتعرف الجيد على زبائنها، تقديم نصائح، كشف الاحتيال، الوقاية من المخاطر استغلال هذه المعلومات الكثيرة يرتكز على الحوسبة السحابية المذكورة في التعلم الآلي " machine learning"
- **التعلم الألي "machine learning:** يرتكز على معالجة كمية كبيرة من البيانات مجال البحث والتطبيقات هذا يتكون من برنامج اعلام ألي يسمى الذكاء الاصطناعي يقوم بمهام معينة، كالكشف عن الأنماط والشذوذ إن وجد، وهذا سيعدل بعمق قطاعات الاستثمار، و التأمينات، و المحاسبة.

المطلب الثاني: شركات التكنولوجيا المالية

أثار مجال التكنولوجيا المالية المزدهر اهتمام العديد من الشركات الناشئة التي تسعى إلى تحقيق مكاسب مالية و مكانة اقتصادية ضمن مجموعة كبيرة من المؤسسات المالية ذات الخبرة و الحنكة في المجال.

أولا: تعريف شركات التكنولوجيا المالية و خصائصها، و دوافع إنشائها

1.1. تعريف شركات التكنولوجيا المالية:

تعرف بأنها "شركات حديثة النشأة تهدف إلى التوسع عن طريق إنشاء أسواق جديدة أو الاستحواذ على حصة كبيرة في الأسواق القائمة. كما تقوم بتقديم عروض ذات قيمة لتحسين الخدمات المالية التقليدية أو ابتكار الخدمات الالكترونية سواء للأفراد أو الشركات بالتعاون مع مقدمي الخدمات المالية التقليديين وهم البنوك"[1].

و عليه يمكن القول بأن شركات التكنولوجيا المالية هي "عبارة عن شركات تستفيد من التكنولوجيا الحديثة لإنشاء خدمات مالية جديدة، و أفضل لكل من المستهلكين و الشركات، و توسيع نطاق الصناعة المالية و إحداث تحولات ثورية تتعلق بتشغيل هذا القطاع، كما أنها تتنافس بشكل مباشر مع المؤسسات المصرفية و المالية التقليدية.

2.1.الخصائص المميزة لشركات للتكنولوجيا المالية :

تتميز شركات التكنولوجيا المالية بمجموعة من الخصائص يمكن إجمالها فيما يلي[2]:

أ. **الوصول لكل المستخدمين:** في الخدمات المالية التقليدية، يقيم العميل على أساس ملكيته لأصول كبيرة أو حصوله على دخل ضخم بصفة دورية بما يجعل هذه الخدمات تقتصر على طبقات اجتماعية معينة، أما الشركات الناشئة فتستهدف كل الطبقات والفئات وتقوم بتعزيز إمكانياتها بشكل مستمر عن طريق الشراكات أو إعادة تصميم المنتجات المصممة للعملاء ذوي الدخل المحدود بشكل خاص؛

ب. **المرونة والقدرة على تحمل التكاليف:** لدى الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية عروضا و خططا عدة للدفع مقابل السلع والخدمات و خاصة الطاقة النظيفة تتسم بالمرونة الكافية لتناسب العملاء على اختلافاتهم بشكل يومي أو أسبوعي أو حتى شهري.

---

[1] مخبر ومضة للأبحاث ، "**التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط و شمال افريقيا– توجهات قطاع الخدمات المالية**–"،2021 ، ص 7.

[2] د.لعربي فاطمة الزهراء، "**الاستراتيجية المستخدمة في دعم و تمويل المؤسسات الناشئة–حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة**"، الجزء الأول، كتاب المؤتمر العلمي الدولي حول: استخدام التكنولوجيا في المؤسسات المالية و المؤسسات الناشئة يومي 04–05 جوان 2022، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ، المانيا، ص 130–131.

ت. **تصميم محوره العميل:** تقوم شركات التكنولوجية المالية بالتركيز على طلبات المستخدم فتصمم منتجات بسيطة سهلة.

ث. **السرعة:** تسمح التحليلات القوية لشركات التكنولوجيا المالية بالحركة السريعة، إذ يتم إنجاز المعاملات في بضعة دقائق مستفيدة من البيانات الضخمة والخوارزميات وتعلم الآلة، مقارنة بشركات التأمين التقليدية الصغيرة التي قد تستغرق عدة أيام قبل الموافقة على سياسة جديدة أو التصديق على قرض ، يسري هذا في الإقراض و عند التحقق من الهوية الرقمية.

ج. **سياسة البيانات أولا / والهواتف المحمولة أولا:** تستطيع هذه السياسة تحسين المنتجات والخدمات المقدمة لتصميم خدمات مناسبة لهم ولاشك أن التحليلات القوية تسمح لأصحاب الأعمال التجارية باتخاذ القرارات أفضل و استغلال الفرص.

3.1. دوافع إنشاء شركات التكنولوجيا المالية:

يوجد أكثر من معيار لتحديد دوافع نشأة التكنولوجيا المالية ويمكن حصرها في النقاط التالية[1]:

- ✓ تقوم شركات التكنولوجيا المالية بدوافع شخصية مصرفية مستوحاة من وجود بيئة غير ملهمة في المؤسسات المالية، إذ تجلب ثورة المعرفة صناعة مبنية على فهم العمليات والعلاقات بين التكنولوجيا والعمليات المالية مما دعا إلى إنشاء شركات تكنولوجيا المالية.
- ✓ كانت التكنولوجيا دائما المحرك لمجالات المختلفة التمويل والتأمين والرقابة وقام مزودو التكنولوجيا المختصين ببناء المنتجات على مدى العقود الماضية، وبعضهم بنى النظم القديمة في حين ركز الباقي على القطاعات المتخصصة مما دفعهم للريادة في السوق وهم بالأساس الجيل الأول من التكنولوجيا المالية.
- ✓ وجود شركات تحترف الصمت أي بناء شركات تكنولوجيا كبيرة في الخلفية وهم من أصحاب المشاريع التي تركز على التقنيات التي تخدم الصناعات المالية.
- ✓ إنشاء شركات متسلسلة في ريادة الأعمال ممن لديهم تاريخ حافل في جذب التمويل وفهم الأسواق والبنوك تثق بهم ولديهم أقصر دورات المبيعات ومواهب كثيرة ويمكن أن تكون مزيجا بين كل الدوافع السابقة وأكثر إنتاجية.

[1] د.جازية حسيني، مرجع سبق ذكره، ص120.

ثانيا: البيئة الحاضنة لشركات التكنولوجيا المالية و عوامل نجاحها

1.2. البيئة الحاضنة لشركات التكنولوجيا المالية:

لم يتبنى القطاع المالي الابتكار بشكل مبكر مقارنة بمجالات الصناعة، التجارة، الخدمات والاتصالات، وتعرف الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تطورا موزعا على عدة مراحل يمكن تقسيمها إلى[1]:

أ. **البيئة الحاضنة المستحدثة:** تكون معظم الشركات الناشئة لا تزال في مرحلة الأفكار أوفي المراحل الأولى حيث تمويل الشركات يجري ببطء، فيما يحاول رواد الأعمال التعامل مع القوانين، واكتساب العملاء، وعقد شراكات.

ب. **البيئة الحاضنة الناشئة:** تكتسب هذه الشركات قاعدة عملاء كبيرة ومعدلات استثمار سنوية من ثلاثة أرقام، وتزيد الحتمية الاستراتيجية لتعاون الجهات المعنية مع الشركات الجديدة.

ت. **البيئة الحاضنة المتقدّمة:** هي التي تصل إلى مرحلة الإشباع، صفقات أقل ولكن أحجامها أكبر تركّز على الشركات ذات القيمة المرتفعة و شركات اليونكورن (أي تقدر قيمتها بأكثر من مليار دولار)، و بالتالي يكون نمو الاستثمار على أساس سنوي بطيء. لم يصل إلى هذه المرحلة إلا المحرّكون الأوائل للسوق وهم الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية التي تضم مراكز تكنولوجية مالية رائدة عالميا.

تتأثر شركات التكنولوجيا المالية كثيرا بأربعة جوانب تشكل مجتمعة البيئة الحاضنة للتكنولوجيا المالية و تتمثل في[2]:

- **السياسات والقوانين:** و تمثل كل من : الحوافز لرواد الأعمال، الحوافز للمستثمرين، المرافق والمنح والبرامج ، لوائح وقوانين التكنولوجيا المالية المستحدثة.
- **رأس المال البشري:** و يتمثل في: العمالة الماهرة، ثقافة ريادة الأعمال، الخبراء في مجال الخدمات المالية، التحفيز على العمل بالشركات الناشئة.
- **الدعم والاستثمار:** و يتمثل في: مسرعات الأعمال المستثمرون الأفراد وشركات الاستثمار المخاطر، صناديق الاستثمار المخاطر التابعة للشركات الكبرى ومبادرات التعاون من البنوك.
- **السوق والطلب:** حجم السوق والنمو، والمنافسة ومناخ الأعمال، والحاجة لحلول مبتكرة، والثقة والاستعداد لإيجاد حلول مبتكرة للتكنولوجيا المالية.

---

[1] د.براهيمي بن حراث حياة و آخرون، "**الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا بالشرق الأوسط و شمال إفريقيا–بين دوافع الإنشاء و عوائق الاستدامة–**"، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 23، لسنة 2019، ص 5.

[2] مخبر ومضة للأبحاث 2021، مرجع سبق ذكره، ص 53.

2.2. عوامل نجاح شركات التكنولوجيا المالية:

هناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى نجاح شركات التكنولوجيا المالية ومنها[1]:

- **المشاركة العميقة مع الزبائن:** وضع الحاجة والرغبة عند الزبون في صميم الاستراتيجية، ونموذج الأعمال عند تصميم وعرض المنتج أو الخدمة.
- **التحليل باستخدام التكنولوجيا الحديثة:** استخدام البيانات الضخمة لتجميع وتحليل واستثمار المعلومات حول الزبائن.
- **المصادر الجماعية للأفكار الابتكارية:** إتاحة البرمجيات المطلوبة لتطوير المنتجات.
- **قنوات تجميع المعارف / شبكات المعرفة:** استقطاب المعرفة من مصادر خارجية متمثلة في الأطراف الفاعلة ضمن بيئة الأعمال ومصادر داخلية كمهارات الموظفين المؤهلين من خلال معرفتهم بالتكنولوجيا المالية وقدرتهم على إحداث تغيير هيكلي، لإحداث تغيير في نموذج الأعمال.
- **تعلم ثقافة التكنولوجيا المالية من خلال بيئة الأعمال:** ثقافة الابتكار، والتصميم القائم على الزبون، واستكشاف الفرص الجديدة.

ثالثا: أنواع شركات التكنولوجيا المالية و خدماتها

1.3. أنواع شركات التكنولوجيا المالية:

يمكن تقسيم شركات التكنولوجيا المالية كالتالي:

أ. **شركات التكنولوجيا المالية بحسب علاقاتها:** يمكن تقسيم شركات التكنولوجيا المالية إلى **شركات التكنولوجيا المالية التنافسية** و تعد منافسًا مباشرًا لمؤسسات الخدمات المالية الحالية كالبنوك وشركات التأمين وشركات الاستثمار. بينما تقدم **شركات التكنولوجيا المالية التعاونية** حلولا لتعزيز وتحسين وضع الفاعلين الحاليين في القطاع المالي، فهي لا تنافس المؤسسات المالية، بل تساعدها في تحسين وتطوير وتعزيز طرق وأساليب تقديمها للخدمات المالية[2].

---

[1] د.سامية إسماعيل سكيك، "**التكنولوجيا المالية في الشركات الناشئة في فلسطين –واقع وآفاق–**"، الجزء الأول، كتاب المؤتمر العلمي الدولي حول: استخدام التكنولوجيا في المؤسسات المالية و المؤسسات الناشئة يومي 04-05 جوان 2022، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ، المانيا، ص 92.

[2] د.عبد الكريم أحمد قندوز، مرجع سبق ذكره، ص 25.

ب. شركات التقنيات المالية بحسب طبيعة مقدم الخدمة المالية: كما يمكن تقسيم شركات التكنولوجيا المالية بحسب طبيعة مقدم الخدمة إلى ثلاثة أقسام وهي[1]:

- ✓ **المؤسسات المالية الكبيرة:** وهي المؤسسات المالية التقليدية الراسخة ولها مدة طويلة في المجال المالي، وكان لها الفضل فيما وصل إليها القطاع المالي من تطور على مر التاريخ من خلال ما تنفقه على الابتكار والبحث والتطوير، وحيث أنها بحاجة دوما إلى البحث عن أفضل الطرق لمتابعة أعمالها وتحسين أنظمتها وتقديم تجربة أفضل للعملاء، فإنها استثمرت في التقنيات المالية بشكل رهيب، وقدمت خدمات متميزة.
- ✓ **الشركات (المشاريع) الناشئة:** وهي التي تنفق مبالغ طائلة على الإبداع والابتكار وتهتم بتقديم خدماتها بأفضل وأحسن الطرق حيث دخلت هذه المؤسسات في الاستثمار في التكنولوجيا المالية رغبة منها في الحفاظ على عملائها وتحقيق رضاهم وكذلك الحفاظ على وجودها .هي مشروعات ابتكارية غالبا ما تكون في شكل شركة رأس مغامر (Capital Venture) حيث معروف عنها أن لديها إمكانيات نمو ونجاح هائلة، وفي مقابل ذلك عرضة لدرجات مخاطر عالية، فهي إما أن تحقق نجاحا باهرا أو فشلا ذريعا، و تعتبر الشركات الناشئة مصدرا للكثير من الإلهام، بل هي الدافع والمطور الأقوى للتكنولوجيا المالية من بين الأشكال الأخرى لشركات التكنولوجيا المالية، خاصة مع التوجه العالمي الآن لتبني هذه الشركات من طرف الجهات الإشرافية والرقابية مثلا: خلية البحرين للتكنولوجيا المالية، فينتك السعودية، مركز 71 بأبوظبي. والتي أنشأت ما يسمى بالمسرعات (Accelerator) أو المعجلات التقنية وهي عبارة عن برامج هدفها توفير بيئة حاضنة وممولة وداعمة ومشغلة للتكنولوجيا المالية، أيضا إنشاء المخابر التجريبية (Sand Boxes) وغيرها من التسهيلات. بحيث تقوم FinTechs بتطوير خدمات جديدة تمامًا، مثل المدفوعات عبر الحدود من نظير إلى نظير (P2P) أو الإقراض الصغير أو الاستثمار الآلي الأنظمة الأساسية حيث تعتمد جميع العمليات تقريبًا على الخوارزميات، لهذا فهي تحسن الخدمات البنكية للأفراد و الشركات، بالتعاون أو المنافسة مع مقدمي الخدمات المالية القائمين. من منظور الصناعة هي شركات غير مالية مثل الشركات التي تعتمد على التكنولوجيا و الشركات عبر الانترنيت، و هناك نوعان متميزان من شركات التكنولوجيا المالية الناشئة: الأولى هي التي تقدم خدمات مالية تدعمها التكنولوجيا حيث يسمح استخدام التكنولوجيا بمزيد من الكفاءة و الحجم و السرعة في منتج أو عملية صناعية قائمة، و هي تعمل مع المؤسسات المالية لتحل محل العمليات و النظم القائمة. و الثانية التي توفر حلولا جديدة لخدمة مالية محددة أنشطة باستخدام التكنولوجيا، و تهيمن على عروض الخدمات المالية التي تعمل بالتكنولوجيا الآن على النظام البيئي للتكنولوجيا المالية.
- ✓ **الشركات التقنية العملاقة Bigtechs:** و تشير إلى شركات التكنولوجيا الكبيرة النشطة عالميا و التي تتمتع بميزة نسبية في التكنولوجيا الرقمية. تقدم شركات التكنولوجيا العملاقة الآن خدمات مالية متعددة و تنمو بقوة

[1] د. رابح بريش، مرجع سابق، ص 136-138.

وجودها من خلال الاستثمار في التكنولوجيا المالية على مستوى العالم. على الرغم من أصل عمل الشركات التقنية ليس القطاع المالي، إلا أنها دخلت بقوة للاستثمار في المجال المالي، فصارت لدى الكثير من الشركات منصات دفع وتحويل خاصة بها، بل أصبحت تنافس حتى المؤسسات المالية الكبرى، و أبرز هذه الشركات Alibaba، Amazon، Facebook، Google، Tencent، و التي نمت بسرعة رهيبة على مدار العقدين الماضيين، حيث يطلق عليها مصطلح Bigtechs حيث أول من استخدم هذا المصطلح كان يقصد به أربع أكبر شركات تكنولوجيا أمريكية و كانت تسمى أيضا BigFour أو GAFA و هي الأحرف الأولى لشركات غوغل، أمازون، فيسبوك و أبل، و يضاف لها أحيانا مايكروسوفت لتصبح GAFAM و هي الشركات التي تهيمن على الأنشطة عبر الانترنت، و التي تتميز باحتكارها للسوق العالمي.

و تعد شركات أحادي القرن (Unicorn) من الشركات العملاقة حيث تتميز هذه الشركات بعدة خصائص منها النمو السريع الذي تحققه خلال فترة قصيرة واعتمادها على التكنولوجيا الحديثة ومواكبتها للتطورات الحاصلة في التواصل ومشاركة المعلومات. أول من صاغ مصطلح أحادي القرن (Unicorn) للتعبير عن الشركات هو سيدة أعمال اسمها آليلين لي Alileen Lee عام 2013 م وذلك للإشارة إلى الشركات الناشئة الخاصة التي تبلغ قيمتها أكثر من مليار دولار والتي تعتبر نادرة الوجود، حيث تصل نسب الفشل لهذا النوع من الشركات إلى أكثر من 90% ، فإن حققت نجاحا كبيرا أمكنها الوصول لمرحلة كونها شركة أحادي القرن (Unicorn)، وإن كانت متخصصة فعلا في التقنيات المالية سميت (FinTech)، فإن حققت نجاحا أكبر أطلق عليها اسم (BigTech)[1].

ت. **شركات التقنيات المالية بحسب نوع الخدمة المالية:** تقسم شركات التكنولوجيا المالية بحسب نوع الخدمة المالية بنفس تقسيم التكنولوجيا المالية فنجد شركات متخصصة في المدفوعات، شركات خاصة بالعملات الرقمية المشفرة (سلسة الكتل)، شركات خاصة بالعقود الذكية، شركات متخصصة في الذكاء الاصطناعي شركات تكنولوجيا التأمين، و شركات التكنولوجيا التنظيمية[2].

2.3.حلول و خدمات شركات التكنولوجيا المالية: تقدم شركات التكنولوجيا المالية مجموعة واسعة من الخدمات المالية تضم عدة قطاعات يمكن إيجازها في العناصر الخمسة التالية[3]:

- **خدمات التمويل الجماعي أو التشاركي** : من بين الخدمات التي تقدمها شركات "التكنولوجيا المالية"، وأحد المفاهيم التي شكلت ثورة في النظام المالي، وتقوم الشركات التي تقدم خدمة التمويل الجماعي بتوفير منصة

---

[1] د.عبد الكريم أحمد قندوز، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[2] المرجع نفسه، ص 27.

[3] د.لزهاري زواويد، حجاج نفيسة، "**التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي...الواقع و آفاق**"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، الجلد 07/العدد 03، جامعة غرداية، الجزائر، ماي 2018، ص 66-67.

على الانترنت ، يمكن للشركات الصغيرة والناشئة ورواد الأعمال خلال هذه المنصات الحصول على التمويل المالي اللازم لمشاريعهم والذي يكون من طرف عدة مستثمرين التمويل الجماعي من بين أكثر فروع تكنولوجيات المال تطورا بحيث يبلغ حجم الاستثمارات التي تمت من خلال هذه المنصات 34 مليار دولار عبر العالم . وتمكن حلول التمويل الجماعي من توفير مصادر تمويل وتعتبر خدمات لأصحاب المشاريع، في حين توفر للمستثمرين فرصة المشاركة في شركات قد تعرف مستقبلا مزدهرا.

- **خدمات الإقراض "الند للند "**: وهي مشابهة للتمويل الجماعي، حيث توفر الشركات المقدمة لهذه الخدمات منصات تتيح إمكانية حصول الأفراد على قروض موجهة للاستهلاك، بحيث يكون المقرض أفراد عاديون وليس مستثمرين أو مؤسسات مالية في مقابل الحصول على نسبة فائدة تكون أقل مقارنة بالقروض الاستهلاكية التي توفرها المؤسسات المالية التقليدية.
- **خدمات الدفع الإلكتروني:** وهي الخدمات التي توفرها بعض الشركات عن طريق المواقع الإلكترونية أو تطبيقات الهاتف المحمول للقيام بعمليات الشراء من المتاجر الالكترونية، دون الحاجة للتنقل أو الإفصاح عن المعلومات البنكية للمستهلك. وتعتبر شركة PayPal" إحدى أكبر الشركات التي توفر خدمات الدفع الإلكتروني ونموذجا ناجحا للشركات التي تعمل في التكنولوجيا المالية بحيث تقدر القيمة السوقية لهذه الشركة ب 49 مليار دولار، في حين يقدر رقم معاملاتها السنوي ب 10.5 مليار دولار مع أرباح صافية تتجاوز 1 مليار دولار.
- **تطبيقات المعاملات المالية:** تقوم الكثير من الشركات الناشئة بابتكار تطبيقات على الهواتف المحولة تمكن الأفراد من التحكم و إدارة معاملاتهم البنكية، من خلال مراقبة حجم الإنفاق وحجم مداخيلهم، بالإضافة للتطبيقات التي تقوم بتوفير حلول خاصة بالمستثمرين كتوفير المعلومات المالية وتقديم الاستشارات و إدارة المحافظ المالية.

رابعا: المخاطر و التهديدات المصاحبة لنشاط شركات التكنولوجيا المالية:

1.4. مخاطر شركات التكنولوجيا المالية:

هناك مخاطر عديدة تحملها التكنولوجيا الجديدة و الشركات الناشئة فيها و التي يمكن حصر بعضها فيما يلي[1]:

- ✓ **المخاطر الاستراتيجية:** قد يؤثر توسع تقديم الخدمات المصرفية من قبل المؤسسات غير المصرفية أو الشركات التكنولوجية المالية الكبرى سلبا على ربحية البنوك، وقد تخسر المؤسسات المالية

[1] زبير بن عامر و آخرون، "**مستقبل الخدمات التقليدية للبنوك و المؤسسات المالية في ظل ابتكارات شركات التكنولوجيا المالية**"، مجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة، الجلد 07/ العدد 01، جامعة سطيف 1، الجزائر، مارس 2022، ص 47، 53-54.

القائمة جزءا كبيرا من حصتها السوقية أو أرباحها، إذا كان للداخلين الجدد القدرة على استخدام الابتكارات التكنولوجية بشكل أكثر كفاءة، وأقل كلفة، وتلبية حاجات العملاء بشكل أفضل.

- ✓ **المخاطر التشغيلية:** قد يزيد انتشار المنتجات والخدمات المبتكرة في صعوبة عملية إدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية، مما قد يزيد من التعقيد ويقلل من شفافية المعلومات، وهذا ما يؤدي إلى زيادة مخاطر أمن البيانات والخصوصية ، ومخاطر غسيل الأموال والجرائم الالكترونية، وحماية العملاء، وخصوصا عندما تكون شركات التكنولوجيا المالية لا تخضع للمعايير الأمنية الصارمة نفسها، كما تزداد الصعوبات في تلبية متطلبات الامتثال والحفاظ على الاستقرار المالي، وخصوصا المتعلقة بالتزامات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث تحتاج هذه الابتكارات إلى عمليات مراقبة ملائمة لمكافحة هذه الأخيرة.

بالإضافة إلى ذلك فإن أكثر المؤسسات تعرضا لخطر شركات التكنولوجيا المالية على أعمالها هي البنوك حيث يمثل النمو السريع في التكنولوجيا المالية تحديا أم فرصة لها، كما كان للأزمة المالية العالمية أثر سلبي عليها وذلك بنقص الثقة في النظام المصرفي ككل، حيث أصبحت شركات التكنولوجيا المالية تعطي للعميل ما يرغب بالضبط من منتجات جذابة ومنخفضة التكلفة، فهي على سبيل المثال تسمح للعملاء الوصول إلى سعر الصرف الحقيقي في سوق العملات الأجنبية دون زيادة أية رسوم، كذلك تستحوذ على تطبيقات تحويل الأموال دون دفع رسوم، فالقدرة على تحمل تكاليف التكنولوجيا المالية يجعل البنوك تأخذها على محمل الجد.

2.4. التهديدات المصاحبة لنشاط شركات التكنولوجيا المالية:

هناك العديد من المخاطر الناشئة عن التكنولوجيا المالية وتؤثر على المستهلكين والبنوك والجهات التنظيمية والاقتصاديات، و يمكن رصد مستويين من المخاطر يتمثلان في مستوى يضم مشاكل اختراق بيانات الأفراد، التحايل الالكتروني ويشمل مشاكل التكنولوجيا عموما؛ ومستوى ثاني يشمل طبيعة الأنشطة المالية[1]:

إن التهديدات التي يتعرض لها النظام المصرفي وفقا **للجنة بازل للرقابة المصرفية** تشمل المخاطر الإستراتيجية والربحية، وزيادة الترابط بين الأطراف المالية والمخاطر التشغيلية العالية ومخاطر الامتثال ومخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وكذلك مخاطر السيولة وتقلب مصادر التمويل المصرفي.

و في تقرير صادر عن معهد **ماكنزي العالمي** لعام 2016 فإن 4 من كل 10 عملاء مصرفيين انخفض اعتمادهم على بنوكهم كمزود رئيسي للخدمات المالية وبصفة عامة فان الشركات الناشئة الخاصة بالتكنولوجيا المالية على وشك تفكيك البنك التقليدي كما يتوقع التقرير أن استخدام التمويل الرقمي بشكل أوسع يمكن أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي لجميع الاقتصاديات الناشئة بنسبة 6% أو ما مجموعه 3.7 تريليون دولار بحلول عام 2025 ،

[1] د.جازية حسيني، مرجع سبق ذكره، ص121.

وهذا الناتج المحلي الإجمالي الإضافي يمكن أن يخلق ما يصل إلى 95 مليون وظيفة جديدة في جميع القطاعات الاقتصادية.

خامسا: العوامل المعيقة لتطور شركات التكنولوجيا المالية:

تواجه الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية مجموعة من العراقيل التي تعيقها عن التطور و النمو يمكن تلخيصها في العناصر التالية[1]:

- ✓ ضعف بيئة الأعمال بشكل عام.
- ✓ ندرة حصص الملكية الخاصة لرؤوس الأموال المخاطرة، والقواعد التنظيمية.
- ✓ انخفاض جودة خدمة الإنترنت والهواتف الذكية في بعض البلدان، مع العلم أن هذه الخدمة وصلت إلى جميع أنحاء العالم لكن معدل تغلغلها لازال منخفضا في عدد من البلدان، وخدمة الانترنت عالية السرعة محدودة ومكلفة.
- ✓ محدودية الدعم المؤسسي والمتمثل في إنشاء حاضنات ومسرعات تسمح لشركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المصرفية التقليدية باختبار الابتكارات في البيئة الفعلية.
- ✓ عدم اليقين القانوني بسبب الثغرات التنظيمية حيث يشير تقرير للبنك العالمي إلى عدم وجود قواعد تنظيمية للنقود وأطر لحماية المستهلك في مجال الخدمات المالية، كما أن قوانين خصوصية البيانات غير موجودة في كثير من البلدان.
- ✓ عدم توفر الثقة الكافية لدى الشركات الناشئة، وافتقار عملاء البنك للمعرفة الكافية عن هذه الأخيرة وعدم وعيهم بمزايا الخدمات التي تقدمها.
- ✓ الهجمات الالكترونية التي تؤدي إلى اضطرابات في التشغيل وتكلف خسائر مالية وأضرارا بالسمعة والمخاطر النظامية. كل هذه المعطيات تجعل عملاء البنوك يتشبثون بولائهم لبنوكهم.

المطلب الثالث: المفاهيم الأساسية للشمول المالي

يحظى الشمول المالي بمكانة بالغة الأهمية في سياسات مختلف دول العالم كونه يعد فرصة فريدة لبناء نظام مالي مستدام وتحقيق النمو العادل والشامل للأمة وكذا تحقيق الاستقرار المالي.

أولا: ظهور الشمول المالي وتطوره

[1] سعيدة نيس، مرجع سبق ذكره ، ص 234.

يمكن ارجاع فكرة الشمول المالي إلى بداية القرن 19 عندما نشأت الحركة التعاونية في الهند عام 1904 ضد وكالات الاقراض غير المؤسسية في شكل المقرضين ماليين كانوا يتقاضون فائدة باهظة من الفلاحين الفقراء، حيث استبعد الفقراء من المصدر الرسمي للخدمات المصرفية، وما صاحبه ميسي من استغلال المقرضين المحليين مما تطلب ظهور نظام مالي شامل، وسد الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية في تسهيل الخدمات المصرفية، واكتسب مفهوم الدمج المالي زخما في محاولة للتركيز على المناطق الريفية.

ويرجع ظهور مصطلح الشمول المالي الى عام 1993 لأول مرة في المعجم البريطاني إلى دراسة عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، عندما وجد أن ما يقرب من 7.5 مليون شخص ليس لديهم حساب مصرفي. وفي العام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوافرة[1]. حيث ازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008 وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف الى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع الى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح[2]. وحينذاك تم إنشاء التحالف الدولي للشمول المالي عام 2008 الذي يعد أول شبكة دولية للتعلم من تجارب الدول في مجال الشمول المالي. ويضم 94 دولة من الدول النامية ممثلة في 119 مؤسسة تنقسم ما بين وزارات مالية وبنوك مركزية ويعمل التحالف على تطوير الأدوات المستخدمة لتطبيق الشمول المالي، وتبادل الخبرات الفنية والعملية بين الدول الاعضاء ومساعدتها في صياغة السياسات، والاستراتيجيات الإصلاحية، و آليات التطبيق بالإضافة إلى إعداد الزيارات التعليمية في ذات المجال[3].

وفي عام 2011 أطلقت مجموعة البنك الدولي قاعدة بيانات الشمول المالي العالمي(**Global Findex**) التي تقدم مجموعة من المؤشرات التي تدرس سلوك الأفراد حول العالم والمرتبط بأهم الأنشطة المالية كالاقتراض والادخار والدفع، و إدارة المخاطر المالية. وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي مبادرة لإتاحة فرص الوصول إلى الخدمات المالية لكافة أفراد المجتمع بحلول عام 2020، كما أشار تقرير التنمية المالية العالمية (**GFDR**) الصادر عن البنك الدولي أن ثلثي المشرعين والجهات الرقابية التي تواصل معها معد التقرير قد

---

[1] د. نهلة أبو العز" **أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الإفريقية**"، مجلة كلية السياسات والاقتصاد، العدد 10، كلية الدراسات الإفريقية العليا، القاهرة، أفريل 2021، ص 346-347.

[2] د. بوطلاعة محمد واخرون، "**واقع الشمول المالي وتحدياته- الاردن والجزائر نموذجا**"، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 04/ العدد 02، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة ، الجزائر، جوان 2020، ص 145.

[3] د. بوجاني عبد الحكيم، "**التمويل الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي لضمان تمويل مستدام**"، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 03/ العدد 01، جامعة بوشعيب بلحاج عين تموشنت، الجزائر، مارس 2023، ص 103.

أضافوا الى أجندتهم مهام و أنشطة تسعى لتعزيز دعائم الشمول المالي في دولهم حول العالم، كما وتبنت 50 دولة سياسات وخطط رسمية في هذا الخصوص فيما أطلقت مجموعة العشرين **G20** مبادرة باسم "الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي" في عام 2010 تهدف الى تعزيز جهود صناع القرارات في هذه الدول ودول العالم المعنية لزيادة مستويات إرساء الشمول المالي كما اعتمدت الشمول المالي كأحد أعمدة التنمية العالمية الرئيسية[1].

ثانيا: ماهية الشمول المالي

1.3. مفهوم الشمول المالي:

لاقى مصطلح الشمول المالي اهتماما كبيرا من قبل مختصين الماليين وكذلك من قبل المؤسسات الدولية ومن أهم المؤسسات الدولية التي يتردد هذا المصطلح في أدبياتها بكثرة "صندوق النقد الدولي" و"البنك العالمي"، إضافة إلى هيئات عالمية أخرى تتباين تركيبتها واختصاصاتها الأساسية المالية ودرجة اهتمامها بالموضوع، خاصة مع تكاثف الجهود الدولية لمحاربة مظاهر الفساد المالي وغسيل الاموال والتمويل[2]. وفيما يلي تعاريف لبعض الهيئات المالية الدولية للشمول المالي:

- ✓ **تعريف البنك الدولي:** يعني الشمول المالي أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة، و بأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم (معاملات ومدفوعات ومنتجات ادخار وتسهيلات ائتمانية وقروض وخدمات تأمين) ويتم تقديمها على نحو مسؤول ومستدام[3].
- ✓ **تعريف صندوق النقد العربي:** الشمول المالي هو إتاحة و استخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والاشراف مرتفعة الاسعار نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية[4].
- ✓ يعرفه **صندوق النقد الدولي** بالاشتراك مع **المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء** بأنه" :الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات، بما فيهم ذوي الدخول المنخفضة وصغار السن، في الوصول إلى الاستفادة من

---

(1) د. مريمت عديلة، جواني سونيا، "**دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي تجربه البحرين**"، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 04 /العدد 02، جامعه 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، أكتوبر 2021، ص 274.

(2) أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، "**واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية**"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12/العدد 01، مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي، جامعة عنابة، الجزائر 2021، ص 74.

(3) The World Bank.org/en/topic/Financial Inclusion/overview, consulted at: 01/05/2023

(4) د. نهلة أبو العز، مرجع سبق ذكره، ص 347.

مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية (المدفوعات التحويلات المدخرات الائتمان والتأمين)، والمقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي تلك الخدمات بطريقة سهلة ومستدامة، في ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة.[1]

- ✓ وتعرفه كل **من المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية (OECD)** و **الشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE)** المنبثقة عنها بانه: العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول الى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية، والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة و ذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكره والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي[2].
- ✓ تعريف **مجموعة العشرين والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI):** ينص على أنه "الاجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، و أن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة[3].

وتعقيبا على التعاريف السابقة فإنها قد تختلف فيما بينها في بعض التفاصيل والجزيئات إلا أنها تشير في مضمونها الى ما يلي[4]:

-تشمل الخدمات المالية جميع فئات المجتمع مع التركيز على الفقراء والمهمشين وذوي الدخل المحدود؛

-سهولة الوصول إلى الخدمات المالية، و بالتكلفة المناسبة و بالجودة المطلوبة و في الزمن المناسب و في المكان المرغوب؛

- تلبي الخدمات المالية الحاجات القائمة وتلك المتوقعة وهو ما يطرح قضية الابتكار،

- شفافية الخدمات المالية وعدالتها بما يصون كرامة المستهلك ويحفظ حقوقه. وهو ما يعني وجود اطار قانوني وتنظيمي واضح إضافة الى التوعية والتثقيف المالي.

---

(1) أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، مرجع سبق ذكره، ص 74.

(2) نادية لوزري، "**واقع الشمول المالي في الدول العربية و آليات تعزيزه-دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية**"، مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت، المجلد 02/العدد 02، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ديسمبر 2021، ص 16.

(3) زاوية رشيدة، بلعور سعيدة، "**التكنولوجيا المالية ودورها في تسريع الشمول المالي من اجل تنمية مستدامة**"، الملتقى الوطني بعنوان صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية يوم 26 سبتمبر 2019 جامعة يحيى فارس بالمدية، الجزائر.

(4) أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، مرجع سبق ذكره، ص 75.

– تطوير المؤسسات المالية والمصرفية وزيادة فعالية السياسة النقدية، وتنويع أدواتها بما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار المالي للنظم المصرفية.

و للإشارة فقد تعددت المصطلحات لوصف ظاهرة الشمول المالي منها مصطلح: الاستعمال المالي، الادراج المالي، الادماج المالي، التضمين المالي، التمويل الشامل، التعمق المالي، ويعتبر مصطلح الشمول المالي أكثر المصطلحات شيوعا ومعناه اللغوي أقرب الى المصطلح الاجنبي **Financial Inclusion**.

مما سبق نستنتج بأن **الشمول المالي** هو "تمكين كل شرائح المجتمع وخاصة الفئات الفقيرة التي تعاني من ضعف الوعي الثقافي المالي، والتكنولوجي من الوصول إلى الخدمات والمنتوجات المالية بتكاليف ملائمة وأسعار منخفضة واستخدامها بكل سهولة، وأمان فهو الوسيلة التي تساهم في دمج كل افراد المجتمع ضمن المنظومة المالية بهدف تحقيق الاستقرار المالي للبلاد".

2.2. أهمية الشمول المالي و أهدافه:

مع تزايد الاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي، وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدات، تتنامى منافع الشمول المالي، وترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء التابعة للبنك العالمي أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول الى كل فئات المجتمع المهمشين اقتصاديا و اجتماعيا، وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي. يجب الاقرار هنا بصعوبة الفصل التام بين أهمية الشمول المالي و أهدافه، ذلك أن هذه الأهمية تتحدد بالأهداف، والاهداف تعكس الأهمية فهما مترابطان ومتداخلان ثم ان أهمية الشمول المالي تتحدد أيضا بآثاره.

- **أهمية الشمول المالي:**

يعتبر الشمول المالي أداة فعالة ذات أولوية عالية تساعد في الجوانب الاجتماعية و التنمية الاقتصادية، و الاستراتيجية للدول خاصة التي لا تزال نامية اذ تتجلي أهمية الشمول المالي بثلاث محاور رئيسية[1]:

- **المحور الاجتماعي:** حيث إن تعزيز الشمول المالي يساعد في الحد من الفقر والاستبعاد المالي وزيادة الوعي بين الناس بكيفية الاستفادة من مدخراتهم، كما و أنه يؤثر في الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الاكبر بالفقراء ومحدودي الدخل إبلاء اهتمام خاص للمرأة، والوصول الى الافراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة،

[1] د. المومن عبد الكريم وآخرون "**دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي عرض لتجربة المصرية**"، **الجزء الأول من المؤتمر العلمي الدولي حول الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة**، يومي 24-25 ماي 2021، مخبر دراسات التنمية المكانية و تطوير المقاولاتية، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، ص 245.

ومتناهية الصغر. وأيضا يحقق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل ما يساهم في الحد من البطالة وبالتالي خفض معدلات الفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة وتحقيق النمو الاقتصادي.

- **المحور الاقتصادي:** فقد أثبتت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي حيث أن زيادة استخدام الخدمات المالية واتاحة التمويل لشركات الصغيرة والمتوسطة يسهم في زيادة الودائع لدى البنوك مما يعمل على دعم النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي.
- **المحور الاستراتيجي:** تحرص الجهات الرقابية المالية على تعزيز الاطار المتكامل للشمول المالي، و الموائمة بين الشمول المالي كهدف استراتيجي وبين الاهداف الاخرى المتعارف عليها وهي: الاستقرار المالي، النزاهة المالية و حماية المستهلك وهو ما يطلق عليه نظرية " ISIP :Inclusion and the Linkages to Stability, Integrity and Protection.

➢ **أهداف الشمول المالي:**

ينبغي على صناع القرار الاقتصادي مراعاة اعتبارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في عملية تحديد أهداف الشمول المالي، ويمكن عموما التطرق الى أهم أهداف الشمول المالي في النقاط التالية[1]:

- زيادة عدد الحسابات البنكية الموجهة لفئة العملاء ذوي الدخل المنخفض.
- تخصيص عناية أكبر بفئة المشاريع الريادية والمؤسسات متناهية الصغر.
- زيادة مستويات استخدام الخدمات الرقمية (الأنترنيت المصرفي، خدمات التحويل المصرفي الالكتروني، خدمات الدفع عن بعد...).
- زيادة مخصصات الاقراض للفئات محدودة الدخل.
- تقليص مستوى فرط المديونية لكل من العملاء ذوي الدخول المنخفضة وفئة المؤسسات متناهية الصغر.
- اشراك وتدريب الفئات محدودة الدخل في برامج الثقافة المالية والتكنولوجيا الرقمية.

ثالثا: محددات الشمول المالي و سياساته

1.3.محددات الشمول المالي:

هناك العديد من المحددات التي تؤثر على امتلاك حساب في مؤسسة مالية، حيث ان امتلاك حساب او الادخار او الاقتراض من مؤسسة مالية يكون اكثر بالنسبة للأفراد الاغنياء ، والاكثر تعليما، وكبار السن والمقيمين

---

[1] د.قادري علاء الدين، فيلالي طارق، "**تطور التكنولوجيا المالية و مساهمتها في تعزيز درجة الشمول المالي**"، الملتقى الدولي الافتراضي حول: "الشمول المالي و أثره على التنمية في الدول النامية: واقع و آفاق"، يومي: 8-9 مارس 2022، جامعة سيدي بلعباس، ص 6-7.

في الحضر، والموظفين، كما ان هناك محددات اخرى تحول دون الوصول الى الشمول المالي تتمثل في مستوى الدخل والتعليم اللذان يؤثران على الاختيار بين الائتمان الرسمي والائتمان غير الرسمي ومحو الأمية المالية التي تعتبر كمحددات لعملية اتخاذ القرار سواء بالادخار او الاقتراض او فتح حساب في مؤسسة مالية ويمكن تقسيم محددات الشمول المالي الى[1]:

- ✓ **محددات رئيسية للشمول المالي:** ان المؤشرات الرئيسية للشمول المالي تتمثل في الحساب والادخار الرسمي والائتمان الرسمي وجميع الخصائص الفردية التي لها علاقة كبيرة بالشمول المالي حيث ان من العوامل الاساسية في عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات المالية هي الدخل والتعليم والنوع والعمر حيث ان:

- **العمر:** يؤثر العمر تأثيرا ايجابيا على الشمول المالي فكلما تقدم الفرد في العمر كلما زاد احتمال ادراجه ماليا.
- **الدخل:** حيث ان زيادة الدخل ترتبط ايجابيا بزيادة الادراج المالي فكلما زاد دخل الفرد زاد احتمال حصوله على حساب في مؤسسة مالية فالدخل يؤثر طرديا على مستوى الشمول المالي فكلما زاد دخل الفرد زاد مستوى الشمول المالي وبذلك تنخفض فرص الفقراء في امكانية ادراجهم في النظام المالي الرسمي.
- **الجنس:** باختلاف نوع الفرد تختلف درجة ادراجه فالرجل لديه فرصة اكبر في الادراج المالي، ولكن الاناث لديها فرص اقل لتصبح مشتملة ماليا وذلك لانخفاض احتمالية امتلاكها لحساب رسمي مما يقلل من فرص الادخار والاقتراض للإناث من المؤسسات المالية الرسمية ومن هنا نجد ان خصائص الفرد تؤثر على الشمول المالي.
- **التعليم:** يرتبط التعليم ارتباطًا إيجابيًا بجميع مؤشرات الشمول المالي حيث يرتبط التعليم الثانوي والتعليم العالي بعلاقة ايجابية بالنسبة للمؤشرات الثلاثة للشمول المالي، حيث يتمتع المتعلمون بمزايا اكبر حيث ان لديهم تعاملات مع الخدمات المالية لذلك يؤثر التعليم بطريقة ايجابية على زيادة مستويات الشمول المالي وتزداد المزايا كلما زاد مستوى التعليم.

- ✓ **محدد الاستبعاد المالي:** ينقسم الاستبعاد المالي الى:

- **الاستبعاد الطوعي للشمول المالي:** و يتمثل في عدم امتلاك الفرد لحساب بسبب نقص المال او لأسباب ثقافية وهى حواجز طوعية أي ذاتية الاستبعاد.

---

[1] د. سهير محمود عتيق و آخرون، "**الشمول المالي**"، المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية، المجلد 35/ العدد 01، جامعة حلوان، العراق، مارس 2021، ص 95-97.

- **الاستبعاد الاجباري للشمول المالي:** فيتمثل في المسافة والتكلفة العالية ومتطلبات التوثيق وغياب الثقة وهى حواجز لا ارادية وكلا من هذه الحواجز يؤثر على الشمول المالي تأثيرا مختلفا على حسب العمر والدخل والجنس والتعليم. ومن هنا نجد ان الاستبعاد المالي يتمثل في ارتفاع التكلفة وانخفاض الدخل ونقص المعلومات و من العوائق التي تحول دون امتلاك حساب رسمي نجد ان الاناث تواجه عقبات كبيرة وتقل هذه العقبات عندما تزداد نسبة التعليم للفرد، اما الدين فلا يعتبر عائقا عند الحصول على حساب مالي رسمي حيث ان البنوك الاسلامية تشجع الشمول المالي من خلال توفير الخدمات وباقل تكلفة.

✓ **محددات تتعلق باستخدام الخدمات المصرفية المتنقلة:** تختلف طبيعة الخدمات المصرفية المتنقلة باختلاف الأفراد الذين يستخدمونها حيث ان استخدام الخدمات المصرفية المتنقلة يكون اكثر سهولة بالنسبة للأفراد الذكور المتعلمين، فالمال المتنقل لا يساعد النساء في ان تكون مشمولة ماليا وايضا كلما زادت درجة تعلم الفرد زادت قدرته على التعامل مع الآلات الالكترونية.

✓ **محدد الاستقلال المالي:** ان الشمول المالي يعنى ادراج الفئات الفقيرة ومن هم 15 عاما فما فوق ماليا كما نلاحظ ان الاستقلال المالي مرتبط بالشباب حيث انـه يكـون صعب لفئة الشباب وذلك عند مواجهة معدّلات بطالة مرتفعة ووظائف غير مستقرة في الدولة وبطالة الشباب مكلفة كثيرا للمجتمعات، وتتطلب تغييرا رئيسيا في السياسات بشأن فرص العمل والسياسات المالية لذلك يجب توفير فرص العمل للشباب لجعل البطالة بين الشباب مستقرة وزيادة معدل الاستقلال المالي.

2.3. سياسات الشمول المالي:

لمقارنة ومعرفة السياسات الناشئة للدول النامية، قامت المؤسسة الألمانية للتعاون التقني بوضع 35 حلا وسياسة لتعزيز الشمول المالي عبر 10 دول. من جهة أخرى بدت سياسة الند للند ظاهرة في الدول النامية كحلول وسياسات مبتكرة، ووجدت المؤسسة الألمانية ست سياسات فعالة للشمول المالي، أربعة منها قد تحسن وصول الفقراء للخدمات المالية عبر قنوات مختلفة وتشمل كل من: الوكيل البنكي، الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول، تنويع مقدمي الخدمات وإصلاح البنوك الحكومية. في حين الحلين المتبقيين هما: حماية المستهلك وسياسات الهوية المالية والتي تلعب دورا رئيسيا في تمكين الشمول المالي. ونشير الي سياسات الشمول المالي كالتالي[1]:

➢ **الوكيل البنكي:** أثبتت سياسات تعاقد البنوك مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية نجاحا كبيرا في تحسين عجلة الشمول المالي، حيث أن فروع البنوك وحدها ليست مجدية اقتصاديا. مثل

---

[1] د. صورية شنبي، السعيد بن لخضر، "**أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية**"، **مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة**"، المجلد 03/العدد 02، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر، ديسمبر 2018، ص 111-113.

هذه السياسات تعتبر نفوذا لقنوات البيع بالتجزئة الموجودة حاليا، ولا تحول الصيدليات ومكاتب البريد ومحلات السوبر ماركت إلى وكلاء للبنوك فحسب بل وكلاء للشمول المالي. إن التعاون بين البنوك والوكلاء أصبح ممكنا حيث أن التكنولوجيا خفضت تكاليف ومخاطر معلومات الصرف عن بعد لإجراء التحويلات المالية إلى جانب إجراءات فتح حسابات بسيطة وغيرها من الحوافز لاستخدام هذه القناة مثل التحويلات النقدية، والتوعية بالنظام المالي بالإضافة إلى زيادة إعداد المستخدمين بشكل كبير كما لوحظ مؤخرا في البرازيل، حيث أنها كانت الرائدة في وق مبكر في وكلاء البنوك بواسطة المراسلات المصرفية بنطاق واسع لتوزيع المنح الاجتماعية للبرازيليين غير المتعاملين مع البنوك.

- **الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول:** انتشار الهواتف النقالة يفتح قناة أخرى لتوصيل الخدمات المالية للفقراء، هذه التكنولوجيا الجديدة قللت بشكل كبير من تكلفة المعاملات بالإضافة إلى أنه أصبحت التحويلات المالية أكثر سهولة حيث يتم وصولها بنفس الوقت وأيضا عملت على توسيع نطاق نقاط الوصول وقللت الحاجة لحمل النقود بسبب وجود النقود الإلكترونية وأيضا عملت على جذب الزبائن غير المتعاملين مع البنوك سابقا. حيث أظهرت عدة دول نجاحا باستخدام آلية الدفع عبر الهاتف المحمول للشمول المالي، ففي الفلبين سجلت أول عملية نجاح لخدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال في البلاد النامية عام 2004.
- **تنويع مقدمي الخدمات:** اعتمد صناع القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر تراخيص مجموعة واسعة من المؤسسات لتقديم خدمات تأمينية وإيداعيه تدعى بإستراتيجيات التكيف مع الأنظمة المصرفية الخاصة بالتمويل الأصغر وتشمل تراخيص متخصصة للمؤسسات العاملة في مجال الإيداع الصغير، تراخيص بنكية للتحويلات البنكية للمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى تراخيص المؤسسات المالية غير المصرفية.
- **إصلاح البنوك الحكومية:** في الكثير من البلدان تلعب البنوك الحكومية دورا هاما في القطاع المصرفي، وفي تحسين توصيل الخدمات المالية للفقراء. حيث من 73 إلى 102 دولة يمتلكون ما يعادل 15 % من البنوك كأصول. تعتبر البنوك العمومية هي المؤسسات المالية الوحيدة في المناطق الريفية بفروعها الكبيرة خاصة وأن البنوك العمومية تستخدم بشكل واسع لتشجيع الادخار والائتمان في مجالات ذات أهمية تجارية قليلة مثل الزراعة والإسكان ولتنفيذ برامج اجتماعية.
- **حماية المستهلك** : تباين المعلومات بين المستهلكين والبنوك فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المالية يضع هؤلاء العملاء في دائرة سلبية، يتعاظم هذا الخلل عندما يكون العملاء لديهم خبرة قليلة في حين أن الخدمات المالية تكون أكثر تعقيدا ومنه فإن التقدم بالشمول المالي يحمل خطر وجود المزيد من العملاء الضعفاء وعديمي الخبرة، تتأكد العديد من المؤسسات المالية أن العملاء يتلقون الخدمة بشكل جيد ولكن بعضهم أساءوا ميزة استخدام المعلومات لزيادة أرباحهم على حساب العملاء الذين هم مثقلون بالديون أو ليس لديهم

تأمين أو عائد على استثماراتهم، مثلما حدث في بوليفيا عام 2000 حيث أن الجمع بين الأمية المالية والممارسات غير الأخلاقية لبعض المؤسسات وبعض الفراغات في الإطار أدت إلى وقوع بعض الانتهاكات، حيث منع عمل هذه المؤسسات يعتبر أمر بالغ الأهمية. بشكل القانوني عام تعتبر عملية فشل حماية المستهلك هي استجابة تنظيمية لفشل السوق، من هنا يجب على التنظيمات والقوانين أن تصحح عملية عدم توازن المعلومات وتشجيع استدامة توسع السوق من خلال تقديم المعلومات للعملاء في الوقت المناسب قبل وبعد عقد الاتفاق بين المؤسسة والعميل، حيث يساعد ذلك العملاء في معرفة حقوقهم وواجباتهم في الوقت المناسب.

- **سياسة الهوية المالية:** في معظم البلدان يتم تقديم المعلومات الائتمانية فقط لبعض القروض ويتم إعفاء العملاء الفقراء من معلومات تقليل فوائد خفض التكاليف المقدمة من سجلات الائتمان. والأهم من ذلك أن بعض العملاء لا يوجد لديهم الوثيقة الشخصية المطلوبة لفتح حساب. بدأ صناع القرار في معالجة العوائق التي تحول دون وصول العملاء للخدمات المالية بواسطة تضييق الفجوة بين الوثائق المرتبطة بحسابات البنوك وبين جودة الوثائق المنتشرة بين العملاء ذوي الدخل المنخفض. ونتيجة لذلك هذه السياسات تزود العملاء ذوي التاريخ المالي وتقوم بتحويل تاريخ معاملاتهم المالية إلى الأصول المالية التي يمكن استخدامها للاستفادة من الحصول على الخدمات المصرفية والائتمانية الأخرى.

وبهدف تطبيق وتعميم الشمول المالي وسياساته لابد من توفر **الشروط** التالية[1]:

– تحديد الدول للأهداف التي يمكن من خلالها تحقيق ورفع كفاءه الشمول المالي؛

– دراسة السوق المصرفي دراسة جديدة لمعرفة مدى جدوى المنتجات الموجودة حاليا ومدى تناسبها مع افراد المجتمع؛

– دراسة مطالب واحتياجات السوق من الخدمات المالية و المصرفية لكل فئات المجتمع؛

– متابعة العملاء ومدى رضاهم عن الخدمات المتاحة وتوفير وتزويدهم بكل المعلومات التي يحتاجونها عن حساباتهم؛

– توفير الخدمات الاستشارية للعملاء ومساعدتهم في اختيار الخدمات الاكثر ملائمة لهم، والتي تساعد على إدارة أموالهم بطريقة سليمة؛

– العمل على تفعيل دور الجهات الرقابية المختلفة مما يكسب ثقة العملاء بالخدمات المقدمة وتطبيق سياسة عادلة.

---

[1] د– كركار مليكة، "**الشمول المالي هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر**"، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، المجلد 10/العدد 03، جامعة علي لونيسي البليدة، الجزائر، 2019، ص 366.

رابعا: مقومات تعزيز الشمول المالي

يوفر الشمول المالي تقديم الخدمات المالية بأسعار معقولة واستخدامها بطريقة مستدامة ومسؤولة ما يجعل تحقيق الشمول المالي يركز على مقومات من شانها ان تساهم في تعميم الشمول المالي ونشره بين جميع فئات المجتمع.

1.4. مبادئ الشمول المالي:

تزايد في السنوات الأخيرة استخدام مصطلح الشمول المالي الرقمي بدلا من مصطلح الشمول المالي، خاصة من قبل مجموعة العشرين و ذلك نظرا لأهمية الخدمات المالية الرقمية في تحقيق الشمول المالي. يتيح الشمول امالي الرقمي التقليل من الاعتماد على طرق التمويل و الخدمات المالية التقليدية، كما أنه يغطي نطاقا جغرافيا أوسع، مما يساعد على تقديم الخدمات المالية بصورة أسرع و أكثر كفاءة و بتكلفة منخفضة.

و في هذا الاطار تبنت دول مجموعة العشرين في عام 2016 مبادئ ارشادية للتمويل الرقمي، تتطرق الى الاجراءات الواجب العمل عليها لتسريع رقمنة الشمول المالي. تؤكد الحاجة الى استخدام التقنيات الرقمية لتوفير منتجات مالية ذات جوده عالية، ومناسبة للسكان المستبعدين ماليا. واستكمالا لمساعيها في هذا الاطار، وفي سياق الرئاسة السعودية للمجموعة العشرين خلال عام 2020 أصدرت المجموعة المبادئ التوجيهية رفيعة المستوى بشأن سياسات الشمول المالي للشباب والنساء وشركات الصغيرة والمتوسطة تتوزع المبادئ الثمانية على أربع مجموعات رئيسية كالاتي[1]:

أ- ضمان بنية تحتية مالية رقمية مرنة ومسؤولة:

- **المبدأ الأول:** دعم تطوير بنية تحتية رقمية آمنة، و مسؤولة يسهل الوصول اليها على نطاق واسع ونظام دفع قابل للتشغيل البيني، وضمان تنافسية المؤسسات المالية؛
- **المبدأ الثاني:** تشجيع توفير المنتجات المالية الرقمية الملائمة للاحتياجات وذات الكلفة المقبولة مع ضمان تقديم هذه الخدمات بما يتماشى مع المتطلبات الدولية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب واجراءات العناية الواجبة للعملاء ونظام الهوية الرقمية.

ب-تعزيز صنع السياسات المسؤولة والشاملة

- **المبدأ الثالث:** تحسين توافر ودقة البيانات فيما يتعلق بالنفاذ الى المنتوجات والخدمات المالية الرقمية واستخداماتها.

---

[1] د. الوليد طلحة صبري الفران، "**الشمول المالي الرقمي**"، موجز السياسات العدد 17 صندوق النقد العربي ديسمبر 2020، ص 3-4.

- **المبدأ الرابع:** دعم تبني السياسات والمبادرات التي تستهدف زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي في الاستراتيجيات الوطنية.

ث. تعزيز النمو الشامل من خلال إطار تنظيمي ممكن للخدمات المالية الرقمية:

- **المبدأ الخامس:** دعم الاصلاحات التنظيمية والقانونية التي تحد من عدم المساواة في الوصول الى الخدمات المالية الرقمية التي ينتج عنها عدم المساواة الاجتماعية و الاقتصادية.
- **المبدأ السادس:** النظر في تطوير اطار تنظيمي يدعم الابتكار الرقمي في القطاعين العام والخاص.

ج. تعزيز المعرف الرقمية والمالية وبناء القدرات ودعم المتعاملين وحماية البيانات ضد المخاطر المحتملة:

- **المبدأ السابع:** تعزيز الثقافة المالية والتجارية و الرقمية وبناء القدرات من خلال التدخلات التي تستهدف دعم الشمول المالي الرقمي بالاستفادة من انتشار التقنيات.
- **المبدأ الثامن:** دعم اجراءات حماية العملاء المالية بما في ذلك حماية البيانات بما يلبي احتياجات الشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة.

2.4. الركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي:

إن تعزيز الشمول المالي يتطلب جملة من الركائز نوجزها في ما يلي[1]:

أ. **دعم البنية التحتية المالية:** حيث تعتبر هذه الركيزة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي وتعد من أهم الركائز التي تحقق بيئة ملائمة وقوية له، ويجب تحديد أولويات تجهيز هذه البنية والتي تتضمن ما يلي:

- بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي؛
- الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات والمنتجات لمالية بمختلف أنواعها من فروع البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين وغيرها؛
- تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية وهذا لتسهيل تنفيذ العمليات وتقديم الخدمات المالية؛
- تقديم الخدمات المالية بغرض خفض تكاليف هذه الخدمات وذلك من خلال الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والصيرفة الإلكترونية؛
- توفير قواعد بيانات شاملة، خاصة فيما يتعلق بالبيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات المصغرة.

ب. **الحماية المالية للمستهلك:** وهذا من خلال معاملة عادلة وشفافة لكل العملاء دون التمييز بينهم وتيسير الحصول على الخدمات المالية بأقل التكاليف، وبجودة عالية وفي الوقت المناسب، وتزويدهم بالمعلومات

[1] د. مريمت عديلة، جواني سونيا، مرجع سبق ذكره، ص 278-279.

الكافية، وتوفير خدمات الاستشارة المالية لهم، إضافة إلى ضرورة التثقيف المالي خاصة للفئات المستبعدة والمهمشة.

ت. **تطوير منتجات وخدمات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع:** يعتبر أحد أهم ركائز تحقيق وإرساء الشمول المالي من خلال تسهيل الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها من طرف الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر أخذا بعين الاعتبار ما يلي :

- مراعاة احتياجات العملاء ومتطلباتهم عند تصميم الخدمات والمنتجات المالية لهم قبل طرحها والتسويق لها، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الإقراض، الادخار ، التأمين، ووسائل الدفع مع الاهتمام بالتمويل؛
- التشجيع على المنافسة بين مقدمي الخدمات المالية من خلال توفير المزيد من الخيارات للعملاء بما يضمن جودة الخدمات المقدمة؛
- تخفيض التكاليف المتمثلة في الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على العملاء وكذا الخدمات المالية غير المناسبة التي تقدم مقابل دفع عمولات.

ث. **التثقيف المالي:** يعتبر التثقيف المالي والتوعية المالية من الركائز التي يتوجب على كل دولة الاهتمام بها، من خلال وضع وإعداد إستراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعلم والتثقيف المالي والعمل على تطوير هذه الإستراتيجيات من طرف الجهات الحكومية والقطاع الخاص وكل الأطراف ذات العلاقة، بهدف تعزيز الوعي والمعرفة المالية لكل الفئات المجتمع خاصة الفئات المستبعدة والمهمشة.

3.4. أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه:

- **أبعاد الشمول المالي:**

خلال العقد الماضي، تطور مفهوم الشمول المالي إلى أربعة أبعاد رئيسية وهي: سهولة وصول الأسر والشركات إلى التمويل استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف المالي، الاستدامة للشركات والمؤسسات، بالإضافة إلى المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتقديم أفضل البدائل للعملاء. في البدايات، – توازياً مع أبسط مفاهيم الشمول المالي– اعتمدت نسبة المستفيدين من البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي وأحجام الودائع والقروض من مجموع الأسر منخفضة الدخل والمشاريع الصغيرة كمقياس للشمول المالي. ومن الواضح أن هذا المؤشر محدود لأنه لا يأخذ في الحسبان من استبعدوا أنفسهم طوعاً من الخدمات المالية رغم توفرها وإمكانية الحصول عليها، تواصلت جهود المنظمات الدولية، المهتمة بالشمول المالي، في البحث والتطوير بهدف التوافق على مؤشرات مقبولة. في هذا السياق اقترحت مجموعة العمل المعنية ببيانات

الشمول المالي التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي، الشروط الأساسية التالية عند بناء مؤشرات الشمول المالي:

الفائدة والملاءمة: لوضع السياسات الوطنية للشمول المالي؛

التوازن: في تناول جانبي العرض (الوصول للخدمات المالية، والطلب (الاستفادة من هذه الخدمات)؛

البراغماتية: الاعتماد على المتاح من البيانات تقليصاً للتكلفة والجهد؛

المرونة: احترام خصوصيات وظروف كل بلد عند اختيار المؤشرات؛

الطموح: اعتماد مؤشرات بديلة على أن تطور لاحقاً إذا تعذر استخدام المؤشرات الأساسية.

عمل هذه المجموعة ركز على بعدين رئيسيين هما إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية. في قمة لوس كابوس Lost Cabos المنعقدة عام 2012، تبنت مجموعة العشرين (G20)، توصية منظمة الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي لدعم جهود بيانات موثوقة حول الشمول المالي دولياً ومحلياً، وأقرت مجموعة أساسية من مؤشرات الشمول المالي تنصب على قياس ثلاثة أبعاد رئيسية هي: **سهولة الحصول على الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، وجودة الخدمات المالية.**

تجدر الإشارة هنا إلى تداخل مؤشرات الشمول المالي، وصعوبة إعدادها لأن هذه العملية تحتاج إلى بيانات تمتد إلى أدق التفاصيل المتعلقة بالشمول المالي. والكثير من هذه البيانات يصعب تقديرها كمياً. وعلى العموم فإن ما يقدمه البنك العالمي في هذا المجال يعتبر رائداً، لأنه يعتمد على أسس منهجية عملية قائمة على مسح إحصائي غاية في الدقة والتفصيل، يغطي أكبر عدد من الأشخاص ينتمون إلى أكبر عدد من الدول. يصدر البنك العالمي المؤشر العالمي للشمول المالي كل ثلاثة سنوات منذ سنة 2011 كأول نسخة. و فيما يلي وصف واف للأبعاد الرئيسية للشمول المالي[1]:

- ✓ **الوصول للخدمات المالية:** ويشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل تكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية، يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية.

---

[1] حنين محمد بدر عجور، "**دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)**، بحث مقدم ضمن استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، مارس 2017، ص 12-16.

- ✓ **استخدام الخدمات المالية:** يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية الذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.
- ✓ **جودة الخدمات المالية:** تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته، حيث أنه على مدى السنوات السابقة انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية. عدم الوصول إلى الخدمات المالية لازال يسبب مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية، ومع ذلك تبقى الجهود أجل ضمان جودة الخدمات المالية والذي يعتبر تحديا يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة متواصلة من واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة.

➢ **مؤشرات قياس الشمول المالي:**

لقياس الشمول المالي نعتمد على مجموعة من المؤشرات نذكرها كالآتي[1]:

- **المؤشر العالمي للشمول المالي (Global Findex):** تقوم مجموعة البنك الدولي بإجراء العديد من الدراسات المسحية العالمية التي تهدف للحصول على البيانات الشاملة ونظرة مستقبلية، تساعد في تعميم الخدمات المالية، وتعد قاعدة بيانات الشمول المالي المصدر الأكثر موضوعية في مجالها، وتتعلق قاعدة البيانات هذه بمؤشرات محدثة عن إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية واستخدامها، وتحتوي أيضا على بيانات إضافية عن استخدام التكنولوجيا المالية، بما في ذلك استخدام الهواتف المحمولة والانترنيت لإجراء المعاملات المالية وتجدر الإشارة إلى أن البيانات التي يوفرها البنك الدولي يمكن أن تكون ممثلة على مستوى الدول وبالتالي يمكن استغلالها للحصول على مؤشر عام للشمول المالي لإجراء مقارنة دولية وإقليمية.
- **مؤشر المعرفة العالمي(Global Knowledge Index)** : هو المؤشر الوحيد الذي يقيس المعرفة على مستوى العالم، حيث يبين الدور الاستراتيجي للمعرفة وأهمية توفير أدوات منهجية لقياسها وحسن إدارتها. و هذه الأدوات هي التعليم قبل الجامعي، التعليم التقني والتدريب المهني التعليم العالي، البحث والتطوير والابتكار، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- **مؤشر محو الأمية المالية (Financial Literacy):** محو الأمية المالية مصطلح واسع يشمل مفاهيم تتراوح بين الوعي المالي والمعرفة، بما في ذلك المنتجات المالية، المؤسسات، المفاهيم والمهارات المالية والقدرة المالية بشكل عام من حيث إدارة الأموال والتخطيط المالي، بالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

[1] د. محمد بن موسى، "**أثر المعرفة و محو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017**"، مجلة الاستراتيجية و التنمية، المجلد 08/العدد 15 مكرر، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، ديسمبر 2018، ص 44-46.

يشكل محو الأمية المالية مزيج من الوعي، المعرفة المهارات المواقف والسلوكيات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية سليمة وفي نهاية المطاف تحقيق ما يعرف بالرفاهية المالية الفردية.

و يوضح الجدول التالي تلخيصا لأبعاد الشمول المالي و مؤشرات قياس كل بعد:

جدول رقم (1-1): أبعاد الشمول المالي و مؤشرات قياسه

البعد	مؤشرات قياسه
الوصول إلى الخدمات المالية	• عدد نقاط الوصول لكل 10.000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الادارية. • عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع. • حسابات النقود الالكترونية. • مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة. • النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الادارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.
استخدام الخدمات المالية	• نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب وديعة منتظم. • نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب ائتمان منتظم. • عدد حملة سياسة التأمين لكل 1000 من البالغين. • عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد. • عدد معاملات الدفع عبر الهاتف. • نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر. • نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت . • نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية . • نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية. • عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع . • ما هو عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.
جودة الخدمات المالية	• القدرة على تحمل التكاليف • الشفافية

	• حماية المستهلك • الراحة والسهولة • التثقيف المالي • المديونية (السلوك المالي) • العوائق الائتمانية

المصدر: حنين محمد بدر عجور، حنين محمد بدر عجور، "**دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)**، بحث مقدم ضمن استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، مارس 2017، ص 16-18.

المبحث الثاني: علاقة شركات التكنولوجيا المالية بتعزيز الشمول المالي

في الوقت الحاضر، تزايد أهمية التكنولوجيا المالية و الشركات الناشئة فيها في جميع أنحاء العالم كجسر يمكن أن يساعد في زيادة فرص تعزيز الشمول المالي، كما أن زيادة مستوياته ينعكس إيجابيا على البيئة الاقتصادية و السياسية على حد سواء.

المطلب الأول: العلاقة المترابطة بين التكنولوجيا المالية و الشمول المالي

شكل قطاع التكنولوجيا المالية خلال السنوات القليلة الماضية ثورة في مجال الأنظمة المالية العالمية والعربية، حيث بات يلبي الكثير من الحاجات والخدمات المتعلقة بالعمليات المالية المختلفة، وبطرق متقدمة تنافس إلى حد كبير الخدمات المالية التقليدية من حيث السرعة والتكلفة، ونجحت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في تقديم حزمة متنوعة من الخدمات المالية تتضمن المدفوعات، والعملات الرقمية، وتحويل الأموال وكذلك الإقراض والتمويل الجماعي وإدارة الثروات بالإضافة إلى خدمات التأمين. وللتكنولوجيا المالية قدرة على تغيير هيكل الخدمات المالية، وجعلها أسرع وأرخص، وأكثر أمنا وإتاحة، خصوصا للشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع الجهاز المصرفي. ومن المنتظر أن تسهم هذه التكنولوجيا وما تقدمه من ابتكارات مالية في تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية التي لا تزال تعاني من أدنى المستويات عالميا. وسوف تؤدي الابتكارات في مجال التكنولوجيا المالية، وانتشار استخدام الهواتف الذكية وتغلغل الإنترنت إلى تسهيل الحصول على الخدمات المالية، خاصة في المناطق النائية وللفئات الأكثر إقصاء مثل المرأة[1].

[1] اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، "**نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية 2019-آفاق عالمية و توجهات إقليمية**-" بيروت، لبنان، ص 55.

تدرك البنوك أن صناعة التكنولوجيا المالية سوف تساعدها في تعزيز الشمول المالي و إمكانية حصول الفئات المحرومة على الخدمات المالية فقد عزز التمويل الرقمي وذلك بسبب إمكانية وصول التكنولوجيا إلى المناطق النائية في كل بلد. كما تسهم ابتكارات التكنولوجيا المالية في تسريع عمليات التحويلات والمدفوعات وكذلك في تخفيض تكاليفها، وعلى سبيل المثال، ففي خدمات تحويل الأموال عبر الحدود، يمكن لشركات التكنولوجيا المالية توفير خدمات مصرفية أسرع وبكلفة أقل، كذلك فإن دخول لاعبين جدد ينافسون المصارف القائمة قد يؤدي إلى تقسيم لسوق الخدمات المصرفية، وتقليل المخاطر النظامية المرتبطة بالمصارف الكبيرة، كما يمكن لاستخدام التكنولوجيا المالية تحسين عمليات الامتثال في المصارف والمؤسسات المالية، ومن الملاحظ أن الرقابة والتنظيم يزدادان تعقيدًا على الصعيد العالمي، لكن التطوير الفعال لتطبيقات تقنيات الرقابة المالية يمكن أن يخلق فرصا عبر ما يسمى بالذكاء الاصطناعي.

إن تأييد العلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي هو دليل واضح على أن العديد من الأفراد المستبعدين يمتلكون هاتفاً محمولاً وبالتالي، فإن تقديم الخدمات المالية والمصرفية من خلال القنوات الرقمية مثل الهواتف المحمولة والأجهزة ذات الصلة يمكن أن يعزز الوصول إلى المعاملات المالية والمصرفية للسكان المستبعدين[1].

المطلب الثاني: مساهمة التكنولوجيا المالية في تشجيع الشمول المالي

تساهم الابتكارات التكنولوجية مثل الخدمات المالية الرقمية، و الحلول التي تدعم الهاتف المحمول، و منصات الدفع الرقمية في تقديمها للأفراد على نطاق واسع.

أولا: شروط و خصائص اعتماد التكنولوجيا المالية بهدف تشجيع الشمول المالي:

1.1. شروط اعتماد التكنولوجيا المالية بهدف تشجيع الشمول المالي:

سيكون للتكنولوجيا المالية دور حاسم في التغلب على المعوقات التي تواجه الشمول المالي و إتاحة الفرصة للبلدان النامية للمضي بصورة مباشرة نحو النهج الرقمية وذلك من خلال[2]:

أ. **نطاق التغطية:** لقد ساعدت القنوات الرقمية التي ينشرها مقدمي الخدمات من البنوك وشركات الاتصالات وغيرها من ملايين الأشخاص ممن لديهم هواتف محمولة من الوصول الى الخدمات المالية الرقمية على مدى السنوات الأخيرة، وتم ربطها ليس فقط بخدمات المدفوعات ولكن أيضا بخدمات الادخار والتأمين والاستثمار.

---

[1] Marouane moufakkir, Qmichchou Mohammed, « **The Nexus Between Fintech Adoption and Financial Inclosion**", Chapitre 10, University Ibn Tofail, Kenitra, Morocco, P 206.

[2] سيد اعمر زهرة، د. بن عبد الفتاح دحمان، "**التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي–دراسة حالة الشرق الأوسط و شمال فريقيا–**"، مجلة التكامل الاقتصادي، الجلد 08/ العدد 01، جامعة أحمد درارية، أدرار، الجزائر، مارس 2020، ص 73–74.

ب. **معلومات العملاء :** في إطار إجراءات العناية الواجبة بالعملاء والتأمين ضد المخاطر وادارتها يشترط مقدمو الخدمات المالية التحقق من هوية العملاء حيث تتيح الهوية الرقمية بصمة البيانات الناتجة عن استخدام الخدمات المالية الرقمية.

ت. **السلامة التجارية:** ينطوي اشتمال الفئات المهمشة والمستبعدة من الخدمات على توفير قدر كبير من خدمات المدفوعات والودائع والتأمين ومنتجات الاقراض منخفضة القيمة المصممة حسب احتياجات العملاء.

2.1. خصائص التكنولوجيا المالية التي يمكن أن تساهم بشكل فعال في تعزيز الشمول المالي:

يعتمد تحقيق الشمول المالي على مجموعة من الشروط و الخصائص تتمثل فيما يلي:[1]

– تقنية البلوكشين وتطبيقاها المحتمل لزيادة شفافية وكفاءة المدفوعات وقدرتها على تعزيز أمن المعلومات اعتماد تكنولوجيا الحوسبة السحابية في القطاع المالي

• تحليل البيانات الضخمة وأهميتها في عملية التصنيف الائتماني

التقنيات البيومترية لتعزيز وزيادة كفاءات الإجراءات

التكنولوجيا الرقابية للحفاظ على الاستقرار المالي من خلال تعزيز الامتثال للمعايير الدولية والنزاهة المالية وكفاءة الإشراف المحلي.

ثانيا: أنظمة نشاط شركات التكنولوجيا المالية في الشمول المالي

يعرض الشكل (1–3) نموذج للشمول المالي القائم على المنتجات التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية، حيث يمثل المثلث في الوسط "الشمول المالي" ، و المثلث "على الجانب الأيمن" حلول التكنولوجيا المالية التي يتم انتاجها، في حين يمثل المثلث الأخير "أنظمة النشاط للشمول المالي"، تعاونت شركات التكنولوجيا المالية مع البنوك لدخول القطاع المالي من خلال مزيج من استراتيجيات الاستفادة من البنية التحتية و التعاون، و ذلك نظرا لكون البنوك لا تمتلك قاعدة تقنية قوية للوصول إلى الافراد المستبعدين ماليا، ما دفع بشركات التكنولوجيا المالية لجعل البنوك وصية على الأموال الالكترونية المودعة، في نفس الوقت فهي تتنافس معها من أجل الفئات المستبعدة ماليا و التي لا تتعامل مع البنوك. تقدم شركات التكنولوجيا المالية كموضوع ضمن أنظمة نشاط الشمول المالي خدمات مالية مبتكرة خاصة للمستبعدين ماليا.

---

[1] د.زروقي بلال، حرواش زينب إيمان، "**دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في البلدان العربية**"، الجزء الثاني، كتاب المؤتمر العلمي الدولي حول: استخدام التكنولوجيا في المؤسسات المالية و المؤسسات الناشئة يومي 04–05 جوان 2022، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ، المانيا، ص 142

الشكل (1-3): نموذج للشمول المالي القائم على التكنولوجيا المالية

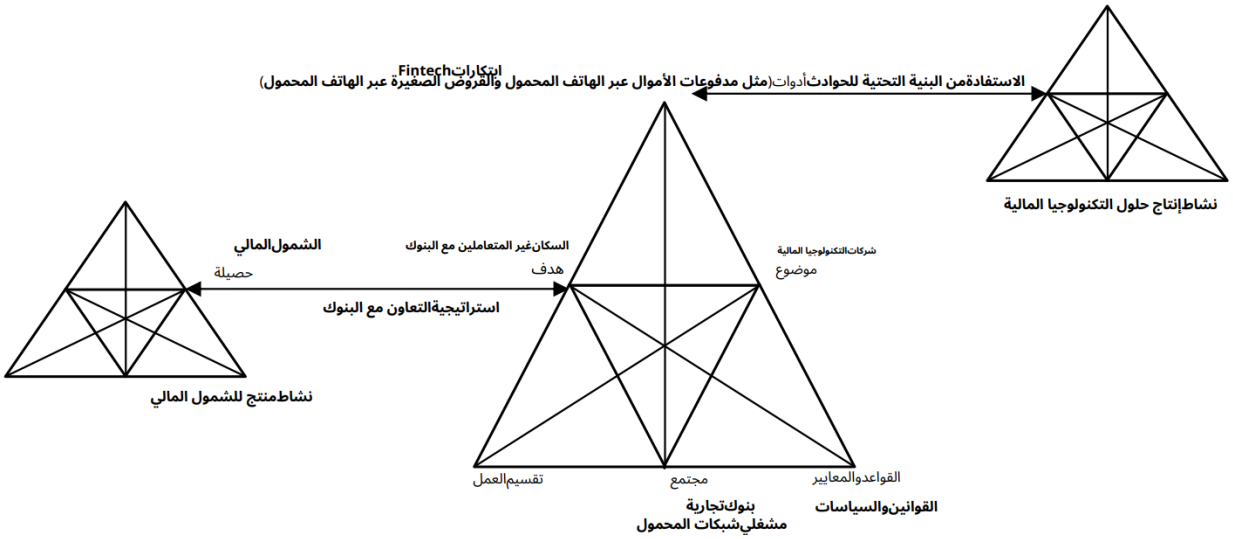

المصدر: PK Senyo, Stan Karanasios, « **How do Fintech Firms Adrdress Financial Inclusion** », International AIS Electronic Library (AISeL), Decembre 2020 P : 5. Conference on Information System (ICIS) at

ثالثا: الاستراتيجيات الوطنية لتعزيز الشمول المالي من خلال تبني التكنولوجيا المالية

نظرا لتزايد حاجة مستهلكي الخدمات المالية في توعيتهم وتثقيفهم ماليا وتمكينهم من الإدماج والوصول إلى المنتجات والخدمات المالية بشكل يسير، و في ضوء قيام بعض الجهات ذات العلاقة بالقطاع المالي في عدة مبادرات فردية لتنفيذ خطط وبرامج لتحقيق الشمول المالي، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تطوير وبناء استراتيجية وطنية للشمول المالي تضم كافة الجهات ذات العلاقة المعنية بتحقيق الشمول المالي، والتي تشمل:

- الهيئات الرقابية في القطاع المالي والمؤسسات الحكومية؛
- ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات المستقلة والقطاع الخاص.

وفي هذا السياق تعمل سلطات النقد والهيئات المالية حاليا على قيادة الجهود لبناء استراتيجيات وطنية للشمول المالي معظم الدول وذلك ضمن خطة واضحة المعالم ومحكمة وفقا للمبادئ الرئيسية لتحقيق الشمول المالي والمعتمدة من قبل مجموعة العشرين G20 والبنك الدولي والتحالف العالمي للشمول المالي AFI. ويكمن الهدف الأساسي من بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي لأي دولة في توحيد وقيادة الجهود العديدة المبذولة في سبيل زيادة الوعي والتثقيف المالي لدى شرائح المجتمع المختلفة، وضمان عدم ازدواجية الجهود والموارد المبذولة من قبل الأطراف ذات العلاقة، لذا تنشأ الحاجة إلى توحيد الأهداف والرؤى ضمن استراتيجية وطنية للشمول المالي تشمل كافة الأطراف المعنية

لضمان تحقيق الشمول المالي[1]. و يمكن إبراز الاستراتيجيات الوطنية التي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي من خلال تبني خدمات التكنولوجيا المالية فيما يلي[2]:

أ. **تحديث أنظمة مدفوعات الأفراد (التجزئة) و المدفوعات الحكومية:** مساعدة البلدان على تصميم استراتيجيات لتعزيز استخدام المدفوعات الالكترونية بدلا من الأدوات النقدية والورقية، نجحت بلدان كثيرة في رقمنة المدفوعات الحكومية و تحويل جميع المدفوعات الحكومية للأفراد الى حسابات، مما يؤدي عادة إلى خفض التكاليف وزيادة الوصول إلى الخدمات المالية كما يؤدي إلى وفرات تكاليف إدارة برامج المدفوعات، وكذلك انخفاض التسرب المتعلق بالفساد والاحتيال.

ب. **إصلاح أنظمة المدفوعات الوطنية بما في ذلك أسواق التحويلات المالية:** و ذلك بإجراء تشخيص شامل لأنظمة المدفوعات والتسويات الوطنية، بما في ذلك أسواق التحويلات المالية وتقديم توصيات لتحسين أنظمة المدفوعات الوطنية.

ت. **تنويع الخدمات المالية للأفراد:** من خلال دعم الاصلاحات القانونية و التنظيمية و السياسية وبناء قدرات الجهات المشرفة، وتصميم البرامج الحكومية لفتح المجال أمام الوصول الى مجموعة من الخدمات المالية بما في ذلك المدخرات والتامين والائتمان، بحيث توفر حسابات المعاملات سبيلا الى التعميم الكامل للخدمات المالية

ث. **الاستفادة من التكنولوجيا في الشمول المالي:** العمل مع السلطات الوطنية لتهيئة بيئة مواتية للاستفادة من فرص التكنولوجيا المالية الرقمية، والتكنولوجيا الجديدة وتحقيق تكافؤ الفرص، توسيع نطاق الوصول للخدمات المالية. كما تدعم ايضا ورش العمل التي تقودها مجموعة العشرين وتكون لها صلة بالتكنولوجيا المالية الرقمية.

ج. **تعزيز المنافسة وتوسيع نقاط الوصول:** دعم الاصلاحات التنظيمية والاشرافية لفتح المجال امام الوصول للخدمات المالية، وضمان تكافؤ الفرص بين البنوك والمؤسسات غير المصرفية، أو مقدمين خدمات غير التقليديين مثل شركات الاتصال وشركات التكنولوجيا المالية الرقمية، ومكاتب البريد و التعاونية وشبكات الوكلاء.

ح. العمل على بناء **اطار قانوني وتنظيمي للحماية المالية للمستهلكين** والافصاح والشفافية بما في ذلك تقديم المشورة بشان الترتيبات المؤسسية و آليات الانصاف، و بناء القدرات.

---

[1] د. صورية شنبي، السعيد بن لخضر، مرجع سابق، ص 120-121.

[2] د.بوعلاقة نورة و آخرون، "**أثر تطبيق استراتيجية الشمول المالي على الخدمات المالية**"، **الجزء الأول من المؤتمر العلمي الدولي حول الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة**، يومي 24-25 ماي 2021، مخبر دراسات التنمية المكانية و تطوير المقاولاتية، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، ص 294-295.

خ. العمل مع الحكومات لتصميم استراتيجيات وطنية **للتثقيف المالي** وجمع البيانات ووضع استقصاءات لقياس مستوى الثقافة المالية، والقدرة، والوعي بالأمور المالية، وتصميم وتقييم برامج **القدرات المالية.**

المطلب الثالث: معيقات الشمول المالي و دور البنوك المركزية في تعزيزه:

أولا: معيقات تعزيز الشمول المالي:

تتمثل أهم معيقات الشمول المالي في الآتي[1]:

1) **معيقات متعلقة بالطلب على الخدمات المالية:** تتعلق بعض القيود التي تحد من الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها بالخصائص والسلوك المالي للأشخاص الفقراء وذوي الدخل المنخفض. ومنها: عدم الثقة في الخدمات المالية الرسمية ومقدميها العوامل الثقافية والاجتماعية والديموغرافية نقص المعلومات عن الخدمات ومقدميها، قدرات مالية محدودة.
2) **معيقات متعلقة بالعرض (مقدمي الخدمات المالية):** تتمثل أهم القيود التي يواجهها مقدمو الخدمات المالية كالآتي: قدرة مؤسسية محدودة، ضعف ومحدودية العروض المقدمة للعملاء وعدم تلبيتهم لكافة احتياجاتهم اليومية، قلة انتشار قنوات توزيع الخدمات المالية في المناطق المعزولة وقليلة السكان الفهم المحدود للفرص المتاحة في السوق وعدم مدى تبني البنوك التقليدية الجزائرية لخدمات التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق الشمول المالي الاجتهاد الكافي والبحث على تغطية متطلبات واحتياجات هاته الفئة من العملاء التي تسمح لهم بالاستحواذ على شريحة جديدة من السوق، عدم وجود دافع للابتكار لسوء تقييم الفوائد العائدة من تغطية متطلبات هذه الفئة من العملاء وبالتالي لا تستثمر ما يكفي لتطوير خدمات جديدة تخلق قيمة أكبر للعميل، الممارسات التجارية الشرسة وغير المسؤولة نتيجة لحدة المنافسة، نقص رأس المال المخصص للبحث والابتكار.
3) **معيقات متعلقة بوظائف الدعم والقواعد والمعايير:** تختلف القيود المرتبطة بوظائف الدعم من سوق إلى آخر وفيما يلي أهمها: معلومات محدودة عن السوق، ضعف أو عدم فعالية التنسيق القطاعي بين مختلف الجهات الفاعلة بما في ذلك شركات التكنولوجيا المالية شركات الهاتف المحمول والمنظمات الوطنية للدفاعات عن حقوق المستهلك وكذلك سلطات تنظيم التمويل والاتصالات، محدودية الكفاءة والشمول لأنظمة دفع التجزئة، أطر تنظيمية متشددة قديمة ومعيقة ضعف القدرة على الإشراف، سوء تقديم وجهات نظر القطاع المستهلك

---

[1] بسان بوشارب، "**مدى تبني البنوك التقليدية الجزائرية لخدمات التكنولوجيا المالية و دورها في تحقيق الشمول المالي (دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري)**"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الإدارية، المجلد 06/العدد 01، جامعة العربي تبسي تبسة، الجزائر، أفريل 2022، ص 95-96.

في العمليات التنظيمية والسياسية، انخفاض مستوى التنظيم الذاتي في القطاع، التدخلات السياسية السلبية من قبل الحكومات.

ثانيا: دور و مسؤوليات البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي:

تلعب البنوك المركزية دوراً كبيرا وأساسياً في دعم وتنسيق سياسات الشمول المالي. ويتمتع موظفو البنوك المركزية بالمهارات والاختصاصات اللازمة للرقابة على العديد من البنود المرتبطة بالشمول المالي: اللوائح والسياسات المالية، والبنية الأساسية المالية، والرقابة على القطاع المالي. وقد أظهر تحليل للبنك الدولي شمل 56 بلداً أن البنوك المركزية تتولى زمام القيادة في استراتيجيات الشمول المالي في 71% من الحالات خاصة عندما يكون البنك المركزي جهة الرقابة المتكاملة على القطاع المالي، يتمثل دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي من خلال:[1]

- وضع قواعد وتشريعات هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية بكافة أشكالها، وتذليل العقبات من جانبي العرض والطلب لضمان وصول الخدمات المالية الى مستخدميها؛
- العمل على تشجيع انشاء وتطوير قنوات إضافية للخدمات المالية التقليدية باستخدام التكنولوجيات الحديثة، مع متابعة المخاطر التي قد تنشأ عنها بهدف الوصول الى كافة فئات المجتمع؛
- تحسين البنية التحتية المالية من خلال انشاء مكاتب الاستعلام الائتماني وتطوير نظم الدفع والتسوية والوساطة المالية؛
- تحفيز القطاع المالي على تعزيز التوعية ونشر الثقافة المالية، خاصة بين فئة الشباب؛
- الرقابة على التزام المؤسسات المالية بالقواعد المقررة والمسطرة من طرفه؛
- رعاية وتوجيه إعداد استراتيجية الشمول المالي، وتحديدا من خلال جمع البيانات والتحليلات عن أوضاع الشمول المالي سواء البيانات حول جانب العرض (انتشار المؤسسات المالية وتوفير الخدمات)، أو حول جانب الطلب (احتياجات ونوعية الخدمات المطلوبة من الأفراد والمؤسسات)؛
- التنسيق مع الهيئات أو الجهات الإشرافية التي تشرف على شركات الاتصالات وشبكات الهاتف المحمول، حيث باتت تمثل عنصرا حيويا في توسيع وانتشار الخدمات المالية والوصول إليها؛

---

[1] عبير حاجي، "**دور البنك المركزي و البنوك التجارية في دعم وتيرة الشمول المالي –دراسة بعض التجارب العربية–**"، مجلت البحوث و الاقتصاد و المناجمنت، المجلد 04/العدد 01 (خاص)، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر، جانفي 2023، ص 396-397.

- الإسهام في وضع القواعد واللوائح المشجعة عن طريق تشجيع إنشاء شركات متخصصة لتقديم الخدمات أو تمكين الشركات القائمة للتحول إلى مؤسسات خاضعة للتنظيم، والسماح لها بتوسيع نطاق أعمالها بزيادة رأس المال أو تلقي الودائع بالنسبة لتلك المؤسسات التي تفي بمعايير تحوطية محددة.

غالباً ما يكون توفير الخدمات المالية للمؤسسات والمشروعات المتوسطة والصغيرة مدخل البنك المركزي لمشهد الشمول المالي. وقد بدأت قصة النجاح البرازيلية بهدف تمثل في توفير الخدمات المالية للمؤسسات والمشروعات المتوسطة والصغيرة والصغرى نظراً لأنها تمثل أكثر 20% من إجمالي الناتج المحلي، و99% من الشركات الرسمية، و 60% من فرص العمل تتشابه هذه الأرقام مع الأرقام في البلدان العربية. وقامت البرازيل بتوسيع هذا النطاق للنظر إلى فعالية وكفاءة القطاع المالي بأكمله.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التكنولوجيا المالية و الشمول المالي، و من بين هذه الدراسات نذكر:

المطلب الأول: الدراسات المحلية:

- **الدراسة الأولى: د.** وهيبة عبد الرحيم و د. الزهراء أوقاسم، "**التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب**"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 38، أوت 2019 ، هدف البحث لدارسة العوامل التي ساعدت في استيعاب الدول الخليجية لقطاع التكنولوجيا المالية كونه قطاع حديث يمس بشكل مباشر قطاع الخدمات المالية، والمشاريع المتعددة التي تبنتها في إطار ذلك على غرار الدول العربية، و من أهم النتائج المتوصل إليها أن التطور التكنولوجي الذي تشهده الدول الخليجية في مجال الدفع الالكتروني والتجارة الإلكترونية والاستراتيجيات المستقبلية التي وضعتها هذه الدول للتنويع الاقتصادي بعد الأزمة النفطية الأخيرة جعلها تشجع على قيام التكنولوجيا المالية في اقتصادياتها، كذلك طريقة الاستيعاب هذه جاءت مصاحبة لبيئة تنظيمية مقننة بموافقة حكومية وهي الطريقة الصحيحة التي تستبعد مخاطر التكنولوجيا المالية.
- **الدراسة الثانية:** سيد اعمر زهرة، بن عبد الفاتح دحمان، "**التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي – دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 01، مارس 2020، و قد عالجت هذه الدراسة إشكالية الشمول المالي في الوطن العربي في ظل التطورات الهائلة في مجال التكنولوجيا المالية، و مدى مساهمة شركات التكنولوجيا المالية في تعزيزه. حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مؤشرات الشمول المالي في الوطن العربي ومقارنتها، وتصنيفها، وكذا التعرف على واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي وأهم الشركات الناشئة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،

ومدى قدرة هذه الأخيرة على تقديم أشكال جديدة ومبتكرة من العمليات المصرفية بهدف تحقيق الشمول المالي في الوطن العربي، و قد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن المنطقة العربية تسجل أدنى مستويات الشمول المالي في العالم، حيث يمتلك 37% فقط من البالغين في الدول العربية حسابات مصرفية رغم تركز شركات التكنولوجيا المالية في دول الخليج العربي، ومن ناحية الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية تحتل الدول العربية المرتبة الأخيرة عالميا رغم أن 39% من البالغين في الدول العربية حصلوا على القروض، فإن 8 % منهم فقط اقترضوا من مؤسسة مالية رسمية أو بواسطة بطاقة ائتمان، حيث توصل الباحثان إلى أن استخدام التكنولوجيا المالية في الدول العربية تواجه صعوبات عدة أهمها ضعف الأعمال، وندرة رؤوس الأموال المغامرة، بالإضافة إلى المشاكل القانونية والتنظيمية وكذلك مشاكل جودة خدمات الانترنيت والاتصال مما يعيق توسيع نطاق استخدام الخدمات المالية، ما يحد من تحقيق الشمول المالي في العالم العربي.

- **الدراسة الثالثة:** أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، "**شركات التكنولوجيا المالية الناشئة كبديل لدعم الشمول المالي المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة الى حالة الجزائر**"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية المجلد 07/العدد 03، جامعة باجي مختار –عنابة–الجزائر، جانفي 2021، عالج الباحثان من خلال هذه الدراسة إشكالية مدى مساهمة شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في دعم و تحقيق شمول مالي مستدام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، هدف البحث إلى مناقشة و إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه شركات التكنولوجيا المالية الناشئة كبديل مستحدث لدعم الشمول المالي المستدام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030، و تلبية الاحتياجات المالية الأساسية و بالتالي تعزيز درجة الشمول المالي في مختلف التعاملات المالية و المصرفية. و قد خلصت الدراسة إلى أن شركات التكنولوجيا المالية الناشئة بإمكانها دعم الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كونها تعمل على توفير مصادر تمويل مستجدة، و تعرض خدمات متنوعة، بسيطة، و بأقل تكلفة، حيث تأكد أن انتشار شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر ضعيف جدا، إذ لم يتجاوز عددها شركتين. و هو ما يستدعي ضرورة الإسراع في تبني التكنولوجيات الجديدة و الابتكارات المالية لتحقيق الشمول المالي المستدام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

- **الدراسة الرابعة:** عبد الكريم بوغزالة أمحمد، الأخضر بن عمر، "**دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي –دراسة حالة الجزائر 2016–2021**"، الملتقى الدولي الافتراضي: البيانات الضخمة و الاقتصاد الرقمي كآلية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية–الفرص، التحديات و الآفاق"، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، جوان 2022، عالجت هذه الدراسة إشكالية دور التقنيات المالية الحديثة في دعم الجهود الرسمية لتحقيق الشمول المالي بالجزائر، هدف البحث إلى استعراض مساهمة التكنولوجيا المالية في دفع و تعزيز الشمول المالي بالجزائر في الفترة 2016–2021، و قد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى

أن الجزائر قامت بخطوات ملفتة في عصرنة القطاع المصرفي مما حسن من معدلات الشمول المالي من خلال دراسة تطور مؤشراته.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية:

- **الدراسة الأولى:** Tomas Puschman**, « Fintech »,** springer Fachmedien Wiesbaden**,** Eng 59, University of Zurich, Switzerland, February 2017, عالج الباحث من خلال هذه الدراسة مصطلح التكنولوجيا المالية و تحديد أهميته ضمن الصناعة المالية و المصرفية، و أهم التطورات التي شهدها، بالإضافة إلى النظريات المفسرة للمصطلح، و قد تم التوصل إلى تحديد أبعاد التكنولوجيا المالية من خلال التركيز على الفئات المختلفة للابتكارات المالية.
- **الدراسة االثانية:** PK Senyo, Stan Karanasios, « **How do Fintech Firms Adrdress Financial Inclusion** », International Conference on Information System (ICIS) at AIS Electronic Library (AISeL), Decembre 2020, عالج الباحثان من خلال هذه الدراسة إشكالية كيفية تعامل شركات التكنولوجيا المالية مع الشمول المالي، هدفت الدراسة إلى استعراض حالة شركات التكنولوجيا المالية الناشئة و كيفية تغلبها على التعقيدات في أنظمتها البيئية لمعالجة الشمول المالي، ليتوصل الباحثان إلى أن شركات التكنولوجيا المالية تعمل كمبتكرين و مجمعين من خلال الاستفادة من البنية التحتية الحالية، و كذلك اعتماد استراتيجيات تعاونية لمعالجة الشمول المالي.

المطلب الثالث: القيمة المضافة

من خلال استعراض مجموعة من الدراسات السابقة يتبين لنا اختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة الأخرى كما أنها تعد مكملة لها في نفس الوقت. فقد تضمن الفصل الأول مفاهيم أساسية حول شركات التكنولوجيا المالية و التطرق إلى أنواعها و أهم قطاعاتها، وكذا المفاهيم الأساسية للشمول المالي و ذكر أهميته و مؤشراته.

أما الفصل الثاني فقد تميزت الدراسة عن غيرها بأن سلطت الضوء أكثر و بالتفصيل على واقع التكنولوجيا المالية و الشمول المالي في الجزائر مع تقديم احصائيات حديثة تبرز مدى التقدم الذي تحرزه نحو تبني التكنولوجيا المالي من أجل تعزيز الشمول المالي. كما ركزت الدراسة على أهم تجارب شركات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي على المستوى الدولي و الوطني، في حين أن هذه المشاريع لم تتطرق إليها معظم الدراسات السابقة.

خلاصة الفصل الأول:

بينما تقوم التكنولوجيا المالية بإحداث طفرة في القطاع المالي و المصرفي و إتاحة الخدمات المالية لملايين الأشخاص، استطاعت شركات التكنولوجيا المالية و الشركات الكبرى إحداث تحولات بتوسيع نطاق الصناعة المالية و المصرفية، فلابتكارات التكنولوجية التي أحدثتها هذه الشركات أثبتت قدرتها على تحويل النماذج القديمة للمنافسة و العمل و التوظيف بشكل متزايد، كما تساهم تطورات التكنولوجيا المالية في تفعيل العديد من الخدمات المالية، و تسريع عمليات التحويلات و المدفوعات مما يجعلها أكثر سهولة و سرعة، و أقل تكلفة وزيادة فرص الحصول عليها لكافة شرائح المجتمع في ظل الانتشار المتزايد للهواتف الذكية، وشبكات الهاتف المحمول و الانترنت على نطاق واسع لذا يمكن القول بأن حرمان الأفراد من الخدمات المالية لن يكون له وجود في المستقبل و هذا هو غاية الشمول المالي، حيث تعد شركات التكنولوجيا المالية و خدماتها التي تقدمها من أهم وسائل تحقيق الشمول المالي من خلال زيادة المنفعة العامة، و خلق فرص عمل التي بدورها تقلل من معدلات الفقر، و رفع مستوى المعيشة. و بالتالي يتعين على الحكومات أن تتعاون مع المؤسسات الخاصة من أجل إنشاء، و تنفيذ سياسات، و وضع استراتيجيات وطنية ملائمة من شأنها تشجيع و تمويل الابتكار في قطاع الخدمات المالية الرقمية و الاقتصادية.

سنحاول من خلال الفصل الموالي دراسة بعض تجارب الشركات التكنولوجيا المالية على المستوى الدولي و دورها في تعزيز الشمول المالي.

الفصل الثاني:

دراسة بعض التجارب الدولية لشركات التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي

تمهيد:

يعرف العالم اليوم تحولا نموذجيا في مجال الأنظمة المالية العالمية من خلال الابتكارات المالية التكنولوجية التي تتيح الفرصة لتعزيز النمو الاقتصادي و توسيع نطاق الشمول المالي في جميع البلدان. تعمل شركات التكنولوجيا المالية على تطوير هيكلية الخدمات المالية و تحسين ظروف تقديمها من حيث السرعة و الكلفة و الاتاحة و الشمولية و توفيرها للشرائح الهائلة من السكان خاصة المستبعدين من النظام الرسمي. ففي السنوات الأخيرة اتاحت شركات التكنولوجيا المالية مكاسب كبيرة من حيث الشمول المالي و التي أصبحت تعرف بشركات التكنولوجيا المالية الشاملة من خلال تمكين نماذج الاعمال المبتكرة و التركيز على كيفية الاستفادة من البيانات و البنية التحتية الرقمية لجعل المنتجات و الخدمات المالية اكثر شمولا و تأثيرا للعملاء في الأسواق المحرومة.

و تأسيسا لما سبق سنحاول من خلال هذا الفصل ان نعرض مدى مساهمة شركات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي على مستوى العالم مع التعرض الى واقع كل من شركات التكنولوجيا المالية و الشمول المالي في الجزائر و هذا بتقسيم الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع شركات التكنولوجيا المالية و الشمول المالي على المستوى الدولي

المبحث الثاني: تحليل تجارب شركات تكنولوجيا مالية في تعزيز الشمول المالي

المبحث الثالث: واقع شركات التكنولوجيا المالية و الشمول المالي في الجزائر

المبحث الأول: واقع شركات التكنولوجيا المالية و الشمول المالي على المستوى الدولي

تتسارع دول العالم خلال السنوات الأخيرة نحو الاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية كونها فرصة لزيادة الوصول الى حلول مالية رقمية منخفضة التكلفة بعيدة المدى تحمل مفتاح التمويل الشامل و عقود مستقبل افضل كما انها تعتبر مركز الصدارة في صناعة الشمول المالي.

المطلب الأول: واقع شركات التكنولوجيا المالية على المستوى الدولي

تعرف شركات التكنولوجيا المالية نموا سريعا في استثماراتها في ظل التطورات التكنولوجية و الذكاء الاصطناعي و اتساع استخدام الهواتف المحمولة و الانترنيت من طرف الافراد و المؤسسات كما اثبتت قدرتها على تسهيل اتاحة الخدمات المالية.

أولا: الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية:

يعد قياس حجم و نمو شركات التكنولوجيا المالية أمرا صعبا نظرا لغياب البيانات الضرورية فبالرغم من ذلك تشير الاحصائيات و الدراسات المتخصصة في هذا المجال و خاصة التقارير الصادرة عن **KPMG** إلى ان سوق التكنولوجيا المالية العالمي قد عرف مستويات استثمار متفاوتة عاما بعد عام مع نمو مطرد لوحظ تراجع بالارتفاع و ذلك راجع إلى النشاط القوي للابتكارات المالية و الانتشار الواسع للعملات الافتراضية المشفرة و تحليل البيانات الى جانب علوم الذكاء الاصطناعي و تراجع أخرى بالانخفاض بسبب السلوك الاقتصادي للأعمال الجديدة الذي يرتابه بعض الخوف أحيانا وهذا بحسب طبيعة النتائج التي تحققها تلك الاعمال. و هذه التطورات تترجمها عدد الصفقات الاستثمارية حيث تضم هذه الاستثمارات كل من رؤوس الأموال الاستثمارية المغامرة **VC** و رؤوس الأموال الخاصة **PE** و الاستثمارات الناتجة عن عمليات الاندماج و الاستحواذ **M&S** .

الشكل (2-1): اجمالي الاستثمارات العالمية (VC,PE,M&S) في مجال التكنولوجيا المالية

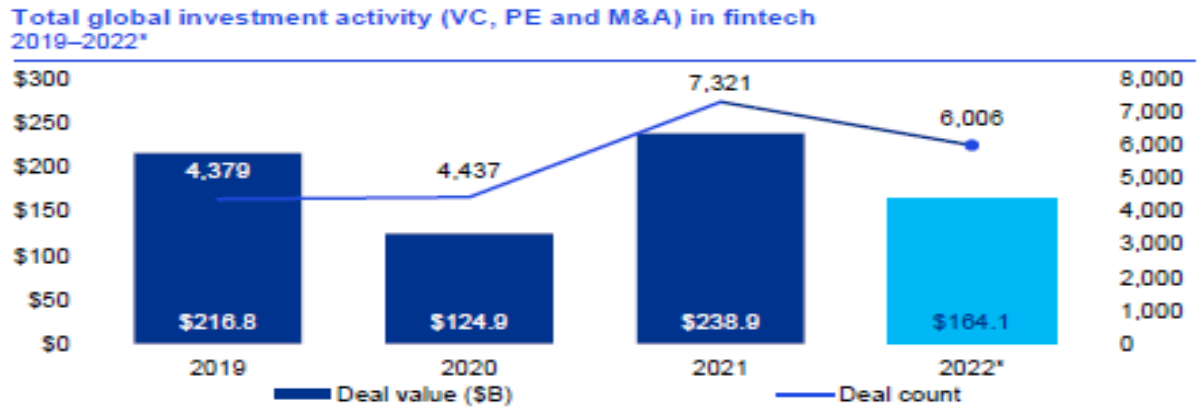

المصدر: KPMG, « **Pulse of fintech H2'22 :Global analysis of fintech Investment in 2022** »,February 2023,P 8

يلاحظ من خلال الشكل (2-1) ان حجم الاستثمارات العالمية في مجال التكنولوجيا المالية لسنة 2019 قد بلغ 216.8 مليار دولار ناتجة عن 4379 صفقة عالمية ليعرف انخفاضا خلال عام 2020 بسبب جائحة **COVID-19** حيث قدر ب 124.9 مليار دولار أي بنسبة **30%** بعد ان أدى الوباء العالمي الى توقف العديد من الصفقات بعد أن شهد ارتفاعا قياسيا في عام 2021 بلغت قيمة الصفقات العالمية 238.9 مليار دولار حيث تعلم المستثمرون و شركات التكنولوجيا المالية القيام بأعمال تجارية في وضع طبيعي جديد في حين انخفض الاستثمار العالمي في التكنولوجيا المالية في عام 2022 ليبلغ اجمالي الاستثمار 164.1 مليار دولار و حجم الصفقات ب 6006 صفقة وذلك راجع الى شعور المستثمرين بتأثير التوترات الجيوسياسية العالمية و ارتفاع أسعار الفائدة و التضخم و جفاف سوق الاكتتاب العام كما عزز مستثمرو التكنولوجيا المالية تركيزهم على التدفق النقدي و ربحية شركات محافظهم الحالية.

الجدول (2-1): حجم استثمارا سوق التكنولوجيا المالية العالمية لسنة 2022

سوق التكنولوجيا المالية	الامريكيتين	أوروبا و الشرق الأوسط و افريقيا	اسيا و المحيط الهادي
قيمة الصفقة (بالمليار الدولار)	68,6	44,9	50,5
عدد الصفقات	2786	1977	1227

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات إحصائية عن تقرير "التحليل العالمي للاستثمار في التكنولوجيا المالية" لشركة **KPMG** فيفري 2023

فعلى المستوى الإقليمي كما يوضحه الجدول (2-1) فنلاحظ استحواذ الامريكيتان على أكبر حصة من استثمارات التكنولوجيا المالية على مستوى العالم حيث اجتذبت 68.6 مليار دولار عبر 2786 صفقة في عام 2022 شكلت الولايات المتحدة الامريكية 61.6 مليار دولار امريكي عبر 2222 صفقة لتواصل هيمنتها العالمية في مجال التكنولوجيا المالية. في حين اجتذبت منطقة أوروبا و الشرق الأوسط و افريقيا 44.9 مليار دولار من خلال 1977 صفقة بينما شهدت منطقة اسيا و المحيط الهادي 50.5 مليار دولار في استثمارات التكنولوجيا المالية عبر 1227 صفقة. و على الصعيد العالمي ظل الاهتمام بالتكنولوجيا المالية قويا للغاية في العديد من مناطق العالم خلال عام 2022 على الرغم من الانخفاض في قيمة الصفقات المرتبط بتراجع المستثمرين عنها الا انه لا زال يعد اجمالي الاستثمار ثالث اعلى مستوى على الاطلاق في حين جاء عدد صفقات التكنولوجيا المالية في المرتبة الثانية بعد اعلى مستوى قياسي في عام 2021. و حسب اخر تقرير لشركة **KPMG** حول توقعات الاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية لعام 2023 فمن المرجح أن يتم زيادة الاستثمار مع التركيز على حلول التكنولوجيا المالية التي تتوافق مع أولويات و اهداف الحوكمة البيئية و الاجتماعية و المؤسسية و تغير المناخ.

الشكل (2-2): أفضل الدول نموا للاستثمار في التكنولوجيا المالية لسنة 2022

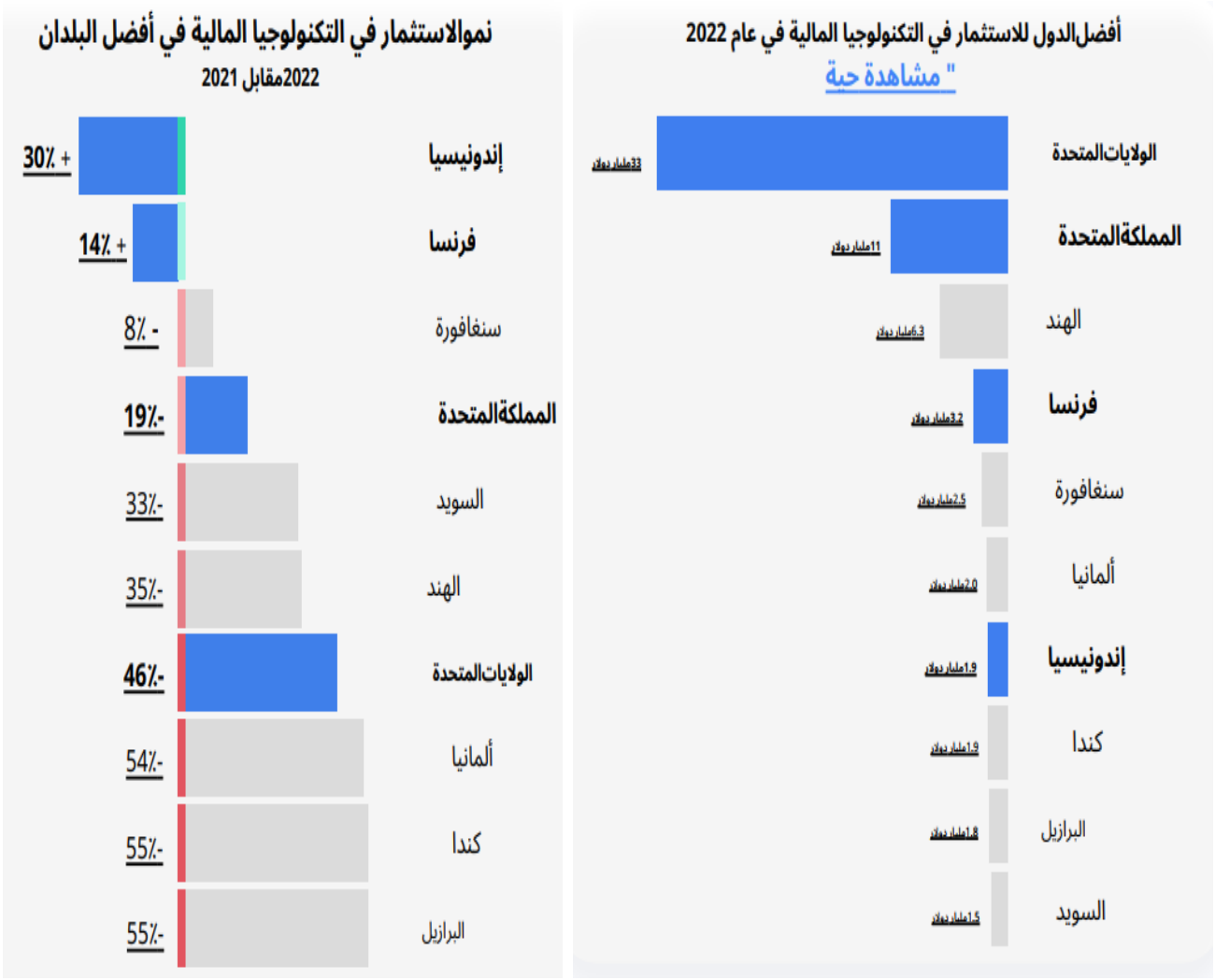

المصدر: ABN AMRO, Dealroum.co, "**Fintech 2022 REPORT**", Junuary 2023, P: 31.

تتنافس دول العالم حول الاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية، حيث تتصدر الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة المتحدة و الهند المراتب الأولى عالميا للاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية، فمن خلال الشكل (2-2) تعتبر الولايات المتحدة الرائد العالمي في هذا المجال، إلا أنه في عام 2022 أظهرت كل من إندونيسيا و فرنسا نموا إيجابيا ب 30% و 14% على التوالي للاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية لعام 2022 مقارنة بعام 2021.

ثانيا: أبرز قطاعات التكنولوجيا المالية استقطابا للاستثمارات:

يعرف سوق التكنولوجيا المالية العالمية العديد من الخدمات التي تعد محل اهتمام العديد من المستثمرين والشكل (2-3) يوضح ترتيب حجم الاستثمارات في قطاعات التكنولوجيا المالية خلال سنة 2022.

الشكل (2-3): ترتيب ابرز قطاعات التكنولوجيا المالية استقطابا للاستثمار لعام 2022

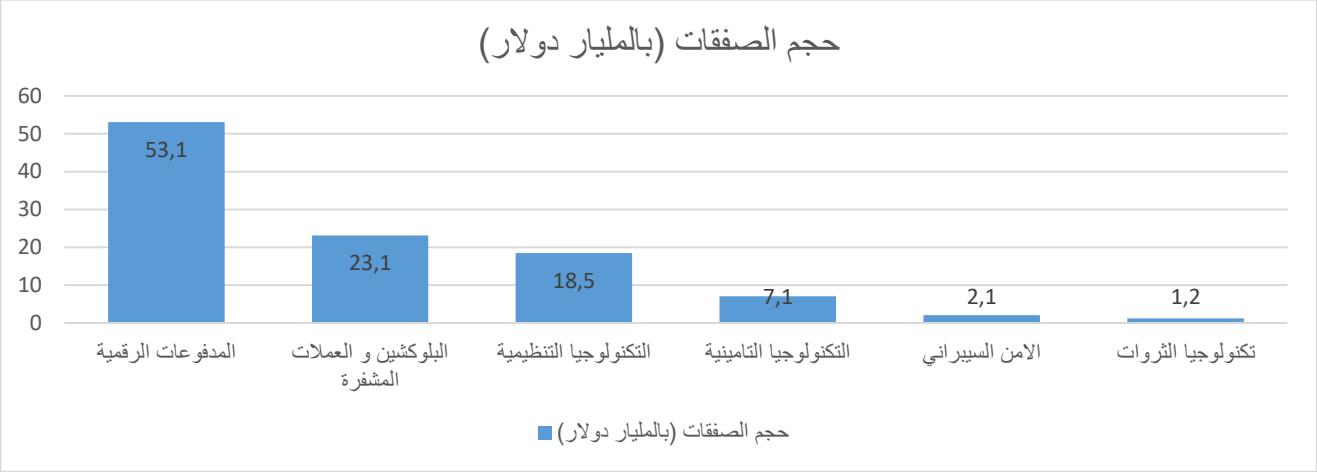

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات إحصائية عن تقرير "التحليل العالمي للاستثمار في التكنولوجيا المالية" لشركة **KPMG** فيفري 2023

- **المدفوعات الرقمية Payments:** هيمن قطاع المدفوعات على سوق التكنولوجيا المالية لعام 2022 حيث اجتذب استثمارات بقيمة 53.1 مليار دولار عبر 731 صفقة و يرجع ذلك للانتشار الواسع لوسائل الدفع الالكترونية و بطاقات و تطبيقات الدفع عبر الانترنت.
- **البلوكشين و العملات المشفرة Blochchain/Cryptocurrency:** تعتبر كل من تقنية البلوكشين و العملات المشفرة محور مختلف عمليات التكنولوجيا المالية فهي تستقطب حجم جد معتبر من الاستثمارات حيث بلغ 23.1 مليار دولار عبر 1537 صفقة من اجمالي الاستثمار العالمي لعام 2022.
- **التكنولوجيا التنظيمية Regtech:** أدى نمو الخدمات المصرفية الرقمية و المدفوعات الرقمية و العملات المشفرة على مدى السنوات القليلة الماضية الى زيادة الاستثمار في التكنولوجيا التنظيمية بهدف ضمان ان تكون المعاملات دقيقة و شفافة و موثوقة حيث اجتذبت رقما قياسيا بلغ 18.6 مليار دولار عبر 315 صفقة من اجمالي الاستثمار على مستوى العالم في عام 2022.
- **التكنولوجيا التأمينية Insurtech :** اجتذب قطاع التكنولوجيا التأمينية استثمارات بقيمة 7.1 مليار دولار عبر 349 صفقة خلال عام 2022 و قد اعتبرها الخبراء في مجال التكنولوجيا المالية بانها ادنى مستوى له منذ سبع سنوات و يرجع ذلك الى توقف العديد من المستثمرين في مجال التامين الصحي في ضوء ظروف الاقتصاد الكلي الصعبة و انخفاض أداء شركات التامين في الأسواق العامة.
- **الامن السيبراني Cybersecurity:** ركزت نسبة كبيرة من استثمارات الامن السيبراني في عام 2022 على الحلول التي تهدف الى مساعدة الشركات على الاستفادة من الاتمتة و التعلم الالي و تحليلات البيانات الذكية داخل مراكز عمليات الأمان الخاصة بها من اجل تسريع تحديد المشكلات و الاستجابة لها فعلى الرغم من

انخفاض حجم الاستثمار في قطاع الامن السيبراني الذي بلغ 2.1 مليار دولار عبر 68 صفقة الا انه لا يزال يمثل أولوية حاسمة في معظم مناطق العالم.

- ❖ **تكنولوجيا الثروات Wealthtech:** اجتذب قطاع تكنولوجيا الثروات على مستوى العالم اكثر من 1.2 مليار دولار عبر 48 صفقة فعلى مدار العام الماضي كان هناك عدد متزايد من شركات تكنولوجيا الثروات التي تركز على تطوير حلول قادرة على منح قاعدة أوسع من المستثمرين وصولا الى فئات الأصول التي لم يتم استخدامها عادة الا من قبل المستثمرين المؤسسين او أصحاب الثروات العالية.

بالرغم من التحديات التي شهدتها الأسواق العالمية للتكنولوجيا المالية عام 2022، كانت التكنولوجيا المالية هي النقطة المحورية لاستثمارات منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا فحسب تقرير منصة ماجنيت **Magnitt** لعام 2022 فقد سجلت 7 صفقات ضخمة لتتجاوز بذلك حاجز 3 مليارات دولار حيث سجلت مشاركة المستثمرين في المنطقة أعلى مستوياتها على الاطلاق، كما يبينه الشكل (2-4):

الشكل (2-4): استثمارات منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا لسنة 2022

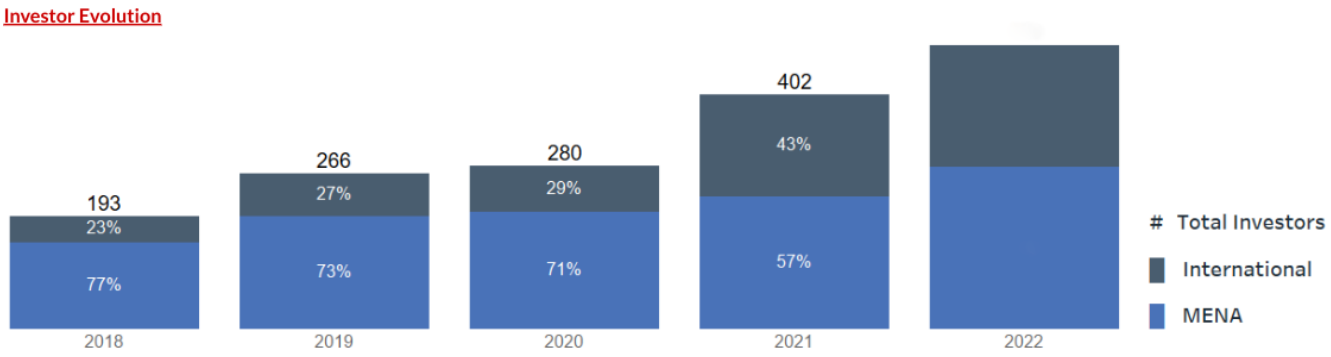

المصدر: Magnitt.com, "**FY2022 MENA Investor Ranking Brief**", Janvier 2023

تعتبر الخدمات التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا مهمة جدل للقطاع المالي، حيث تعد المنطقة نظام ايكولوجي متنامي للتكنولوجيا المالية. تدعم دول المنطقة، و لاسيما الامارات العربية المتحدة، و المملكة العربية السعودية، و مصر، و البحرين، النظام البيئي للتكنولوجيا المالية من خلال مبادرات تتراوح من المنطق الحرة، مثل مركز دبي المالي، و صناديق الحماية التنظيمية مثل رخصة اختبار (DIFC) العالمي الخاصة بمركز دبي المالي العالمي، و صندوق الحماية (ITL) الابتكار الخاص بالتكنولوجيا المالية في مصر، و صندوق الحماية التنظيمي لمؤسسة النقد العربي السعودي في المملكة العربية السعودية. كما تظهر المنطقة أيضا انفتاحا قويا على العملات الرقمية، حيث تقود الامارات و البحرين الطريق في تبني العملات المشفرة و تنظيمها.

المطلب الثاني: قراءة لمؤشرات الشمول المالي في مختلف تكتلات العالم:

وفقا لبيانات المؤشر العالمي للشمول المالي في تقريره الصادر سنة 2021 عن البنك الدولي بالتعاون مع مؤسسة جالوب، والتي قامت باستطلاع حول كيف استخدام الخدمات المالية في 123 بلدا حيث تظهر النتائج حسب كل منطقة كما يلي:

أولا: شرق آسيا والمحيط الهادئ:

في الصين، يمتلك 89% من البالغين حسابا، واستخدمه 82% من البالغين لإجراء مدفوعات للتجار الرقميين. وفي بقية أنحاء المنطقة، يمتلك 59% من البالغين حسابات، و23% من البالغين قاموا بمدفوعات رقمية للتجار 54% منهم فعلوا ذلك لأول مرة بعد بداية جائحة كورونا. وتحققت زيادات تزيد على 10% في ملكية الحسابات في كمبوديا وميانمار والفلبين وتايلند، في حين لا تزال الفجوة بين الجنسين في جميع أنحاء المنطقة منخفضة، إذ تبلغ 3 نقاط مئوية، لكن الفجوة بين الفقراء والأغنياء البالغين تبلغ 10 نقاط مئوية.

ثانيا: أوروبا وآسيا الوسطى:

زادت ملكية الحسابات بنسبة 13 نقطة مئوية منذ عام 2017 لتصل إلى 78% من البالغين. ويعد استخدام المدفوعات الرقمية قويا، حيث استخدم نحو ثلاثة أرباع البالغين حسابا لإجراء أو تلقي دفعة رقمية. وقد أدت جائحة كورونا إلى زيادة استخدام 10% من البالغين الذين دفعوا لتاجر رقمي لأول مرة أثناء الجائحة. ويمكن للتكنولوجيا الرقمية أن تزيد من استخدام الحسابات لنحو 80 مليون بالغ لديه حساب مصرفي ومع ذلك استمروا في سداد مدفوعات التجار نقدا فقط، بما في ذلك 20 مليون بالغ لديهم حساب مصرفي في روسيا و19 مليون بالغ لديه حساب مصرفي في تركيا، أكبر اقتصادين في المنطقة.

ثالثا: أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي:

شهدت زيادة بنسبة 18 نقطة مئوية في ملكية الحسابات منذ عام 2017، لتكون أكبر منطقة من مناطق العالم النامي، مما أدى إلى امتلاك 73% من البالغين حسابا مصرفيا. وتلعب المدفوعات الرقمية دورا رئيسيا، حيث أن 40% من البالغين يدفعون للتاجر رقميا، بما في ذلك 14% من البالغين الذين فعلوا ذلك لأول مرة أثناء الجائحة. علاوة على ذلك، أدت جائحة كورونا إلى اعتماد 15% من البالغين التكنولوجيا الرقمية حيث سددوا أول دفعة لفواتير المرافق مباشرة من حسابهم لأول مرة أثناء الجائحة – أي أكثر من ضعفي المتوسط في البلدان النامية. ولا تزال هناك فرص لزيادة استخدام المدفوعات الرقمية نظرا لأن 150 مليون بالغ لديه حساب مصرفي لا يسددون مدفوعات التجار

إلا نقدا، بما في ذلك أكثر من 50 مليون بالغ لديه حساب مصرفي في البرازيل و16 مليون بالغ لديه حساب مصرفي في كولومبيا.

رابعا: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

حققت المنطقة تقدما في تقليص الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات من 17 نقطة مئوية في 2017 إلى 13 نقطة مئوية – 42% من النساء لديهن الآن حساب مقابل 54% من الرجال. وتكثر الفرص المتاحة لزيادة ملكية الحسابات على نطاق واسع من خلال رقمنة المدفوعات المقدمة حاليا نقدا، بما في ذلك المدفوعات مقابل المنتجات الزراعية وأجور القطاع الخاص (تلقى نحو 20 مليون شخص بالغ لا يمتلكون حسابات مصرفية في المنطقة أجورا نقدية من القطاع الخاص، منهم 10 ملايين بالغ في مصر). ويمثل تحوّل الناس إلى أساليب ادخار رسمية فرصة أخرى نظرا لأن حوالي 14 مليون بالغ ليس لديهم حساب مصرفي في المنطقة، من بينهم 7 ملايين امرأة، قاموا بالادخار باستخدام أساليب شبه رسمية.

خامسا: جنوب آسيا:

يمتلك 68% من البالغين حسابا، وهي نسبة لم تتغير منذ عام 2017، على الرغم من وجود تباين كبير فيما بين بلدان المنطقة. ففي الهند وسري لانكا، على سبيل المثال، يمتلك 78% و89% من البالغين، على التوالي، حسابات مصرفية. ومع ذلك، زاد استخدام الحساب مدفوعا بالمدفوعات الرقمية، حيث استخدم 34% من البالغين حساباتهم لإجراء أو تلقي دفعة، ارتفاعا من 28% في 2017. وتتيح المدفوعات الرقمية فرصة لزيادة ملكية الحسابات واستخدامها على حد سواء، نظرا لاستمرار هيمنة النقدية حتى بين أصحاب الحسابات على سداد مدفوعات التجار.

سادسا: أفريقيا جنوب الصحراء:

استمر اعتماد خدمات الهاتف المحمول في الارتفاع، بحيث أصبح لدى 33% من البالغين الآن حساب للأموال عبر الهاتف المحمول – وهي نسبة تزيد ثلاثة أمثال عن المتوسط العالمي البالغ 10%. وعلى الرغم من أن خدمات الأموال عبر الهاتف المحمول كانت مصممة في الأصل للسماح للناس بإرسال التحويلات إلى الأصدقاء والأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى من البلاد، فإن اعتمادها واستخدامها قد انتشرا إلى ما هو أبعد من تلك الأهداف، بحيث أجرى 3 من أصل 4 من أصحاب حسابات الهاتف المحمول في عام 2021 أو تلقوا دفعة واحدة على الأقل لم تكن من شخص لآخر، واستخدم 15% من البالغين حساباتهم المالية عبر الهاتف المحمول للادخار. وتشمل الفرص المتاحة لزيادة ملكية الحسابات في المنطقة رقمنة المدفوعات النقدية للبالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية والبالغ عددهم 65 مليون شخص والذين يتلقون مدفوعات مقابل منتجات زراعية، وتوسيع نطاق ملكية الهواتف المحمولة، نظرا لأن عدم وجود هاتف يمثل عائقا أمام اعتماد حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول. ويزداد

قلق البالغين في المنطقة بشأن سداد الرسوم المدرسية مقارنة بالبالغين في المناطق الأخرى، مما يشير إلى وجود فرص للسياسات أو المنتجات لتمكين المدخرات الموجهة نحو التعليم.

المطلب الثالث: دور شركات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي

يحظى الشمول المالي بمكانة بالغة الأهمية في سياسات مختلف دول العالم، إن التشجيع على تحقيق الشمول المالي مهم لتطوير القطاع المالي و المصرفي و توفير خدماته لتكون شاملة للجميع.

أولا: التقدم المحقق لشركات التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي

تكشف نتائج البنك الدولي من خلال مؤشرات الشمول المالي لعام 2021 عن فرص جديدة لدفع شركات التكنولوجيا المالية إلى تعزيز الشمول المالي من خلال:

- ✓ زيادة ملكية الحسابات بين غير المتعاملين مع البنوك، وتوسيع استخدام الخدمات المالية بين أولئك الذين لديهم بالفعل حسابات، لا سيما من خلال الاستفادة من المدفوعات الرقمية؛
- ✓ يمكن أن يؤدي تحويل هذه المدفوعات إلى الحسابات إلى إنشاء نقطة دخول لزيادة ملكية الحساب بين غير المتعاملين مع البنوك؛
- ✓ يمكن أن يؤدي الترويج للمدفوعات الرقمية إلى توسيع نطاق استخدام الخدمات المالية بين البالغين الذين لديهم حساب بالفعل وزيادة الاستثمار في الكهربة المستدامة بنظام الدفع أولاً بأول؛
- ✓ يمكن أن يساعد رقمنة مدفوعات التجار أيضًا في توسيع استخدام الحسابات بين البالغين الذين لديهم حساب بالفعل ومساعدة أصحاب الأعمال في بناء سجلات معلومات ائتمانية بديلة وتعزيز إضفاء الطابع الرسمي .في الاقتصادات النامية؛
- ✓ يجب على الجهات الفاعلة التمكينية مثل الحكومات ومقدمي خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية ومقدمي الخدمات المالية أن تخلق بيئة تكون فيها المنتجات والوظائف الآمنة والميسورة التكلفة والمريحة أكثر جاذبية من النقد.
- ✓ يمكن أن تساعد الطرق المختلفة للمدفوعات والمدخرات والائتمان في خفض معدلات الفقر وزيادة الاستهلاك وتمكين المزيد من الإنفاق على التعليم والصحة وفرص توليد الدخل.

ثانيا: تزايد الشمول المالي من خلال التكنولوجيا الرقمية:

قدمت قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي منذ تأسيسها عام 2011، رؤى وأفكارا حول طرق زيادة شمول هذه الخدمات، حيث تميز إصدار عام 2017 باحتوائه على بيانات عن ملكية الهواتف المحمولة والاتصال بالإنترنت، حيث يكشف عن فرص غير مسبوقة لتقليل عدد البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية ومساعدة

مالكي الحسابات على استخدامها بصورة أكبر. فامتلاك هاتف محمول بسيط يمكن أن يتيح إمكانية الحصول على الحسابات المالية المستخدمة عبر الهاتف المحمول وغيرها من الخدمات المالية، كما يؤدي الاتصال بالإنترنت إلى توسيع نطاق الفرص المتاحة، ويمكن لهذه التقنيات أن تساعد في التغلب على الحواجز التي يقول البالغون غير المالكين لحسابات مصرفية أنها تمنعهم من الحصول على الخدمات المالية، حيث تزيل الهواتف المحمولة الحاجة إلى السفر لمسافات طويلة للوصول إلى المؤسسات المالية من خلال خفض تكلفة تقديم الخدمات المالية[1].

فيما احتوى اصدار عام 2021 من قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي على مؤشرات محدثة عن الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية و غير الرسمية و المدفوعات الرقمية و استخدامها، كما تبين البيانات أيضا الفجوات في الوصول إلى الخدمات المالية و استخدامها من قبل النساء و الفقراء البالغين.

كما كان لجائحة كورونا COVID-19 الدور البارز في تحفيز الشمول المالي، مما خلق فرصا اقتصادية جديدة، و سد الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات، و ساعد على بناء القدرة على الصمود على مستوى الأسرة لتحسين إدارة الصدمات المالية[2].

تعمل معظم شركات التكنولوجيا المالية تحت شعار **Empowering the Unbanked** أو "تمكين المستبعدين ماليا". وإن المقياس الحقيقي لنجاح التكنولوجيا المالية كصناعة أو قطاع لا يكمن في تطوير أداة أخرى لتأمين الراحة لعملاء المصارف، ولكن في مدى مساهمتها في تعزيز الشمول المالي للفئات المُستبعدة مالياً وتحسين فرص الحصول على التمويل خصوصاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. تتوجه المجتمعات ذات الدخل المنخفض نحو الخدمات المالية الرقمية لإدارة أموالها عن طريق استخدام الهواتف المحمولة، والبطاقات القابلة لإعادة الشحن، والوكلاء المحليين والأساليب الأخرى لنقاط البيع. فإن التقنيات المالية الحديثة تُؤثر إيجاباً على معدلات الشمول المالي، وخصوصاً في المناطق الريفية والنائية، من خلال حلول كالهوية الرقمية، وسجلات الأصول، والعقود الذكية. فالهويات الرقمية جعلت مسألة فتح حساب أسهل من أي وقت مضى، والخدمات المالية التي تعتمد على الهواتف المحمولة تصل حتى للمناطق النائية. كما أن زيادة إتاحة بيانات العملاء تسمح لمقدمي الخدمات بتصميم المنتجات المالية الرقمية التي تلائم على نحو أفضل احتياجات الأفراد الذين لا يملكون حسابات مصرفية.

---

[1] د. صورية شنبي، السعيد بن لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 118-119.

[2] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء "**قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2021: الشمول المالي و المدفوعات الرقمية و المرونة في عصر كورونا**"، تاريخ النشر جوان 2022.

ثالثا: آليات تعزيز الشمول المالي من خلال إتاحة خدمات شركات التكنولوجيا المالية:

ما زالت هناك العديد من الفرص المتاحة التي يمكنها أن تساهم في تحسين وصول الخدمات المالية إلى عدد أكبر من الأفراد والمنشآت من خلال تعزيز الشمول المالي بتقليص الفجوة الموجودة بين العرض والطلب يمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة من الآليات نذكر منها[1]:

- **تحسين فرص الحصول على الخدمات المالية:** حيث يعد التوسع في استخدام التكنولوجيا الجديدة ونماذج الأعمال المبتكرة من أهم سبل تعزيز عرض الخدمات المالية وإيصالها مثل سداد الفواتير وإجراء المعاملات المالية من خلال الهاتف المحمول؛
- **التثقيف المالي:** تعاظمت أهمية التثقيف المالي بعد الأزمة المالية العالمية وهو مزيج من الوعي والمعرفة والمهارات الضرورية لاتخاذ قرارات مالية سليمة وذلك لتحقيق الرفاهية المالية للأفراد، كما يساهم التثقيف المالي في زيادة عدد المنتجات والخدمات المالية وتحفيز مقدمي الخدمات المالية على التطوير وزيادة معدلات الادخار؛
- **بيئة تشريعية مواتية:** يتطلب تحول المجتمع إلى الشمول المالي توافر بيئة تشريعية مناسبة تحدد الحقوق والواجبات، حيث يعتبر القانون بمثابة الإطار التشريعي الذي يتيح مواجهة الجرائم الالكترونية؛
- **رقمنة الخدمات المالية:** وجود نظام دفع حديث وآمن وفعال مثل نظام الدفع بالهاتف النقال والصراف الآلي ونظام عرض وتحصيل الفواتير الكترونيا، يخلق محالا متكافئا لمقدمي الخدمات المالية وتمكين العملاء الماليين، والاستفادة من خلال خفض التكاليف وتقليل المخاطر، حيث تمثل الخدمات المالية الرقمية بوابة مريحة فعالة للوصول للخدمات المالية الرسمية، وهي محرك أساسي لأتمتة العمليات المالية من قطاع الأعمال للأفراد ومن الحكومة للأفراد.
- **البيانات والأبحاث:** تلعب البيانات والأبحاث في تمكين الجهات الرقابية وصناع القرار من تحديد التفاصيل في استخدام الخدمات المالية من قبل العملاء من جهة وتحديد المعوقات التي تواجه مقدمي الخدمات من جهة أخرى، تساهم البيانات والأبحاث في وضع أهداف وطنية مبنية على أدلة لتعزيز الشمول المالي.

رابعا: دور الهيئات الدولية في تشجيع التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي

1.4. دور مجموعة البنك الدولي:

يعد تعميم الخدمات المالية ركيزة أساسية لبلوغ هدفي مجموعة البنك الدولي المتمثلين في إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030 وتعزيز الرخاء المشترك، وقد أطلق رئيس مجموعة البنك الدولي دعوة للعمل بغرض تعميم

[1] زاوية رشيدة، بلعور سعيدة، مرجع سبق ذكره، ص 26-27.

الخدمات المالية للجميع بحلول عام 2020. ويعني ذلك ضرورة إتاحة فرص الحصول على الخدمات الأساسية التي يقدمها النظام المالي الرسمي مثلا من خلال بطاقات الخصم أو الهواتف المحمولة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال وضع أهداف وإصلاحات طموحة تقودها البلدان المعنية، ومن خلال استخدام التكنولوجيا والابتكارات والبيانات لإحداث تحولات جوهرية في نماذج الأعمال ومن خلال المبادرات بين القطاعين العام والخاص التي تهدف إلى التوسع السريع في إمكانيات الحصول على الخدمات المالية، وبفتح حساب جاري يمهد الطريق للحصول على مجموعة أوسع نطاقا وأكثر ملائمة من الخدمات المالية.

2.4. تحالف الشمول المالي (AFI):

بحسب منظمة تحالف الشمول المالي فإنه يتم البحث حالياً في أبرز خصائص التكنولوجيا المالية التي يمكن أن تساهم بشكل فعّال في رفع كفاءة الخدمات المالية وتعزيز مستويات الشمول المالي، ومنها[1]:

- البلوكشين (Blockchain) وتطبيقها المحتمل لزيادة شفافية وكفاءة المدفوعات (على سبيل المثال في سياق التحويلات الدولية)، وقدرتها على تعزيز أمن المعاملات؛
- اعتماد تكنولوجيا الحوسبة السحابية (Cloud Computing) في القطاع المالي؛
- تحليل البيانات الضخمة (Big Data Analytics) وأهميتها في عمليات التصنيف الائتماني (Credit Scoring).
- التقنيات البيومترية لتعزيز وزيادة كفاءة إجراءات "اعرف عميلك (E-KYC)".
- التكنولوجيا الرقابية (RegTech) لتعزيز الامتثال للمعايير الدولية وبالتالي الحفاظ على الاستقرار المالي والنزاهة المالية، وكفاءة الإشراف المحلي.

3.4. صندوق النقد العربي:

أكد صندوق النقد العربي على تعزيز التحول المالي الرقمي وزيادة الاعتماد على الخدمات المالية الرقمية، من خلال الاستفادة من البنية التحتية المتوفرة (من شبكة اتصالات وأنظمة دفع وغيرها) لدى غالبية الدول العربية لتطوير الخدمات المالية والمصرفية وإيصالها للمستفيدين بطرق ووسائل آمنة وسريعة وسهلة. وبنفس الوقت، لجذب

---

[1] اتحاد المصارف العربية، "**واقع الشمول المالي في المنطقة العربية و دور التكنولوجيا المالية في تعزيزه**"، إدارة الأبحاث و الدراسات، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 458، جانفي 2019، ص 10.

العديد من الأفراد إلى النظام المالي الرسمي، بما يسمح بتقديم العديد من الخدمات الضرورية خلال فترات الإغلاق وحظر التجول وبنفس الوقت يعزز الشمول المالي. ولأجل تحقيق ذلك، تم التركيز على أمور عدة، أهمها[1]:

- تكثيف التعاون والتنسيق ما بين الجهات التنظيمية والرقابية والحكومية ذات العلاقة لتطوير وتوسيع الخدمات الحكومية الرقمية، و رقمنة المدفوعات الحكومية ومشاركة المعلومات وقواعد البيانات فيما بينهم مع ضمان حماية سرية وخصوصية البيانات.
- توفير بيئة تشريعية وتنظيمية واضحة تساعد البنوك والمؤسسات المالية في عملية التحول الرقمي خاصة عند تطوير انظمتهم واستخدامهم لحلول رقمية حديثة دون التعرض لمخاطر عدم الامتثال للتشريعات.
- تحفيز استخدام خدمات الدفع الرقمية وتوسيع البنية التحتية وتطوير نوعية الخدمات المالية الرقمية.
- اعتماد الهوية الرقمية والتوقيع الإلكتروني وتبني قواعد أعرف عميلك الإلكتروني (E-KYC) واستخدام النهج المبني على المخاطر خاصة عند فتح الحسابات وتقديم بعض الخدمات المصرفية والمالية عن بعد.
- تحقيق التوازن ما بين الامتثال المعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجهود الهادفة لتوسيع قاعدة العملاء في النظام المصرفي والمالي الرسمي من خلال تبني النهج المبني على المخاطر.
- ضمان حماية المستهلك وأمن البيانات ونشر وزيادة الثقافة والوعي بالخدمات المالية الرقمية واعتبارها إحدى الأولويات الرئيسة لك ل من السلطات الرقابية ومقدمي الخدمات المالية في المرحلة المقبلة، حيث تبرز الحاجة إلى التأكد من توفر أنظمة حماية مستهلك فعالة وعلى مدار الساعة، إضافة إلى تعزيز وعي المستهلك المالي بما يقلل من احتمالية تعرضهم للمخاطر مثل الاحتيال المالي وسوء استخدام بياناتهم الشخصية.
- تشجيع التوافق ما بين أنظمة الدفع ومقدمي الخدمات المالية لتخفيض كلفة الخدمات المالية الرقمية وزيادة انتشارها واستخدامها وتقليل الاعتماد على النقد.
- تقليل كلفة الامتثال لمتطلبات العناية الواجبة للعملاء من خلال مشاركة قواعد المعلومات وغيرها من الحلول المشابهة، خاصة عند تسجيل العملاء وتقديم الخدمات لهم عن بعد.
- فتح أنظمة المدفوعات لمقدمي الخدمات المالية الحديثة دون تمييز لإيجاد بيئة تنافسية بينهم والسماح لهم بنشر الحلول الرقمية المبتكرة والمشاركة في أنظمة الدفع الوطنية، بما يحافظ على الكفاءات والمواهب الموجودة لدى جيل الشباب العربي من الرياديين الذين يشكلون غالبية العاملين والمستثمرين في هذا القطاع.

المبحث الثاني: تحليل بعض تجارب شركات تكنولوجيا مالية في تعزيز الشمول المالي

---

[1] عزيزة نوارة، "**الشمول المالي عن الاستثمار في التكنولوجيا المالية و تأثيره على لتنمية المستدامة للدول**"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 06/ العدد 02، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ديسمبر 2021، ص 414-415.

تعمل شركات التكنولوجيا المالية على كسر الحواجز أمام السكان المهمشين مما يوفر لهم فرصا جديدة للوصول إلى الخدمات المالية.

المطلب الأول: نموذج أعمال الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية

صممت الشركات الناشئة لتنمو بسرعة و كونها تأسست حديثا لا يجعل منها ناشئة كما أنه ليس من الضروري أن تمول من قبل مخاطر أو مغامر الأمر الوحيد الذي يهم هو النمو و النمو الجيد يكون بين 5 و 7 %أسبوعيا و أحيانا بشكل استثنائي 10. بينما الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تعد بتحسين الخدمات المصرفية للأفراد و الشركات و قد تكون ذات رأس المال المحدود و المخاطر العالية و التي قد حققت نجاحا و تنمو لتبلغ حجما كبيرا نسبة لكونها ناشئة و يطلق عليها في هذه الحالة اسم (Unicornes) شركات أحادي القرن و التي هي عادة شركات ناشئة بلغ حجمها 1 بليون دولار أمريكي ، إن أهم ما يميز نموذج أعمال الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية هو انه بعد حصول حامل المشروع على تمويل يجد نفسه مجبرا لإنتاج قيمة و اقتراح حلول أكثر كفاءة من الخدمات المالية الكلاسيكية إضافة الى الابتكار على مستوى بنية التكاليف ، العوائد و متطلبات الأموال الخاصة ، حيث يتوجب عليه توليد قيمة للمستهلكين أعلى من تلك المولدة من الخدمات المالية التقليدية، من خلال منصات رقمية كفؤة و ابتكارية باستخدام التكنولوجيا الحديثة و استراتيجيات تجارية متينة[1].

المطلب الثاني: تجارب دولية لشركات تكنولوجيا مالية في تعزيز الشمول المالي

ظهر عدد متزايد من شركات التكنولوجيا المالية التي تعالج قضايا الشمول المالي على مستوى تكتلات العالم، و قد أدى ذلك إلى تعزيز صناعة التكنولوجيا المالية بشكل كبير.

1.2. **مركز الشمول المالي و مبادرة IF50:** يعمل مركز الشمول المالي على تعزيز الخدمات المالية الشاملة لمليارات الأشخاص الذين يفتقرون حاليا إلى الأدوات المالية اللازمة لتحسين حياتهم و ازدهارها، تأسس عام 2008 كمركز أبحاث مستقل حول التمويل الشامل من قبل Accion، على مدار السنوات الأربع يدير المركز مسابقة IF50 بحثا عن امثلة رائعة للابتكار و الابداع بين شركات التكنولوجيا المالية

قام المركز بإطلاق مبادرة للتعرف على شركات التكنولوجيا المالية التي تقود التمويل الشامل، و هي مبادرة Inclusive Fintech 50 (IF 50) و يتم اختيار بشكل تنافسي 50 شركة تكنولوجيا مالية في مرحلة مبكرة و شاملة مع نموذج أعمال مبتكر تهدف إلى دفع الشمول المالي.

---

[1] د.يعقوب أسماء، بن سعد أم الخير، "**مساهمة الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية** Fintech Startups **في تعزيز الشمول المالي– تجارب عربية–**"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11/العدد 02/عدد خاص– الجزء 02، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، مارس 2023، ص 268.

تعتبر IF50 مسابقة عالمية للابتكار تهدف إلى تحديد ورفع مستوى التكنولوجيا المالية الشاملة الناشئة التي لديها القدرة على دفع الشمول المالي، يتم تقييم المتقدمين بناءً على الدرجة التي يشمل فيها السوق المستهدف الأشخاص أو الشركات المحرومة من الخدمات ، وما إذا كان ابتكاراتهم تقدم عرضًا جديدًا للقيمة، ويمكن أن يكون له تأثير ملحوظ على أكثر من 3 مليارات شخص يعانون من نقص الخدمات المالية على مستوى العالم[1].

2.2. شركات التكنولوجيا المالية الشاملة

فيما يلي تقديم لعدد من الشركات الفائزة في مسابقة IF50 العالمية لشركات التكنولوجيا المالية حسب الفئات المستهدفة من أجل تعزيز الشمول المالي لسنة 2022:

- **الوصول إلى الأجور المكتسبة** EWA : منتج جديد ،يسمح للعمال بتلقي جزء من أرباحهم قبل نهاية دورة الدفع ، مما يقلل الحاجة إلى بدائل باهظة الثمن لتغطية احتياجات السيولة قصيرة الأجل. و من بين شركات التكنولوجيا المالية الشاملة في هذه الفئة نجد:

  - **شركة Salary Hero:** تستهدف شركة Salary Hero العمال ذوي الدخل المنخفض و مقرها تايلاند، فهي عبارة عن منصة مالية، توفر للعاملين ذوي الدخل المنخفض منتجين رئيسيين: EWA، و التعليم المالي، يمثل شركاء أصحاب العمل في Salary Hero مجموعة من الصناعات بما في ذلك التصنيع، و الضيافة، و تجارة التجزئة والمنتجات الاستهلاكية. يتوفر تطبيق الهاتف المحمول بثلاث لغات – الإنجليزية والتايلاندية والبورمية – مع المزيد من اللغات قيد التطوير لتلبية احتياجات مجموعات العمال المهاجرين المختلفة في تايلاند. كما يقيس Salary Hero تأثيره من خلال جمع البيانات التي تشير إلى الصحة المالية للعمال. يتم جمع مؤشرات الأداء الرئيسية مثل استخدام أسماك القرش، والمشاركة في التعليم المالي والمعرفة ، ومعدلات الادخار ، من مستخدميها وتتبعها عبر الوقت. يجُري Salary Hero أيضاً مجموعات تركيز بشكل روتيني لجمع التعليقات النوعية لاكتشاف رؤى حول عادات الإنفاق الاستهلاكي وحالات استخدام العملاء لمنتجات Salary Hero.

  - **شركة Karmalife:** و مقرها الهند، تستهدف العمال من ذوي الدخل المنخفض، و الذين لا يتقاضون رواتبهم، تجمع KarmaLife بين تقنية الذكاء الاصطناعي والثقة لتمكين العمال ذوي الدخل

[1] https://www.centerforfinancialinclusion.org/inclusive-fintech-50-launches-2022-competition-to-recognize-fintech-startups-driving-inclusive-finance

المنخفض من الوصول إلى ائتمان قصير الدورة للتذكرة الصغيرة لتسهيل التدفق النقدي المتقلب. يتمتع منتجهم بفترة تأهيل رقمية مدتها ثلاث دقائق، تتبعها مدفوعات في الوقت الفعلي لتلبية الاحتياجات الفورية. بالإضافة إلى EWA، تقدم KarmaLife أيضاً حلول سيولة أعمق مثل القروض القائمة على خط الائتمان والقروض القائمة على الأقساط بالإضافة إلى الخدمات التكميلية مثل المدخرات والتأمن و التجارة المنسقة على سبيل المثال: تأجير الدراجات، تم تصميم المنتجات خصيصاً للعاملين في الوظائف المؤقتة وهي قابلة للتهيئة عبر دورات الدفع (أسبوعية، نصف شهرية، شهرية)، ونماذج التعويض (الدفع لكل مهمة ، وعقود محددة المدة ، وعقود عند الطلب) ، ونماذج التوظيف (مباشرة ، بوساطة المقاول). في الاستطلاعات، أبلغ 82٪ من العملاء عن تحسن في جودة الحياة و 78٪ أفادوا بأنهم يشعرون بمزيد من الرقابة المالية بسبب Karmalife.

❖ **في فئة التمويل المشاريع الصغيرة:**

- **شركة Digicro** : تطبيق الكل في واحد يتكون من خطوط ائتمان فورية تعتمد على الذكاء الاصطناعي للقروض الصغيرة ، اشتر الآن وادفع لاحقًا، سوق عبر الإنترنت ووسائل إعلام مالية، مقرها كمبوديا، و تشتغل في فئة الائتمان، و تمويل المشاريع الصغيرة و متناهية الصغر. من خلال تطبيق التعلم الآلي لتقييم الائتمان بناءً على البيانات من الهواتف الذكية للعملاء ، تقدم الشركة قروضًا صغيرة وخدمات BNPL للأشخاص الذين ليس لديهم حسابات مصرفية في كمبوديا من خلال تطبيق الهاتف المحمول الخاص بـ Digicro، كما توفر خدمة Spean Luy من خلالها يمكن الحصول على رصيد فوري في أي وقت وفي أي مكان عن طريق الإجابة على أسئلة بسيطة وتحميل بطاقة الهوية الوطنية الخاصة بالمستخدم. يستغرق التقدم للحصول على قروض دقيقتين وثانية واحدة للحصول على الموافقة. اعتبارًا من سبتمبر 2022 ، حققت شركة Digicro أكثر من 1.3 مليون عملية تثبيت للتطبيق وصرف قرض بقيمة 16 مليون دولار أمريكي. بالإضافة إلى ذلك، لمساعدة عملائها على توسيع فرص العمل ، تدير Digicro سوقًا عبر الإنترنت حيث يمكنهم بيع سلعهم. تقوم الشركة بإنشاء النظام البيئي الرقمي الأول والوحيد للتمويل والتجزئة في كمبوديا.

- **بنك QUI PU:** المقر في كولومبيا، يستهدف المشاريع الصغيرة و متناهية الصغر، و المناطق الحضرية، و النساء، توفر Quipu التمويل اللامركزي (DeFi) للأعمال الصغيرة غير الرسمية

التي تشكل 51٪ من العمالة في المنطقة و 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي. من خلال Quipu يمكن للشركات الصغيرة في المنزل رقمنة عروضها باستخدام سوق ، Quipu والوصول إلى المزيد من العملاء ، ويمكنها الوصول إلى قروض رأس المال العامل عبر نظام الشراء المحلي الآن ، والدفع لاحقاً. يتكون الفريق المؤسس لـ Quipu في الغالب من النساء ، كما هو الحال بالنسبة لـ 50٪من فريق التكنولوجيا 78٪من مستخدميها من النساء بين 18و 50سنة. إنهم يستهدفون النساء على وجه التحديد في جهودهم التسويقية ولديهم أنشطة مستمرة لبناء المجتمع تركز على النوع الاجتماعي.

وحصلت شركات التكنولوجيا المالية لإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على النسبة الأكبر في عدد الشركات الفائزة و من بينها نذكر:

- **شركة Umoja Lands** : من دولة زيمبابوي، و تستهدف أصحاب الدخل المنخفض، المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة، الريف، تقدم Umojalands حلاً لمراقبة المحاصيل عن بعد قائم على الأقمار الصناعية والذي يضمن حصول المزارعين على رؤى حول المحاصيل يومياً خلال الموسم. هذا تسليم إرشادي أعيد تصوره مع التركيز بشكل خاص على تغير المناخ. من خلال مساعدة المزارعين في خرائط خصوبة التربة، يضمن Umojalands أن يتم تطبيق الأسمدة والري باستخدام وسائل دقيقة لتجنب الإفراط في تغذية التربة ، والذي قد يضر بالإنتاجية بمرور الوقت بعد الحصاد، تقدم Umojalands أيضاً منصة تداول سلع قائمة على blockchain تسمح للمزارعين بتخزين منتجاتهم وزيادة الأرباح. يمكن أيضاً للإيصالات الرمزية المدعومة بالأصول تسهيل الوصول إلى القروض.

أما بالنسبة لبلدان الشرق الأوسط و شمال افريقيا فقد فازت **شركة Cassbana** المصرية في فئة تمويل المشاريع الصغيرة و متناهية الصغر، و الائتمان، تهدف Cassbana إلى توفير حلول تكنولوجيا مالية محسّنة ومبتكرة للمجتمعات المحرومة، من خلال بناء البنى التحتية التكنولوجية التي تمكن مستخدميها من اتخاذ قرارات مالية سليمة، والحصول على الخدمات المالية وتنمية أعمالهم. بصفتها شركة تعتمد على علم البيانات، كما تهدف Cassbana إلى أن تصبح المستشار المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر التي تدير جميع جوانب الأمور المالية لتلبية جميع احتياجات أعمالها.

الشكل (2-5): يمثل شركات التكنولوجيا المالية التي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي

Source : https://www.centerforfinancialinclusion.org/inclusive-fintech-50-launches-2022-competition-to-recognize-fintech-startups-driving-inclusive-finance

المبحث الثالث: واقع شركات التكنولوجيا المالية و الشمول المالي في الجزائر

يعتبر الشمول المالي أحد اهداف السياسة العامة في الجزائر كونه مفتاح التنمية الاقتصادية و تحقيق الاستقرار المالي للبلاد من خلال توسيع الوصول الى المدفوعات الرقمية و الخدمات المالية.

المطلب الأول: واقع شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر

يتمتع القطاع المصرفي في الجزائر بمستوى عال من حيث إمكانية الوصول الى الخدمات المالية و مع ذلك فنشاط شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر يقتصر فقط على تصميم حلول و برامج لفائدة المؤسسات المصرفية و بريد الجزائر لذا اصبح من الضرورة الملحة تطوير القطاع المصرفي الجزائري على ضوء ما تشهده الساحة المصرفية العالمية من تطورات.

أولا: التكنولوجيا المالية في الجزائر

حولت صناعة التكنولوجيا المالية خلال الأربع سنوات الأخيرة عالم الأنظمة المالية على المستوى العالمي و الإقليمي فقد اصبحت منافسا هائلا للمؤسسات المالية التقليدية بفضل الحلول المبتكرة التي تقدمها في مجال الخدمات المالية الرقمية و جعلها ارخص و اسرع و اكثر امانا. فمنذ جائحة **COVID-19** اكتسبت التكنولوجيا المالية زخما كبيرا في تطوير اللوائح و التشريعات و المعاملات غير التلامسية و زيادة الحاجة الى تنفيذ المعاملات الالكترونية. ان نمو و نجاح سوق التكنولوجيا المالية يعتمد على وجود نظام بيئي متكامل و ناجح يكون فيه الجميع على اتصال جيد و يتبادل المشاركون الأفكار و يحولون الفرص الى اعمال اذ لا يمكن تحليل الطبيعة الديناميكية و التفاعلية للتكنولوجيا المالية دون النظر الى النظم البيئي مثل الرقمنة و ريادة الاعمال و الابتكار.

ان النظام البيئي للتكنولوجيا المالية في الجزائر يعتبر في مراحله الأولى من النمو اذ تسعى الى تسهيل و تطوير شركات التكنولوجيا المالية و البيئة التحتية الرقمية من خلال رصد إمكانيات بناء نظام بيئي فعال و قادر على تعزيز التكنولوجيا المالية. و قد اطلق كل من تونس و المغرب اطارا تنظيميا الى جانب مبادرات أخرى للفوز بأسواق شمال و غرب افريقيا. و مع ذلك فهنالك تفاؤل بالنمو في النظام البيئي للتكنولوجيا المالية في الجزائر فقد صنف مؤشر الذكاء الرقمي **DII** الذي طورته ماستركارد و كلية فليتشر بجامعة تافتس الامريكية الجزائر في مرتبة مرتفعة نسبيا من حيث زخم التطور الرقمي. ضمن هذا الاطار تبنت الجزائر مجموعة من السياسات و الإصلاحات لتعزيز اطارها المؤسسي و دفع تطوير المختبرات التنظيمية و مراكز التكنولوجيا المالية بالإضافة الى انشاء اطر تنظيمية بما في ذلك انشاء و تعديل الهياكل التشريعية المصممة لتعزيز الابتكار المالي مع الحفاظ على نزاهة الصناعة المالية.

و يعتبر نظام الهوية الرقمية التي تم اطلاقها في عام 2016 احدى المبادرات الرئيسية التي كانت حاسمة لتطوير الخدمات المالية الرقمية في الجزائر و قد سمح للمؤسسات المالية باستيعاب العملاء بكفاءة وفقا للوائح مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب و غيرها من متطلبات "اعرف عميلك". حيث تعرف الهوية الرقمية على انها محاكاة الهوية داخل النظام الرقمي او الحاسوبي كما تعرف على انها الشخصية التي تم انشاؤها من طرف المستخدم الذي يعمل كصلة وصل بين الشخص الطبيعي و الشخص الظاهري للمستخدمين [1]. و وفقا للبنك الدولي فانه لا يزال **57%** من البالغين و **71%** من النساء يفتقرون الى الوصول الى حساب المعاملات الأساسية لإرسال و استقبال المدفوعات بشكل اكثر امانا و كفاءة.

---

[1] د. قدوري طارق, زغدي باديس "**دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المصرفية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر**", مجلة الاقتصاد و التنمية المستدامة, المجلد 05 العدد 01, جامعة حمه لخضر الوادي, الجزائر 2022 ص 880.

تتمتع الخدمات المالية الرقمية بالقدرة على احداث ثورة في القطاع المصرفي و المالي في الجزائر مما يجعلها اسرع و ارخص و اسهل في الوصول اليها و استخدامها ان تطوير الخدمات المالية الرقمية مثل الخدمات المصرفية و حلول الدفع عبر الهاتف المحمول يسمح للمستخدمين بإجراء معاملاتهم بكل سهولة كما تعمل البنوك على توسيع خدماتها المصرفية عبر الانترنت حيث يمكن للعملاء الوصول الى حساباتهم و التحقق من الأرصدة و تحويل الأموال و اجراء المعاملات المصرفية الأساسية من خلال منصات الانترنت التي توفرها البنوك و مع ذلك لا يزال اعتماد و استخدام هذه الخدمات منخفضا نسبيا في البلاد.

ثانيا: مؤسسات الخدمات المالية في الجزائر:

تبرز حاجة مقدمي الخدمات المالية التي تتمثل في البنوك و المؤسسات المالية التقليدية العمومية و الخاصة الشكل (2-6) الى تعزيز وجودها في الأنظمة المالية العالمية و تحسين كفاءة و فعالية خدماتها المصرفية. و يعد تحديث المعلومات و أنظمة الدفع و المعاملات المالية و المصرفية و طرق المعالجة امرا بالغ الأهمية لمعالجة الجوانب السلبية التي يتسم بها النظام المصرفي الجزائري حاليا و انشاء نظام مصرفي وطني حديث يمكنه الاستجابة بفعالية للتحديات و التطورات العالمية.

الشكل (2-6): مؤسسات الخدمات المالية في الجزائر

البنوك والمؤسسات المالية (مقدمي الخدمات المالية التقليديين)	التقنيات المالية، المنصات والحلول الرقمية، شركات التكنولوجيا المالية الناشئة
البنوك المرخص لها في الجزائر	**التطبيقات: إدارة الحسابات على الهواتف الذكية**
البنك الخارجي الجزائري BEA، البنك الوطني الجزائري BNA، القرض الشعبي الجزائري CPA، بنك التنمية المحلية BDL، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP-Banque، بنك البركة الجزائري، CITIBANK، بنك السلام الجزائر، المؤسسة العربية المصرفية الجزائر"، ABC" Natixis ALGERIE ، Société Générale Algérie، Arab Bank PLC Algeria، TRUST BANK Algeria، بنك الخليج الجزائر، BNP Paribas Al-djazair، AGB، Fransabank Al-Djazair، بنك الإسكان (Housing Bank (The Housing Bank For Trade and Finance – Algeria، Crédit Agricole Corporate Et Investissement Bank Algérie (Ex CALYON)، HSBC Algeria	***BN@tic*** : BNA, ***My Bank*** : BNP Paribas El Djazair, ***Trust Connect*** : Trust Bank, ***APPLI SGA*** : Société Générale Algérie, ***MyBDL*** - DIGIT BANK : BDL, ***alBaraka*** : AL Baraka d'Algérie
	المنصات والحلول الرقمية
	ESREF Pay: تقديم حلول الدفع الجديدة. Chriky, Twiza: منصات التمويل الجماعي.
	البنوك المتنقلة
	Banxy (filiale de Natixis)
المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر	**المسرعات**
مؤسسة إعادة التمويل العقاري، المؤسسة المالية للاستثمار والمساهمات والتوظيف (Sofinance)، المؤسسة الوطنية للقرض الايجاري، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA)، Arab ،Ijar Leasing Algérie ،Maghreb Leasing Algérie Leasing Corporation, Cetelem Algérie	Incube Me, Sylabs, BCOS, Haba Institute, T.Star
	الحاضنات (ريادة الأعمال والشركات الناشئة)
	الوكالة الوطنية لتعزيز تنمية الحضائر التكنولوجية(NATP) ، المركز الجزائري للمقاولة الاجتماعية(ACSE) ، incube Me، Fikra Tech ،Leancubator
	المختبرات التنظيمية
	إطلاق المختبر التنظيمي Algeria FinLab سنى 2020.
إنشاء هيكل داعم للبنوك يعمل على إدارة المعاملات الالكترونية سنة 1995 متمثلا في "شركة تألية المعاملات ما بين البنوك والنقدية SATIM"؛ ثم إنشاء تجمع النقد الآلي (GIE Monétique) بهدف ترقية النقد الآلي عن طريق تعميم استعمال وسائل الدفع الإلكتروني.	

المصدر: .لمياء عماني، د.ربيعة بن زيد، "**متطلبات بناء النظام البيئي للتكنولوجيا المالية في الجزائر**"، بحث مقدم الى الملتقى الوطني الأول حول شركات التكنولوجيا المالية كنموذج أعمال مبتكر لتعزيز الشمول المالي: الآفاق و التحديات. يوم 28 سبتمبر 2022، جامعة ورقلة الجزائر، ص 12.

ان السعي الى دمج أحدث التقنيات مع العمليات المالية في الجزائر له أهمية كبيرة فمستقبل البنوك الجزائرية يتوقف على مدى قدرتها على الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و هو ما دعا الى انشاء بنية تحتية داعمة للمعاملات الالكترونية و تتمثل في كل من:

1.1. **شركة النقد الالي و العلاقات التلقائية بين البنوك SATIM:** تأسست شركة النقد الالي و العلاقات التلقائية بين البنوك "**SATIM**" في عام 1995 بمبادرة من المجتمع المصرفي و هي شركة تابعة لسبعة بنوك في الجزائر: **BDL,BEA,BADR,BNA,CPA,CNEP,** و بنك البركة و مؤسسة **CNMA** للتامين. و هي المشغل الوحيد للدفع الالكتروني بين البنوك في الجزائر للبطاقات المحلية و الدولية حيث تعمل كواحدة من الأدوات التقنية لدعم برنامج تطوير و تحديث البنوك و خاصة تعزيز وسائل الدفع عن طريق البطاقة.

تجمع "**SATIM**" 18 عضوا في شبكة الدفع الالكترونية بين البنوك الخاصة به و التي تتكون من 18 بنكا بما في ذلك 06 بنوك عامة و 11 بنكا خاصا بالإضافة الى بريد الجزائر. شهدت "**SATIM**" تطرا كبيرا و نموا مستداما في خدماتها في السنوات الأخيرة الى يومنا هذا اذ تم توصيل اكثر من 1351 جهاز صراف الي و 40000 محطة دفع الكترونية متصلة بخوادمها إضافة الى هذا +274 موقعا تجاريا على الويب يعمل على منصته و يرجع هذا النمو بشكل أساسي الى تأثير بطاقة البنك التجاري الدولي على العادات الشرائية للمواطنين الجزائريين [1].

لشركة **SATIM** مهمتين أساسيتين أولهما تطوير النقدية (المعاملات المالية الإلكترونية) ووضع مخطط للعمل ما بين البنوك و ثانيهما تخصيص الشيكات العادية والبطاقات الذكية بما يضمن سرية وخصوصية كل منهما من خلال رمز سري ويتم ذلك عن طريق:

- عصرنة وسائل الدفع وتحديث نظمها من خلال ادخال البطاقات البلاستيكية كوسيلة سحب ودفع الكتروني بين البنوك؛
- تطوير تسيير نظام النقديات الإلكترونية المشتركة بين البنوك؛
- ترقيه المعالجة بين البنوك وتحديث التقنيات المصرفية.

كما تساهم هذه الشركة بشكل فعال في تطوير النقدية الإلكترونية في قطاع البنوك ومراكز الصكوك البريدية وذلك من خلال الاعمال التي تشرف عليها وهي:

- ادماج الموزعات الاليه للنقود **DAB** في المصارف والمؤسسات المالية و المشاركة في انجاز برامج حيازة الشبابيك الأوتوماتيكية البنكية**GAB** ؛
- تسيير الموزعات والشبابيك الالية المنشاة (الصيانة، مراقبة عمليات، المقاصة)؛
- صناعة البطاقات المصرفية الدفع والسحب حسب المقاييس المعمول بها دوليا؛
- عملية ربط بين الشبابيك والموزعات الالية بإدارة **SATIM** بواسطة شبكة الاتصال (**PAC X25 DZ-**) حيث يسمح بالقيام بعمليات السحب سواء كانت داخلية او محولة
- الاشراف على اصدار الصكوك المصرفية

[1] الموقع الرسمي **لشركة النقد الالي و المعاملات التلقائية بين البنوك "ساتيم** "SATIM تاريخ الاطلاع: 2023/06/06 على الرابط: https://satim.dz/ar/la-satim

ومن اهم المشاريع المنجزة من قبل شركة **SATIM** مشروع الشبكة النقدية ما بين البنوك **RMI** و مشروع البطاقة البنكية المشتركة **CIB** بين عدد من البنوك، ومشروع بطاقة الدفع الوطنية [1].

2.2. تجمع النقد الالي GIE Monétique: يعد انشاء نظام دفع الكتروني فعال من اولويات السلطات العامة الجزائرية و احدى ادوات تحديد النظام المصرفي يهدف الى ترقية النقد الالي عن طريق تعميم استعمال وسائل الدفع الالكتروني و لغرض ذلك تم انشاء تجمع النقد الالي في جوان 2014 جاء ليدعم النهج الاستراتيجي لتحديد مهام وصلاحيات مجموع فاعلي هذا النظام كما انه مكلف بضمان العلاقة ما بين البنوك لمنظومه النقد مع الشبكات النقدية المحلية او الدولية يتكون تجمع النقد الالي من 19 عضو منخرط منهم 18 بنك وبريد الجزائر يساهم فيه بنك الجزائر غير منخرط للتأكد من مدى تطابق المنظومات ووسائل الدفع والمعايير المطبقة في هذا المجال طبقا للتنظيم الساري يشرف تجمع النقد الالي على قياده نظام النقد الالي من خلال الوظائف الأساسية التالية:

- اداره المواصفات والخصائص والمعايير في مجال النقد الالي؛
- تعريف المنتجات النقدية البنكية وقواعد تطبيقها العملية؛
- تسيير الأرضية التقنية للتوجيه؛
- المصادقة؛
- تسير الامن.

وبهذا يجسد الشفافية في تحديد معايير وقواعد النشاط النقدي بطريقه تسمح بتحرير مبادرات الاستثمار في الصناعة النقدية حيث ان الهدف هو ترقيه النقد الالي عن طريق تعميم استعمال وسائل الدفع الالكتروني فقد اصبح الدفع عبر الانترنيت عن طريق بطاقة **CIB** قيد التشغيل رسميا في الجزائر حتى الان اصبح 351 تاجرا عبر الانترنيت أعضاء في نظام الدفع عبر الانترنيت عن طريق بطاقة **الانتربنك**، كما ان انضمام بريد الجزائر الى **GIE Monétique** و التي دخلت حيز التنفيذ في 5 يناير 2020 نشاط الدفع الالكتروني بواسطة بطاقة الذهبية **EDAHABIA** يتيح تحقيق إمكانية التشغيل البيني [2].

ثالثا: مختبر التكنولوجيا المالية في الجزائر Finlab:

---

[1] د.العايب وليد "**تقييم تجربة نظام الدفع الالكتروني الجزائري في ظل ثورة التكنولوجيا المصرفية–دراسة مقارنة مع تجربة نظام الدفع الالكتروني الأوروبي–**"، مجلة أبحاث و دراسات التنمية، المجلد (04)/العدد (02)، جامعة محمد البشير الابراهيمي–الجزائر، جوان 2018، ص 148–149.

[2] الموقع الرسمي **لتجمع النقد الالي GIEMonetique** تاريخ الاطلاع: 2023/06/06 على الرابط التالي:
https://giemonetique.dz/qui-sommes-nous/gie-monetique/

يعود تأسيس مختبر التكنولوجية المالية في الجزائر إلى يوم 29 سبتمبر 2021، وذلك على إثر أشغال المؤتمر السادس حول فرص التكنولوجيا المالية في الجزائر الذي أشرفت عليه لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة بقيادة خبراء محليين ودوليين، بمشاركة الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف باقتصاد المعرفة والشركات الناشئة، و محافظ بنك الجزائر والعديد من الشخصيات و الفاعلين في الساحة المالية .وأضاف الوزير المنتدب أن مختبر التكنولوجيا المالية هو ثمرة تعاون بين الوزارة لجنة مراقبة البورصة شركات التأمين وبنك الجزائر بهدف إنشاء نظام بيئي يمكن الشركات الناشئة وقادة المشاريع في قطاع التكنولوجيا المالية من تطوير حلولهم لتحديث الخدمات المصرفية والتأمينية مع التحرك نحو الشمول المالي. كما أوضح الوزير المنتدب أيضا أن الراغبين في الإنضمام إلى المختبر يجب أن يحملوا إحدى العلامتين شركة ناشئة أو مشروع مبتكر وتكون الخدمة المقدمة في كافة المجالات المالية على غرار البلوكشين، تكنولوجيا التأمين، التكنولوجية المالية و تكنولوجيا التنظيم، ليشكل المختبر بذلك مسرعا للابتكار في القطاع المالي يتراوح نطاقه بين التمويل البديل للأعمال التجارية، الدفع الإلكتروني، إدارة المدخرات والقروض، سبل حماية المستهلك المالي إلى جانب التفكير في الجوانب الفنية والتنظيمية والوظيفية بطريقة جماعية من خلال إشراك الأكاديميين والباحثين وممثلي المؤسسات المالية لتحديد احتياجاتهم. وفي هذا الإطار يتوقع من مختبر التكنولوجية المالية في الجزائر أن يلعب دور البيئة التجريبية الملائمة من أجل احتضان الأفكار المبتكرة في القطاع المالي في الجزائر بصفة عامة وفي مجال حماية التكنولوجية المالية على وجه الخصوص واختبارها ضمن بيئة آمنة قبل طرحها للسوق المحلي مساهما بذلك في دعم وتعزيز الاستقرار المالي للوطن[1].

المطلب الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر

تسعى الجزائر كغيرها من دول العالم نحو تعزيز الشمول المالي، فحسب البنك الدولي بخصوص نشره لبيانات الشمول المالي أن الجزائر تحتل المرتبة 141 عالميا في مؤشر الشمول المالي، مما يجعلها تضاعف الجهود نحو تعزيز الشمول المالي.

أولا: إجراءات بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي:

بناء على تصريح السيد محافظ بنك الجزائر في اليوم العربي للشمول المالي 27 أفريل 2020 تحت شعار" **نحو بناء تعليم تعزيز الشمول المالي**"، سيمثل الانتقال لمرحلة جديدة لبنك الجزائر، الذي يعتزم تنفيذ العديد من الإجراءات.

---

[1] شوشان خديجة، عماروش خديجة إيمان،**"تقييم أداء مختبرات حماية التكنولوجيا المالية في الدول العربية"**، دفتر البحوث العلمية، المجلد 10/العدد 01، جامعة لونيسي علي البليدة 2، الجزائر، جوان 2022، ص 307-308.

و تتمثل في كالتالي[1]:

- تعليم وتحسين فئة الشباب خاصة بمبادئ وأصول الثقافية المالية حسب المعايير الدولية المعتمدة، لتحقيق بناء ثقافة مصرفية لدى الشباب؛
- وضع استراتيجية اتصال ديناميكية موجهة خصوصا نحو البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر، بغرض أشراكها في هذه المبادرة خاصة فيما يتعلق ببلورة اللوائح والإجراءات التنظيمية؛
- تركز البنك خلال لقاءاته على مسألة الشمول كعنصر أساسي لتنمية النشاط المصرفي، كأداة فعالة التنمية الاقتصادية؛
- تسجيل الشمول المالي كأولوية قصوى في برامجهم والتركيز على فئة الشباب من خلال حملات ترويجية وتحسيسية تتضمن التعريف بمختلف المنتجات البنكية؛
- توسيع الخدمات إلى كل مناطق الوطن والتي تعرف البعض منها انعداما من الخدمات المالية، وفي نفس السياق يستحسنها؛
- تشجيع الاستعمال للمنتجات الرقمية بطاقة مصرفية، كشف الحساب السنوي، استعمال صرف آلي، وتزويد التجارة بأجهزة الدفع الإلكترونية. الخ)، وهذا من تحفيز للعملاء على استخدام وسائل الدفع غير النقدية من جهة ودفع البنوك العاملة على الإبتكار وتقديم منتجات جديد مسايرة للتطورات التكنولوجية.

كما أكد بنك الجزائر على إجراءات من شأنها تحسين الشمول المالي في الجزائر سيما من خلال التأكيد على تحسين قدرة البنوك، و المؤسسات المالية لدعم انشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة. و كذا تعزيز أنشطتها الاستشارية للزبائن خاصة الخبرة في مجال دراسة المشاريع، و هي مهن يتعين على المصارف تطويرها لتشجيع نمو القروض الموجهة للاستثمار و إدارة أفضل المخاطر.

ثانيا: قراءة لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر

2.1. مؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية في الجزائر:

- **المدفوعات الرقمية و نشاطها في الجزائر**: ان تحديث المدفوعات الرقمية يؤدي الى توسيع نطاق الوصول الى الخدمات المالية، و كذا الرفع من الشفافية و الكفاءة، تسعى الجزائر الى تحسين متطلبات الدفع الالكتروني من خلال تحديث هيكله القانوني و بنيته التحتية إضافة الى تبسيط المعاملات المالية و المصرفية و الاستفادة من مزايا الدفع.

---

[1] بوعيشاوي مراد، عماد غزاري، "**الشمول المالي الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كورونا – كوفيد 19**"، مجلة التمويل و الاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 06/ العدد01، جامعة المدية الجزائر، جوان 2021، ص79.

- **نشاط السحب من الصراف الالي:**

الجدول رقم (2-2): نشاط السحب عبر الجهاز الآلي في الجزائر للفترة 2019-2022 (*) مليون دينار

	2019	2020	2021	2022
عدد أجهزة السحب الالي	1 621	3 030	3 053	3 640
اجمالي عمليات السحب	9 929 652	58 428 933	87 722 789	128 035 361
المبالغ الاجمالية (*) لعمليات السحب	164,16	1073,00	1728,93	2 182,89

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على إحصاءات تجمع النقد الالي المتوفر على الرابط التالي:
https://giemonetique.dz/activite-retrait-sur-atm

يتضح من خلال الجدول رقم (2-2) الذي يمثل استخدامات جهاز الصراف الالي خلال الفترة 2019 الى 2022 ارتفاعا في معاملات السحب من أجهزة الصراف الالي خاصة في عام 2020 حيث بلغت 58 مليون عملية سحب من اجمالي عدد أجهزة الصراف الالي المقدرة ب3030 جهاز مقارنة بسنة 2019 التي بلغ اجمالي عمليات السحب 9929652 عملية سحب من مجموع 1621 جهاز و يوضح ذلك التأثير الذي خلقته جائحة كورونا و هو ما يؤكد أهمية الخدمات المالية الرقمية. فيما بلغت سنة 2022 ما يقارب 130 مليون عملية سحب ليصل عدد أجهزة الصراف الالي الى 3640 جهاز و يرجع ذلك اعتماد البنوك على اليات الدفع الرقمي و الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية فيما يخص تسريع مسار عصرنة أنظمة الدفع.

- **نشاط الدفع عبر الانترنت (مجالات معاملات الدفع الالكتروني):**

وفقا للجدول رقم (2-3) عرفت المدفوعات الرقمية في الجزائر خلال الأربع سنوات الأخيرة زيادة كبيرة في المعاملات في العديد من القطاعات حيث عرفت نموا تدريجيا على غرار قطاع الرياضة و الترفيه الذي عرف نشاطا عبر الانترنيت قدر ب 152957 معاملة ابتداء من سنة 2022 الا ان قطاع بيع البضائع لم يشهد نشاطا الى غاية عام 2020 و يرجع ذلك الى الوضع الاستثنائي الذي عرفه العالم و الجزائر بصفة خاصة جراء وباء COVID-19 الذي عمل على تشجيع عمليات التبادل بدون لمس و من ضمنها أدوات الدفع الالكتروني، كما بلغت عمليات قطاع الاتصالات عام 2022 رقما قياسيا قدر ب18 مليون مقارنة بسنة 2019 و يرجع ذلك الى حد كبير الى انضمام بريد الجزائر الى الخدمات المصرفية العالمية حيث لعبت البطاقة دورا نشطا في تسوية معاملات الدفع المختلفة عبر الانترنيت.

الجدول رقم (2-3): نشاط الدفع عبر الانترنت في الجزائر للفترة 2019-2022 (*) مليون دينار

	2019	2020	2021	2022
اتصالات	141 552	4 210 284	6 993 135	7 490 626
نقل/ مواصلات	6 292	11 350	72 164	195 490
تامين	8 342	4 845	8 372	23 571
الكهرباء و الماء	38 806	85 676	120 841	302 273
الخدمات الإدارية	2 432	68 395	155 640	153 957
بيع البضائع	0	235	13 468	24 169
مزودي الخدمات	5 056	213 175	457 726	705 114
الرياضة و الترفيه	0	0	0	152 925
العدد الإجمالي للعمليات	202 480	4 593 960	7 821 346	9 048 125
المبلغ الإجمالي للعمليات (*)	503,87	5 423,72	11 176,47	18 151,10

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على إحصاءات تجمع النقد الالي المتوفر على الرابط التالي:

https://giemonetique.dz/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet/

- **نشاط الدفع عبر محطات الدفع الالكتروني TPE** : يلاحظ من خلال الجدول رقم 2-4 تطور عدد محطات الدفع الالكتروني العاملة حيث عرفت ارتفاعا ملحوظا في العدد الإجمالي ففي سنة 2020 بلغت 33945 مقارنة بسنة 2019 و يعود ذلك الى الاطار القانوني الذي يدعم لحلول التقنيات المالية في مجال الدفع الالكتروني و الذي جاء به كل من قانون التجارة الالكترونية الصادر في عام 2018 و قانون المالية لسنة 2020 حيث نص هذا الاخير على ضرورة ان يقوم التجار بتوفير أدوات الدفع الالكتروني و اتاحتها للمستهلكين بحلول 31 ديسمبر 2020، لتعرف زيادة سريعة وصلت سنة 2022 الى 46263 محطة دفع الكتروني و يعزى ذلك الى التوسع في محطات الدفع الالكتروني الى المزيد من المتاجر و نقاط البيع الى جانب التطورات التكنولوجية في مجال تطوير الخدمات المالية الرقمية.

الجدول رقم (2-4): نشاط الدفع عبر محطات الدفع الالكتروني TPE للفترة 2019-2022 (*) مليون دينار

	2019	2020	2021	2022
العدد الإجمالي لمحطات الدفع الالكتروني العاملة	23 762	33 945	37 561	46 263
اجمالي عدد عمليات الدفع	274 624	711 777	2 150 529	2 712 848
المبالغ الإجمالية لعمليات الدفع (*)	1 916,99	4 733,82	15 113,24	19 343,05

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على إحصاءات تجمع النقد الالي المتوفر على الرابط التالي:

https://giemonetique.dz/activite-paiement-sur-tpe/

إلا أنه وفقا لتقرير الجزائر الرقمي 2022 فقد افاد محلولو الدراسة حول تحليل النشاط الرقمي في الجزائر لعام 2022 فيما يتعلق بالتجارة الالكترونية و الدفع الالكتروني بان 23% من الجزائريين يملكون بطاقة دفع أو إئتمان، و هو ما يتطابق مع الأرقام التي أعلنتها وزارة البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية أي 11 مليون مواطن يمتلك البطاقة الذهبية (البريدية) أو البطاقة المستخدمة ما بين البنوك (CIB) على مستوى المؤسسات المالية القانونية المحلية.

2.2 مؤشرات استخدام الخدمات المالية في الجزائر:

حرصت الجزائر خلال السنوات الأخيرة على توسيع دائرة الشمول المالي، و العمل على وصول كافة أفراد المجتمع إلى الخدمات المالية و استخدامها إلا أنها لم تكن بقدر التطلعات حيث تظهر مؤشرات استخدام الخدمات المالية في الجزائر الموضحة من خلال الجدول (2-5) ضعف مستوياته، إذ قدرت نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات لدى مؤسسات مالية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة ب 42.8% سنة 2017 لترتفع بنسبة 44.1% سنة 2021، و يعد هذا المؤشر من أكثر المؤشرات أهمية لمعرفة مستوى الشمول المالي داخل البلد. أما نسبة الادخار فقد ارتفعت نسبتها في سنة 2021 مقارنة مع 2017 من 11.4% إلى 16% على التوالي و هي نسبة مقبولة إذا ما قورنت بالمتوسط العالمي لسنة 2021 لهذه النسبة المقدر ب 30.8%. فيحين بلغت نسبة الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية سنة 2021 3.8% مسجلة بذلك انخفاضا مقارنة بسنة 2017 حيث كانت نسبتها 5%، أما نسبة القيام بالمدفوعات الرقمية أو الحصول عليها فقد حققت فيها الجزائر نتائج أفضل إذ قدرت ب 33.7% سنة 2021 إذا ما قورنت بمتوسط منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا 40.2% من نفس السنة. و يعود تدني مستوى الشمول المالي في الجزائر مقارنة بالمؤشرات العالمية لعوامل عديدة منها هشاشة التقنيات البنكية في استقطاب و تشجيع التعاملات الالكترونية، و عدم وجود تنسيق فيما بين البنوك و متعاملي الهاتف المحمول إلى جانب ضعف شبكة هذا الأخير،

و ما يفسر ذلك اتسام انغلاق اقتصاد الجزائر و غير منفتح على الاقتصاد العالمي. والجدول أدناه يبين تطور مؤشرات استخدام الخدمات المالية في الجزائر للفترة 2011-2021.

الجدول (2-5): تطور مؤشرات استخدام الخدمات المالية في الجزائر

المؤشر/السنة	2017	2021
نسبة ملكية حسابات لدى مؤسسات مالية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة	42.8	44.1
نسبة الادخار لدى مؤسسات مالية رسمية في السنة الماضية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة	11.4	16.0
نسبة الاقتراض لدى مؤسسات مالية رسمية في السنة الماضية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة	5.0	3.8
نسبة القيام بمدفوعات رقمية أو الحصول عليها في السنة الماضية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة	26.0	33.7

المصدر: البنك الدولي، قاعدة البيانات العالمية، **Global Findex**، للاطلاع من خلال الرابط التالي:

https://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion

ثالثا: سبل تعزيز الشمول المالي في الجزائر:

تمتلك الجزائر قاعدة رقمية يمكن البناء عليها لوضع استراتيجيات وطنية تهدف إلى الوصول إلى أعلي مستوى ممكن من الشمول المالي، و يمكن تحقيق ذلك من خلال النقاط التالية[1]:

- **تطوير البنية التحتية الرقمية والحكومة الإلكترونية:** تشمل البنية التحتية الرقمية توفر شبكة انترنت ذات تدفق عال منتشرة جغرافيا، والأجهزة التكنولوجية التي تستخدمها شركات التكنولوجيا المالية وشركات الاتصالات، وأنظمة الحماية المالية الضرورية لضمان أمن وسرية المعاملات المالية، وكل هذه التكنولوجيات يتم استيرادها، كما يتطلب استخدام الكثير من الخدمات المالية الرقمية توفر الهوية الرقمية، وهذا يتطلب وجود خدمات أكثر تطورا للحكومة الإلكترونية، في الجزائر وبالرغم من توفر الهوية الرقمية إلا أن استخدامها على نطاق واسع غير متوفر بسبب التفاوت في رقمنة مختلف القطاعات الحكومية ولغياب الربط بينها.
- **تحسين تنافسية الصناعة المالية:** يتطلب تطوير الخدمات المالية الرقمية المزيد من تطبيقات التكنولوجيا المتقدمة والمزيد من الخدمات الرقمية التي توفرها شركات التكنولوجيا المالية والمصارف والمؤسسات المالية

[1] د.محمد شكرين، "**أزمة كوفيد 19،حافز لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر**"، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 12/ العدد 01، جامعة المدية، الجزائر، جانفي 2021، ص 236-239.

بالتالي يتطلب تحسين تنافسية الصناعة المالية في الجزائر تشجيع إنشاء شركات التكنولوجيا المالية التي تقدم تلك الابتكارات من خلال توفير الإطار القانوني الذي يؤطر عملها ويوفر لها القبول الاجتماعي، وتشجيع المصارف على تحسين خدماتها بإدماج التكنولوجيات الرقمية وطرح منتجات مبتكرة، ونشير هنا أن الشمول المالي لا يعني فقط عمليات السحب والدفع ،وتحويل الأموال التي يقوم بجزء كبير منها حاليا دورا كبيرا للمصارف والمؤسسات المالية.

- **التعليم (التثقيف) المالي:** ويعتبر التثقيف المالي خطوة أساسية ومحورية نحو تحقيق الشمول المالي، كما أصبحت الثقافة المالية في العالم إجراء احترازي ومكمل رئيسي لسلوكيات القطاع المالي وبالتالي ضمان تحقيق الشمول المالي، حيث يشير التثقيف المالي إلى العملية التي يقوم من خلالها الأفراد والمستثمرون الماليون بتحسين إدراكهم للمنتجات المصرفية والمفاهيم والمخاطر المالية، وذلك من خلال المعلومات والارشادات وتطوير المهارات والثقة ليصبحوا أكثر وعيا بالمخاطر والفرص المالية لاتخاذ القرارات المدروسة والفعالة قصد تحسين أوضاعهم المالية.

المطلب الثالث: تجارب شركات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

تسعى الجزائر إلى مواكبة التطورات الحاصلة في القطاع المالي و المصرفي على المستوى العالمي من خلال تبني التكنولوجيا المالية و محاولة خلق بيئة مناسبة لإنشاء شركات في هذا المجال.

أولا: مشاريع التكنولوجيا المالية في الجزائر:

يوضح الشكل (2-7) أسواق التكنولوجيا المالية الأكثر جذبا و ربحا في الشرق الأوسط و شمال افريقيا لعام 2022، حيث حلت الجزائر المرتبة الخامسة بعدد مستخدمين لتطبيقات التكنولوجيا المالية يصل إلى نحو 19 مليون مستخدم.

الشكل (2-7): أسواق التكنولوجيا المالية الأكثر جذبا للاستثمار لسنة 2022

المصدر: نشوى مصطفى، "**مصر أكثر الأسواق جذبا بالتكنولوجيا المالية بالشرف الأوسط و شمال افريقيا**"، بوابة دار المعارف الإخبارية، مصر، مارس 2022.

إلا أن حصة الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في الجزائر لا تزال ضعيفة جدا، و بعيدة عن التطبيق الفعلي للتكنولوجيا المالية، و يرجع ذلك إلى عدم امتلاكها البيئة الحاضنة التي تسمح للمؤسسات المالية التقليدية و الشركات الناشئة باختبار الابتكارات، إلى جانب نقص الترويج للتكنولوجيا المالية و ضعف التحكم في التكنولوجيات الحديثة. بالرغم من أن الجزائر تعتبر من الدول السبعة في منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا التي تمتلك تشريعات بشأن الجرائم الإلكترونية و الأمن المعلوماتي، إلا أن ذلك لم يكن كافيا لانتشار شركات التكنولوجيا المالية.

ثانيا: تنظيم شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر

1.2. **برنامج التحدي الجزائري للمؤسسات الناشئة:** أكبر برنامج جزائري يخلق فرصا للشركات الناشئة من خلال بناء ابتكار الغد، تم إنشاء برنامج تحدي الشركات الناشئة الجزائري منذ عام 2018، وهو البرنامج الشامل النهائي بهدف تعزيز أصحاب الشركات الناشئة لتحقيق النجاح، وخلق فرصا للنظام البيئي للالتقاء وحل المشكلات من خلال خلق ابتكار الغد.

و تعتبر مسابقة "**تحدي الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية Fintech Startup Challenge**" من برامج التحدي و هي مسابقة مخصصة للشركات الناشئة التي تستخدم النماذج التشغيلية والتكنولوجية أو الحلول الاقتصادية المبتكرة والمعطلة، بهدف معالجة القضايا الناشئة في الصناعة المالية والمصرفية والتأمين. من أهم المبادرات التي تم

إطلاقها في هذا المجال، برعاية وزارة الاقتصاد و المعرفة و الشركات الناشئة، بالتعاون مع لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها (**COSOB**) و كذلك حاضنة الأعمال **Leancubator**، و يعد هذا البرنامج تحديا مبتكرا لريادة الأعمال يستهدف الحلول المبتكرة المتعلقة بالقطاعات المختلفة في القطاع المصرفي و المالي. يكمن الهدف من وراء هذا البرنامج في أهمية التعاون بين اللاعبين التقليديين في القطاع المالي و الشركات الناشئة، لدور هاته الأخيرة الذي تؤديه من خلال تقديم حلول و منتجات من شأنها تعزيز الادماج المالي، كما يعد هذا البرنامج فرصة لاكتشاف مختلف الشركات الواعدة في التكنولوجيا المالية في الجزائر.

الجدول (2-6): قطاعات التكنولوجيا المالية في برنامج تحدي الشركات الناشئة في الجزائر

التكنولوجيا المالية	تكنولوجيا التأمين	التكنولوجية التنظيمية
• إدارة النقود • منصة الدفع لعبور الرسوم • منصة تحديد الموقع الجغرافي لأجهزة الصراف الآلي • تطوير المحفظة الإلكترونية	• حلول التأمين الذكية • نظام كشف الاحتيال باستخدام التعرف على الصور • تطبيق جوال يسمح للأشخاص بإعلان مطالباتهم من خلال عقد التأمين • حل لإدارة وتتبع مطالبات السيارات	• إدارة مخاطر محددة • إدارة ومراقبة المعاملات • حل **KYC** • رقمنة توقيع العقود مع التجار • حل ذكاء الأعمال

المصدر: الموقع الرسمي لتحدي الشركات الناشئة في الجزائر متاح على الرابط التالي:

/https://algeriastartupchallenge.com/fintech

و في 18 جوان 2022 تم تنظيم الحفل النهائي لمسابقة "**تحدي الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية Fintech Startup Challenge**" تحت شعار "**الابتكار في خدمة الشمول المالي**"، تنافس فيه لمدة 3 أشهر ما لا يقل عن 27 شركة ناشئة في مجال التمويل، و 13 في مجال تكنولوجيا التأمين، و 14 شركة ناشئة تتعامل مع رقمنة الأنشطة التنظيمية، تمت الجلسات بقيادة خبراء و مهنيون في القطاع المالي، أين اختارت لجنة التحكيم برئاسة مدير لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها (**COSOB**)، خلال عرض تقديمي و جلسة استماع، ثلاث مشاريع مبتكرة في كل مجال. و يتعلق الأمر بكل من:

✓ مجال تقنيات الدفع تم اختيار المشروع "**Slik-Pay**": و هو عبارة عن منصة دفع جزائرية 100%

- ✓ مجال حلول التأمين الذكية تم اختيار المنصة "**Smart Isurance Solution SIS**": هذا المشروع متخصص في أعمال التأمين في الجزائر و الذي يعتمد على أدوات تكنولوجية مثل البيانات الضخمة و الذكاء الاصطناعي.
- ✓ مجال تكنولوجيا القانونية تم اختيار المنصة "**Valugrid**": يستهدف هذا المشروع الجهات الفاعلة في التنظيم المالي، حيث يقدم حلولا مشتركة بين القطاعات، تعتمد على الذكاء الاصطناعي الذي يوفر إمكانات معالجة البيانات التعاقدية و المالية في الوقت الفعلي.

ثالثا: تجارب شركات تكنولوجيا مالية في تعزيز الشمول المالي الجزائر

يوجد العديد من شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر أغلبها غير معروف ولا تتوفر حولها إلا معلومات بسيطة، ومعظمها شركات ناشئة تلقت الدعم في البداية إلى أنها لم تتلقى المرافقة، و تقدم هذه الشركات حلول تكنولوجيا مالية تهدف إلى تحسين الخدمات المالية و تعزيز الشمول المالي، و فيما يلي نذكر منها:

1.3. شركة BEYN:

تأسست شركة "بين **BEYN**" الجزائرية الناشئة عام 2004، و هي إحدى شركات التكنولوجيا المالية المتخصصة في الحلول الرقمية و المدفوعات، و أصبحت مع مرور الوقت الشريك في مجال التكنولوجيا المالية لأكثر من عشرة بنوك في الجزائر. تتمثل مهمة "بين" في تعزيز أداء البنوك و المؤسسات المالية من خلال إثراء العلاقة مع العملاء و تقليل تكاليف معالجة المعاملات من خلال التحول الرقمي. ويكمن هدف **BEYN** تقديم حلول مبتكرة و قوية و قابلة للتطوير داخل نطاق قصير و بالتالي يستفيد العملاء بشكل كامل من الإمكانات الكاملة للرقمنة. تم اختيار **BEYN** سنة 2020 من بين أفضل 10 مزودي حلول مصرفية رقمية من قبل **Banking CIO Outlook**. ولأكثر من 15 عاما من التواجد فان شركة **BEYN** لديها التزام طويل الأمد لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، من خلال تقديم حلول مبتكرة و منتجات يسهل الوصول اليها لكل مستخدم، الهدف هو تزويد المستخدمين بوصل سهل إلى المنتجات المصرفية المناسبة، يمكن لأي شخص لديه حساب مصرفي الاستفادة من الخدمات المالية المقدمة ببساطة من هاتفه الذكي. كما تقدم شركة **BEYN** أيضا مجموعة شاملة و متنوعة من الخدمات المتعلقة بالتمويل الرقمي، الدفع، بالإضافة إلى تجربة الخدمة المصرفية الرقمية الشخصية، و الإدارة المثلى لأنشطة العملاء. و تتمثل منتجاتها في[1]:

- ➢ **حلول الدفع:** تقدم شركة **BEYN** حلول الدفع التالية:

[1] الموقع الرسمي لشركة **BEYN** متاح على الرابط: https://beyn.io/en/

- **حلول الدفع عن طريق الهاتف المحمول:WIMPAY** : يسمح **WIMPAY** بالدفع بين الأقارب والمدفوعات للمشتريات في المتجر بشكل فوري وآمن من خلال واجهته سهلة الاستخدام، فإنه يسمح للأفراد بمراقبة ميزانيتهم، والتجار لإدارة سجل النقد الخاص بهم. يتميز المنتج ب:

حل الدفع المحمول للأعمال تطبيق **TEQA** هو تطبيق للهاتف المحمول يعمل على تحسين التدفقات المالية بين عملاء الموردين وموزعيهم.

منصة الدفع عبر الانترنت **SUREA**: هي عبارة عن منصة دفع عبر الإنترنت، تتيح للتجار الإلكترونيين زيادة مبيعاتهم بفضل حل سهل الاستخدام وسلس.

➢ **البنك الرقمي**: تتمثل خدمات البنك الرقمي في:

- **SELA المصرفية الرقمية**: تم تصميم منصة الخدمات المصرفية للأفراد متعددة الأجهزة والقنوات المتعددة، سيتمكن عملاء البنك من الاتصال والمصادقة وتنفيذ جميع معاملاتهم المصرفية بسهولة، تستوفي SELA بمعايير DSP2 يوفر المنتج فتح الحساب عن بعد؛ حساب في الوقت الحقيقي وإدارة الائتمان؛ إدارة طرق الدفع؛ المدفوعات والتحويلات المعلومات والتنبيهات؛ التخصيص؛

- **الحل المصرفي KANTARA** : هو حل مصرفي رقمي معياري وآمن للشركات والذي يسمح بإدارة محسنة ومتعددة البنوك لتدفقاتها النقدية، لمنح عملاء البنك الوسائل لتحسين إدارة السيولة لديهم لجعلها رافعة للنمو وخلق القيمة.

- **MANARA**: هي أداة إدارة تجارية لعملاء البنك، يسمح لمديري الحساب بمراقبة أنشطتهم اليومية وتحسينها، وذلك بفضل لوحة معلومات مفصلة وشخصية لرؤية 360 درجة.

2.3. شركة TELETIC:

تم إنشاء TELETIC في عام 2010 لدعم ظهور قطاع الاتصالات في الجزائر ، وهي اليوم الشركة الرائدة على المستوى الوطني في الحلول المبتكرة لقطاعي الاتصالات والبنوك : حلول لإعادة شحن رصيد الهاتف، والدفع الإلكتروني، وتأمين المعاملات وإدارة بيانات الدفع الإلكترونية.

تأسست TELETIC في الأصل لتسويق ونشر وإدارة محطات الدفع الإلكترونية لسوق الاتصالات، بعد ذلك شرعت الشركة في تطوير التطبيقات المضمنة في محطات الدفع، بالاعتماد على فريق قوي للبحث والتطوير. يوفر حلول الولاء بالإضافة إلى أدوات لإدارة أسطول من محطات الدفع (TMS) ومراقبة التدفقات، تستعد TELETIC لإطلاق منصة M-Payment ، مما يجعلها أول من يقدم هذا النوع من الحلول في الجزائ. في قطاع الخدمات المصرفية الإلكترونية، اكتسبت الشركة خبرة تشغيلية قوية في إنتاج وتسويق ونشر وإدارة محطات الدفع بالشراكة مع شركة Ingenico الرائدة عالميًا، وتقدم الخدمات التالية:

- **تجهيز الاتصالات:** خدمة الاستضافة السحابية TELETIC مخصصة حصريًا للمشغلين النشطين في قطاعي الاتصالات والبنوك، توفر معالجة الاتصالات إمكانية مركزية بيانات العملاء ومراقبة أنشطتهم باستخدام المؤشرات الرئيسية (KPIs).
- **الشحن الإلكتروني (B3atli):** تقدم الشركة نظام شحن كامل لأوقات البث والقسائم يوفر جميع ميزات التحصيل الخاصة بالدفع الآجل ومسبق الدفع بالإضافة إلى سهولة التكامل مع الأطراف الثالثة والقنوات الخارجية. تشمل الحلول: إدارة القسائم المرنة متعددة المشغلين والقنوات المتعددة والقنوات المتعددة (PEFTPOS والهواتف الذكية وما إلى ذلك)؛ تتيح إعادة التحميل في أي مكان وفي أي وقت عبر قنوات متعددة؛ دفع الفواتير، من خلال الموقعb3atli.com.dz.
- **الدفع الإلكتروني:** طورت TELETIC حل M-Pay لتسهيل المدفوعات عبر الهاتف المحمول M-Pay هو تطبيق يسمح بإجراء مدفوعات من أي مكان بالهاتف ذكي، بفضل هذا النوع من التكنولوجيا، يمكن لاستغناء عن قارئات البطاقات التقليدية، يقدم الدفع بواسطة الهاتف النقال العديد من المزايا يعمل 24/7؛ يستخدم الهاتف الذكي، بدلاً من المحطات الطرفية التقليدية؛ مسموح به ويتم تنفيذه من خلال نقل البيانات عبر الإنترنت 3 Gأو 4 Gكافية؛ يسمح بالتنقل دون مبالغ نقدية زائدة[1].

3.3. شركة Amentech:

هي شركة جزائرية للتكنولوجيا المالية نشطة في قطاع التأمين أي تكنولوجيا التأمين(**Insurtech**) تحمل علامة (**Label**)، مهمتها هي تحويل مشاكل قطاع التأمين إلى حلول مبتكرة من أجل تحديث وتسهيل الخدمات المقدمة لحاملي وثائق التأمين، مع خلق قيمة مضافة لشركات التأمين مهمة الشركة هي تقريب شركات التأمين من حاملي وثائقها من خلال تقليل وقت وعملية الإدارة التشغيلية بشكل كبير ومن خلال تقديم تجربة مستخدم استثنائية مع شفافية ومراقبة الخدمات المقدمة[2].

4.3. شركة مستشاريMoustachari-dz :

هي أول منصة خدمات قانونية في الجزائر وفي العالم العربي، وهي عبارة عن منصة متخصصة في الخدمات القانونية تتيح إدارة ومتابعة مكاتب المحامي الرئيسي والمحضر وكاتب العدل، متخصصة في الخدمات القانونية تسمح بإدارة ومراقبة المحامين الرئيسيين والمحضرين وشركات التوثيق، تم إنشاء الشركة إدراكا منها بأن هناك عملاء يأتون

---

[1] الموقع الرسمي لشركة **TELETIC** على الرابط التالي: https://teletic.dz

[2] الموقع الرسمي لشركة **Amentech** متاح على الرابط: https://amentech.dz/

من بعيد ويرتكبون خطأ في عنوان السيد أو يجدون سيدهم خارج الخزانة أو الخزانة مليئة بالعملاء، هذا هو ما دفعهم للبحث عن حل لهذه المشكلة.

تقدم شركة مستشاري الخدمات المرتبطة بحجز المواعيد على الإنترنت 7/24 استشارة قانونية آمنة عبر الإنترنت 7/24؛ إدارة مكتب المحاماة والمحضرين والموثقين، وتستخدم الشركة الحوسبة السحابية وتوفر السرية والأمن السيبراني للمتعاملين. في جويلية 2021، شاركت الشركة في مسابقة **ALGERIA STARTUP CHALLENGE FINTECH** كانت أحد الفائزين بموضوع التكنولوجيا التنظيمية **Reghtech**.

تم تصنيف شركة مستشاري كشركة ناشئة تقدم خدمات التكنولوجيا التنظيمية كأحد أهم القطاعات في التكنولوجيا المالية لكن الملاحظ أنها مجرد منصة للربط بين الجمهور مع كتاب العدل والمحضرين والمحامين وتقوم بعملية المراقبة عليهم، قد تقدم هذه الخدمات للقطاع المالي لكن يتبين أنه تم الخطأ في تصنيفها في قطاع الفينتك لأن التكنولوجيا التنظيمية هي تقنية تساعد الشركات العاملة في صناعة الخدمات المالية على الالتزام بقواعد الامتثال المالي[1].

5.3. شركة Ninvesti :

تأسست الشركة الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية **Ninvesti** عام 2019، و هي عبارة عن منصة تمويل جماعي **(Ninvesti Algerian Crowdfunding)**، قام بإنشائها مجموعة من شباب و أصحاب مؤسسات اقتصادية فرنسية جزائرية، يتمثل مفهومها في ربط منشئي الأعمال الشباب بالأشخاص الراغبين في الاستثمار في المشاريع المبتكرة. و خلق صلة بين الممولين و قادة المشاريع في الجزائر، في مواجهة صعوبة بعض الشركات الصغيرة و المتوسطة، أو الشركات الناشئة في جمع الأموال أو الحصول على قرض مصرفي، تعتبر منصة. تعمل المنصة عن طريق: التبرع(أو المنح) بمقابل **(Don avec contrepartie)**، و الاستثمار بالمشاركة أو التشاركي **(Investissement Participatif)**، و القرض بالمشاركة أو التشاركي **(Prêt Partipatif)**. و تتمثل شروط و توصيات المنصة في[2]:

---

[1] الموقع الرسمي لشركة **Moustachari** متاح على الموقع: **https://moustachari-dz.com/**

[2] Dabah Mohamed Ridha, Benbraika Abdelouahab, "**Crowdfunding as an Innovative Mechanism for Financing Startups- The Ninvesti and Twiiza Platforms as a Model-",**Milev Journal of Rzsearch & Studies, vol 07/N° 02, Universite Mohamed Khaider Biskra, Algerie, Decembre 2021, P: 367-369.

➢ **شروط استخدام منصة Ninvesti :**

- **الخطوة الأولى:** هل لديك مشروع محدد جيدًا تريد تنفيذه؟ على سبيل المثال، تطبيق نموذج أولي **(Prototype)**، شاحنة طعام **(food-truck)** مشروع زراعي .... لتمويله، قررت إطلاق حملة التمويل الجماعي **(Campagne de Crowdfunding)** كقائد مشروع.
- **الخطوة الثانية:** يجب تحديد هدف التحصيل بنفسك **(L'objectif de collected)** ويجب أن يتوافق بشكل مثالي مع الحد الأدنى للمبلغ الذي تحتاجه لتمويل مشروعك.
- **الخطوة الثالثة:** يجب تحديد فترة التحصيل بين 1 و 60 يومًا، وبشكل استثنائي يمكن أن تصل إلى 90 يوما، وهذا هو الوقت الذي تمنحه لنفسك لجمع أكبر عدد ممكن من الأموال.
- **الخطوة الرابعة:** قاعدة "**الكل" أو لا شيء**": هذا هو المبدأ الذي يعتمد عليه التمويل في منصة **Ninvesti** حيث إذا لم يتم الوصول إلى هدف جمع الأموال في غضون الوقت المخصص – مدة جمع الأموال – يتم تعويض المشاركين، ولا يحصل حامل المشروع على التمويل، ولا يتم قبض أي عمولة من طرف المنصة لذلك من الأهمية بمكان أن تحدد بوضوح هدف جمع الأموال.
- **الخطوة الخامسة:** المشاركون **Les contributeurs** هم الأشخاص الذين يدعمون المشاريع مالياً من خلال التبرع بمقابل أو بدون مقابل. المقابل **Les contreparties** ما يمكن لقادة المشروع تقديمه للمشاركين مقابل استثماراتهم. يمكن أن تتخذ أشكالا مختلفة: المشاركة في الشركة النموذج الأولي، البيع المسبق ...

➢ **توصيات منصة Ninvesti :**

- المبالغ التي يتم تجميعها تدفع لصاحب المشروع بالدينار وليس باليورو (سعر الصرف المصرفي).
- يجب أن تمر المبالغ المحصلة من خلال الدائرة المصرفية بشكل قانوني وتقليدي.
- عند تجميع المبلغ فإنه يصبح التزام على صاحب المشروع إذا جمع في شكل قرضا أو استثمارًا.
- لا يجوز تحميل **Ninvesti** أي مسؤولية في حالة إجراء معاملة أو التفاوض بين أحد المشاركين ومالك المشروع خارج المنصة؛
- يكون متلقي الأموال مسؤولاً وحده عن الإقرارات الضريبية والاجتماعية للهيئات المختصة.
- في حالة وجود نزاع تجاري أو نزاع بين المشارك وصاحب المشروع، تحتفظ منصة **Ninversti** بالحق في الاتصال بوسيط؛
- يلتزم كل حامل مشروع **(Protagonisters)** بالتقدير ويحترم سرية العناصر الموجودة في حوزته.
- قد تؤدي أي معلومات خاطئة أو متنازع عليها أو مضللة على جزء من المشاركة أو شركة نقل المشروع إلى استبعاد هؤلاء المصدرين من المنصة.

كما يقدم موقع **Ninvesti.dz** 15 مشروعا فقط في الفئات التالية: السياحة، الموسيقى، ريادة الأعمال، الجمال، التكنولوجيا، مع العلم بأن الغالبية تقدم في مجال ريادة الأعمال و التكنولوجيا.

6.3. شركة Global Cach Management (GCM):

هي شركة جزائرية مبتكرة للخدمات ولدت من التحالف بين الإرادة والخبرة والمعرفة لمؤسسها، والمتخصصين سابقًا في مجال معالجة الملفات والمستحقات الناشئة عن البيع عن طريق تسهيل الدفع لمدة خمس سنوات متتالية، تم تأسيسها سنة 2018، وهي تهدف إلى تقديم المساعدة فضلاً عن خبرتها في إدارة بريد العميل لتكون قادرة على التحكم في المخاطر، ودعم العميل من بداية عمله وحتى نهايته، هدفها هو مشاركة المهنيين لرؤية بسيطة وعملية لأعمال تحصيل الديون وإدارة المستحقات، من خلال حلولها للمبيعات، ومساعدتها في تحصيل الديون وإدارتها. يقدم حل **GCM** لإدارة النقد العالمي قروضا صغيرة للتجار من خلال عقود البيع بالتقسيط للمشترين المعينين والمقبولين من قبل **Global Cash Management**.[1]

7.3.البنك الالكتروني UbexPay :

هو أول بنك إلكتروني في الجزائر يستخدم أحدث التقنيات في عالم المال **Ubexpay**، تم تأسيسه سنة 2020، وهو نظام دفع عبر الإنترنت يدير الأموال بشكل موثوق وآمن مع الحفاظ على سرية البيانات ويستخدم الميزات الحديثة من خلال السماح للعملاء بإرسال الأموال واستلامها بسهولة عبر الإنترنت عبر الهاتف الذكي أو الكمبيوتر ، وهو يتيح حلنا لإجراء المعاملات المالية براحة بال تامة مع ضمان الحماية من جميع أنواع الاحتيال، وتوفر **UbexPay** لعملائها دعمًا عبر الإنترنت على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع[2].

---

[1] د.الهزام محمد، عيساوي فاطمة، "**الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في العالم العربي –دراسة نماذج ناجحة–**"، الجزء الأول، كتاب المؤتمر العلمي الدولي حول: استخدام التكنولوجيا في المؤسسات المالية و المؤسسات الناشئة يومي 04-05 جوان 2022، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ، المانيا، ص 206.

[2] الموقع الرسمي للشركة متاح على الرابط : https://ubexpay.com/fr/accueil

خاتمة الفصل الثاني:

تتمتع شركات التكنولوجيا المالية بإمكانياتها و حلولها الرقيمة على تحقيق الكفاءة المالية، و مكاسب الشمول المالي، نمت الاستثمارات العالمية في سوق التكنولوجيا المالية بشدة خلال السنوات الأخيرة، تحتل منطقة آسيا و المحيط الهادي، و الأمريكيتين على أكبر حصة في حجم الاستثمارات العالمية، كما عرفت منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا تطورات إيجابية في حجم الاستثمارات في سوق التكنولوجيا المالية. و قد احتل قطاع المدفوعات الرقمية الصدارة في حجم الاستثمارات نظرا لارتفاع مستويات الوصول إلى الهاتف المحمول و الانترنت. علاوة على ذلك استطاعت حلول شركات التكنولوجيا المالية المبتكرة في معالجة الفجوات الموجودة في احتياجات المستخدم، من خلال التجارب الدولية التي تركز هدفها على تحسين الوصول المالي للخدمات من خلال تقديم منتجات مصممة بشكل أفضل تستهدف الأفراد المستبعدين ماليا. و على الرغم من تبنيها المتأخر للرقمنة يبقى حضور نشاط شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر محتشما، و مع ذلك فهناك بوادر تبني التكنولوجيا المالية تظهر من خلال جهود القطاع العام و الخاص المبذولة للدخول في هذا المجال، كما تسعى الجزائر نحو بناء نظام بيئي للتكنولوجيا المالية و الخدمات المالية الرقمية يراعي معطيات المجتمع الجزائري، و يهدف إلى تعزيز الشمول المالي.

خـــاتـمـــة

خـاتـمــة

يتسارع التغيير التكنولوجي في صناعة الخدمات المالية الرقمية، مدفوعا بشكل أكبر بالارتفاع في استخدام الهاتف المحمول و الانترنت إلى جانب وفرة البيانات، كما تزايد الاهتمام الدولي بنشر و تعميم الخدمات المالية على كافة أفراد المجتمع بما فيها فئة المستبعدين ماليا، و ذلك بالتركيز على خفض تكلفة الخدمات ما يجعلها سهلة و في متناول الجميع. على الرغم من التقدم المحرز في السنوات الأخيرة ، لا يزال هناك العديد من الأفراد والمجتمعات التي تفتقر إلى الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية مثل المدخرات والائتمان. تمتلك شركات التكنولوجيا المالية القدرة على لعب دور رئيسي في معالجة هذه المشكلة من خلال جعل الخدمات المالية أكثر سهولة ويسر لمن هم في أمس الحاجة إليها، كما أن لها القدرة على التأثير في الحياة بطريقة هادفة. إن تعزيز تعميم الخدمات المالية على أفراد المجتمع متوقف على تحديد الاستراتيجيات الوطنية الشاملة، و كذا تطوير النظم الايكولوجية المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في جميع أنحاء العالم.

أولا: اختبار فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الدراسة النظرية و التطبيقية للموضوع، يتبين لنا صحة الفرضية من عدمها كالتالي:

- صحة الفرضية الأولى: تعمل شركات التكنولوجيا المالية على تدعيم القطاع المالي بخدمات مبتكرة من شأنها المساهمة في تحسن الخدمات التقليدية؛
- صحة الفرضية الثانية: تساهم سهولة الوصول إلى الخدمات المالية التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية في جلها تساهم في تحقيق عملية الشمول المالي؛
- صحة الفرضية الثالثة: تقدم شركات التكنولوجيا المالية العديد من الفرص لتمويل الأفراد و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تواجه صعوبات للحصول على الخدمات المصرفية الكافية.

ثانيا: نتائج الدراسة:

من خلال ما تم تناوله في الفصل النظري و الفصل التطبيقي تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يعد فهم المستخدمين في السوق المستهدفة واحتياجاتهم المالية وعاداتهم وأي حواجز قائمة أمام الشمول المالي أمرًا بالغ الأهمية لنجاح حلول التكنولوجيا المالية التي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي؛
- تسمح التكنولوجيا المالية الوصول إلى شريحة كبيرة من الأفراد ممن لا يتعاملون مع الجهاز المصرفي، كما أنها تساهم في سد فجوة تمويل المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و متناهية الصغر؛

- ضعف مستوى التثقيف المالي لدى الأفراد خاصة في البلدان النامية، و هو ما يحد من انتشار الخدمات المالية الرقمية؛
- تزايد الاهتمام بشركات التكنولوجيا المالية خلال السنوات الخمس الأخيرة، و هو ما يتضح جليا من خلال حجم الاستثمارات و عدد الصفقات؛
- تعتبر التكنولوجيا المالية أداة الشمول المالي في الاقتصادات الصاعدة و النامية، فهي تعد صناعة لها بعد اجتماعي قوي إلى جانب البعد الاقتصادي.
- تعمل شركات التكنولوجيا المالية على تسهيل المعاملات بشكل أسرع، و فتح أسواق جديدة و زيادة الكفاءة التشغيلية؛
- برزت جهود الجزائر في تبني التكنولوجيا المالية من خلال انشاء مختبر التكنولوجيا المالية.

ثالثا: توصيات الدراسة:

من خلال هذه الدراسة التي أظهرت الجهود الدولية في تعزيز الشمول المالي من خلال مساهمة شركات التكنولوجيا المالية باعتبارها المحرك الرئيسي في ظل التطور التكنولوجي، و عليه نقدم بعض التوصيات التي من شأنها أن تساعد الجزائر في تحقيق الشمول المالي أهمها:

- العمل على تطوير البنية التحتية للنظام المالي، وتطوير نظم الدفع والتسوية والعمليات المصرفية الإلكترونية؛
- ضرورة تبني شركات التكنولوجيا المالية و العمل على دعمها،
- تشجيع مبادرات التثقيف المالي، و ترسيخ الفكر المالي الرقمي للأفراد، و كذا الاهتمام بالتكوين المستمر للعاملين في القطاع المالي و المصرفي وفق مستجدات هذا المجال؛
- الاهتمام بالجانب التشريعي و القانوني لتنظيم عمل شركات التكنولوجيا المالية بما يضمن حقوق العملاء و يضمن استمرار هذه الشركات و نموها؛
- الاستفادة من تجارب الدول التي تبنت استراتيجية الشمول المالي، و مواكبة التطور التكنولوجي المالي للوصول للخدمات المالية و تطبيقها في الجزائر.

رابعا: آفاق الدراسة:

بعد معالجة الدراسة و البحث في هذا المجال تم التساؤل حول عدة نقاط، و التي تعتبر مستقبلا مهمة في مجال القطاع المالي و المصرفي و كذا بالنسبة للباحثين في هذا المجال خصوصا و أن الحكومة الجزائرية تسعى نحو رقمنة القطاع، و الاعتماد على المؤسسات الناشئة و التي أصبحت المحرك الرئيسي للاقتصاد:

- متطلبات استخدام التكنولوجيا المالية في الجزائر بالاستفادة من تجارب عالمية رائدة.
- مستقبل شركات التكنولوجيا المالية في ظل الذكاء الاصطناعي؛
- تمويل الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية و استقطابها للاستثمارات؛

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

- **الكتب**

1. الهزام محمد، عيساوي فاطمة، "**الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في العالم العربي –دراسة نماذج ناجحة–**"، الجزء الأول، كتاب المؤتمر العلمي الدولي حول: استخدام التكنولوجيا في المؤسسات المالية و المؤسسات الناشئة يومي 04-05 جوان 2022، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ، المانيا.
2. زروقي بلال، حرواش زينب إيمان، "**دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في البلدان العربية**"، الجزء الثاني، كتاب المؤتمر العلمي الدولي حول: استخدام التكنولوجيا في المؤسسات المالية و المؤسسات الناشئة يومي 04-05 جوان 2022، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ، المانيا.
3. سامية إسماعيل سكيك، "**التكنولوجيا المالية في الشركات الناشئة في فلسطين –واقع وآفاق–**"، الجزء الأول، كتاب المؤتمر العلمي الدولي حول: استخدام التكنولوجيا في المؤسسات المالية و المؤسسات الناشئة يومي 04-05 جوان 2022، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ، المانيا.
4. سهيلة إمصوران، "**دور التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي و المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة**"، الجزء الثاني، كتاب المؤتمر العلمي الدولي حول: استخدام التكنولوجيا في المؤسسات المالية و المؤسسات الناشئة يومي 04-05 جوان 2022، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ، المانيا.
5. عبد الكريم أحمد قندوز، "**التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية**"، صندوق النقد العربي 2019.
6. لعريبي فاطمة الزهراء، "**الاستراتيجية المستخدمة في دعم و تمويل المؤسسات الناشئة–حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة**"، الجزء الأول، كتاب المؤتمر العلمي الدولي حول: استخدام التكنولوجيا في المؤسسات المالية و المؤسسات الناشئة يومي 04-05 جوان 2022، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ، المانيا.

- **الأطروحات**

1. حنين محمد بدر عجور، "**دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)**، بحث مقدم ضمن استكمال متطلبات

الحصول على درجة الماجستير، كلية إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، مارس 2017.

2. رابح بريش، "**دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية و بنوك، جامعه البليدة 02 لونيسي علي، 2022 –2023.

- **المجلات**

1. اتحاد المصارف العربية، "**واقع الشمول المالي في المنطقة العربية و دور التكنولوجيا المالية في تعزيزه**"، إدارة الأبحاث و الدراسات، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 458، جانفي 2019.
2. أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، "**شركات التكنولوجيا المالية الناشئة كبديل لدعم الشمول المالي المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة الى حالة الجزائر**"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية المجلد 07/العدد 03، جامعة باجي مختار –عنابة–الجزائر، جانفي 2021.
3. أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، "**واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية**"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12/العدد 01، مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي، جامعة عنابة، الجزائر 2021.
4. براهيمي بن حراث حياة و آخرون، "**الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا بالشرق الأوسط و شمال إفريقيا–بين دوافع الإنشاء و عوائق الاستدامة–**"، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 23، لسنة 2019.
5. بسان بوشارب، "**مدى تبني البنوك التقليدية الجزائرية لخدمات التكنولوجيا المالية و دورها في تحقيق الشمول المالي (دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري)**"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الإدارية، المجلد 06/العدد 01، جامعة العربي تبسي تبسة، الجزائر، أفريل 2022.
6. بوجاني عبد الحكيم، "**التمويل الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي لضمان تمويل مستدام**"، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 03/ العدد 01، جامعة بوشعيب بلحاج عين تموشنت، الجزائر، مارس 2023.
7. بوطلاعة محمد واخرون، "**واقع الشمول المالي وتحدياته– الاردن والجزائر نموذجا**"، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 04/ العدد 02، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة ، الجزائر، جوان 2020.
8. بوعيشاوي مراد، عماد غزاري، "**الشمول المالي الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كورونا – كوفيد 19**"، مجلة التمويل و الاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 06/ العدد01، جامعة المدية الجزائر، جوان 2021.

9. جازية حسيني، "**تطور شركات التكنولوجيا المالية في ظل جائحة كورونا و تأثيرها على الخدمات المالية**"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 08/العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، جوان 2022.

10. جدايني ميمي، "**واقع وتحديات التكنولوجيا المالية "الفنتك" في المنطقة العربية**"، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 07/العدد 01، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، مارس 2022.

11. خميسي قايدي، إلهام حجريوة، " **التكنولوجيا المالية في البلدان العربية: دراسة تحليلية لواقع قطاع المدفوعات للفترة (2014-2019)**"، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، المجلد 11/العدد 01، جامعة برج بوعريريج الجزائر، جوان 2022.

12. زبير بن عامر و آخرون، "**مستقبل الخدمات التقليدية للبنوك و المؤسسات المالية في ظل ابتكارات شركات التكنولوجيا المالية**"، مجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة، الجلد 07/ العدد 01، جامعة سطيف 1، الجزائر، مارس 2022.

13. زبير عياش واخرون، "**دراسة تحليلية لواقع التكنولوجيا المالية في البنوك الإسلامية العربية**"، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 05/العدد 01، جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي- الجزائر، جوان 2020.

14. سعيدة نيس، "**التكنولوجيا المالية فرصة لتطوير الخدمات المالية**"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 07/ العدد02، جامعة الوادي الجزائر، سبتمبر 2022.

15. سهير محمود عتيق و آخرون، "**الشمول المالي**"، المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية، المجلد 35/ العدد 01، جامعة حلوان، العراق، مارس 2021.

16. سيد اعمر زهرة، د. بن عبد الفتاح دحمان، "**التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي-دراسة حالة الشرق الأوسط و شمال فريقيا-**"، مجلة التكامل الاقتصادي، الجلد 08/ العدد 01، جامعة أحمد درارية، أدرار، الجزائر، مارس 2020.

17. شوشان خديجة، عماروش خديجة إيمان،"**تقييم أداء مختبرات حماية التكنولوجيا المالية في الدول العربية**"، دفتر البحوث العلمية، المجلد 10/العدد 01، جامعة لونيسي علي البليدة 2، الجزائر، جوان 2022.

18. صورية شنبي، السعيد بن لخضر، "**أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية**"، **مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة**"، المجلد 03/العدد 02، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر، ديسمبر 2018.

19. طالم صالح، "**اسهامات تطبيقات التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية–منصات التمويل الجماعي الإسلامية نموذجا–**"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13/العدد 02، جامعة تيسمسيلت الجزائر، أكتوبر 2022.

20. العايب وليد "**تقييم تجربة نظام الدفع الالكتروني الجزائري في ظل ثورة التكنولوجيا المصرفية– دراسة مقارنة مع تجربة نظام الدفع الالكتروني الأوروبي–**"، مجلة أبحاث و دراسات التنمية، المجلد (04)/العدد (02)، جامعة محمد البشير الابراهيمي–الجزائر، جوان 2018.

21. عبد الوهاب صخري، سمية بن علي، "**تحليل واقع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا: قراءة للتحديات و الإمكانات**"، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة، المجلد 06/ العدد 01، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، جويلية 2021.

22. عبير حاجي، "**دور البنك المركزي و البنوك التجارية في دعم وتيرة الشمول المالي –دراسة بعض التجارب العربية–**"، مجلة البحوث و الاقتصاد و المناجمنت، المجلد 04/العدد 01 (خاص)، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر، جانفي 2023.

23. عزيزة نوارة، "**الشمول المالي عن الاستثمار في التكنولوجيا المالية و تأثيره على لتنمية المستدامة للدول**"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 06/ العدد 02، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ديسمبر 2021.

24. قدوري طارق, زغدي باديس "**دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المصرفية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر**", مجلة الاقتصاد و التنمية المستدامة, المجلد 05 العدد 01, جامعة حمه لخضر الوادي, الجزائر 2022.

25. كرستين لاغارد، "**التكنولوجيا المالية: جني الثمار وتجنب المخاطر**"، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، العدد 61، جويلية 2017.

26. كركار مليكة، "**الشمول المالي هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر**"، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، المجلد 10/العدد 03، جامعة علي لونيسي البليدة، الجزائر، 2019.

27. لزهاري زواويد، حجاج نفيسة، "**التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي...الواقع و آفاق**"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، الجلد 07/العدد 03، جامعة غرداية، الجزائر، ماي 2018، ص 66–67.

28. محمد بن موسى، "**أثر المعرفة و محو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017**"، مجلة الاستراتيجية و التنمية، المجلد 08/العدد 15 مكرر، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، ديسمبر 2018.

29. محمد شكرين، "**أزمة كوفيد 19،حافز لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر**"، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 12/ العدد 01، جامعة المدية، الجزائر، جانفي 2021.
30. مريمت عديلة، جواني سونيا، "**دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي تجربه البحرين**"، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 04 /العدد 02، جامعه 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، أكتوبر 2021.
31. نادية لوزري، "**واقع الشمول المالي في الدول العربية و آليات تعزيزه–دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية**"، مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت، المجلد 02/العدد 02، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ديسمبر 2021.
32. نهلة أبو العز" **أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الإفريقية**"، مجلة كلية السياسات والاقتصاد، العدد 10، كلية الدراسات الإفريقية العليا، القاهرة، أفريل 2021.
33. وهيبة عبد الرحيم، الزهراء أوقاسم، "**التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب**"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 38 أوت 2019.
34. يعقوب أسماء، بن سعد أم الخير، "**مساهمة الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية** Fintech Startups **في تعزيز الشمول المالي– تجارب عربية–**"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11/العدد 02/عدد خاص– الجزء 02، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، مارس 2023.

- **الملتقيات**

1. بوعلاقة نورة و آخرون، "**أثر تطبيق استراتيجية الشمول المالي على الخدمات المالية**"، **الجزء الأول من المؤتمر العلمي الدولي حول الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة**، يومي 24–25 ماي 2021، مخبر دراسات التنمية المكانية و تطوير المقاولاتية، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر
2. زاوية رشيدة، بلعور سعيدة، "**التكنولوجيا المالية ودورها في تسريع الشمول المالي من اجل تنمية مستدامة**"، الملتقى الوطني بعنوان صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية يوم 26 سبتمبر 2019 جامعة يحيى فارس بالمدية، الجزائر.
3. قادري علاء الدين، فيلالي طارق، "**تطور التكنولوجيا المالية و مساهمتها في تعزيز درجة الشمول المالي**"، الملتقى الدولي الافتراضي حول: "الشمول المالي و أثره على التنمية في الدول النامية: واقع و آفاق"، يومي: 8–9 مارس 2022، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر.

4. المومن عبد الكريم وآخرون "**دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي عرض لتجربة المصرية"، الجزء الأول من المؤتمر العلمي الدولي حول الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة،** يومي 24-25 ماي 2021، مخبر دراسات التنمية المكانية و تطوير المقاولاتية، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر.
5. مريم قشي، ايمان بركان، " **أثر التكنولوجيا المالية Fintech على الصناعة المالية والمصرفية"**، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد و نظم المعلومات بعنوان: " **التحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة**"، دار أوبرا جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا يومي 24-25 مارس 2021.
6. لمياء عماني، د.ربيعة بن زيد، "**متطلبات بناء النظام البيئي للتكنولوجيا المالية في الجزائر**"، بحث مقدم الى الملتقى الوطني الأول حول شركات التكنولوجيا المالية كنموذج أعمال مبتكر لتعزيز الشمول المالي: الآفاق و التحديات. يوم 28 سبتمبر 2022، جامعة ورقلة الجزائر.

➢ **التقارير**

1. اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، "**نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية 2019-آفاق عالمية و توجهات إقليمية-**" بيروت، لبنان.
2. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء "**قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2021: الشمول المالي و المدفوعات الرقمية و المرونة في عصر كورونا**"، تاريخ النشر جوان 2022
3. الوليد طلحة صبري الفران، "**الشمول المالي الرقمي**"، موجز السياسات العدد 17 صندوق النقد العربي ديسمبر 2020.
4. مخبر ومضة للأبحاث ، "**التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط و شمال افريقيا- توجهات قطاع الخدمات المالية-**"،2021.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Dabah Mohamed Ridha, Benbraika Abdelouahab, "**Crowdfunding as an Innovative Mechanism for Financing Startups- The Ninvesti and Twiiza Platforms as a Model-",**Milev Journal of Rzsearch & Studies, vol 07/N° 02, Universite Mohamed Khaider Biskra, Algerie, Decembre 2021,
2. Marouane moufakkir, Qmichchou Mohammed, « **The Nexus Between Fintech Adoption and Financial Inclosion**", Chapitre 10, University Ibn Tofail, Kenitra, Morocco
3. Tomas Puschman**, « Fintech »,** springer Fachmedien Wiesbaden, Eng 59, University of Zurich, Switzerland, February 2017**.**

ثالثا: مراجع الانترنت

1. الموقع الرسمي **لشركة النقد الالي و المعاملات التلقائية بين البنوك "ساتيم** "SATIM تاريخ الاطلاع: 2023/06/06 على الرابط:**https://satim.dz/ar/la-satim**
2. الموقع الرسمي للشركة **Ubexpay** متاح على الرابط : **https://ubexpay.com/fr/accueil**
3. الموقع الرسمي لشركة **BEYN** متاح على الرابط: **https://beyn.io/en/**
4. الموقع الرسمي لشركة **TELETIC** على الرابط التالي: **https://teletic.dz**
5. الموقع الرسمي لشركة **Amentech** متاح على الرابط: **https://amentech.dz/**
6. الموقع الرسمي لشركة **Moustachari** متاح على الموقع: **https://moustachari-dz.com/**
7. **https://www.centerforfinancialinclusion.org/inclusive-fintech-50-launches-2022-competition-to-recognize-fintech-startups-driving-inclusive-finance**
8. الموقع الرسمي **لتجمع النقد الالي GIEMonetique** تاريخ الاطلاع: 2023/06/06 على الرابط التالي: **https://giemonetique.dz/qui-sommes-nous/gie-monetique/**
9. Max Kanaskar, **"The Five D'S of Fintech: Disintermediation"**, Blog Management Perspectives on Digitization, Technology, and Data, Janvier 2018 on line**:** **https://maxkanaskar.wordpress.com/tag/disintermediation/**
10. Philip Rowley**, "Digital Disaggregation: Leveraging Disruptive Innovation",** September 2016, consulted at:13/04/2023, on line: **https://www.linkedin.com/pulse/digital-disaggregation-philip-rowley/**
11. The World Bank.org/en/topic/Financial Inclusion/overview , consulted at: 01/05/2023

الملاحق

الملحق رقم 01 :النظام البيئي لمختبر التكنولوجيا المالية في الجزائر

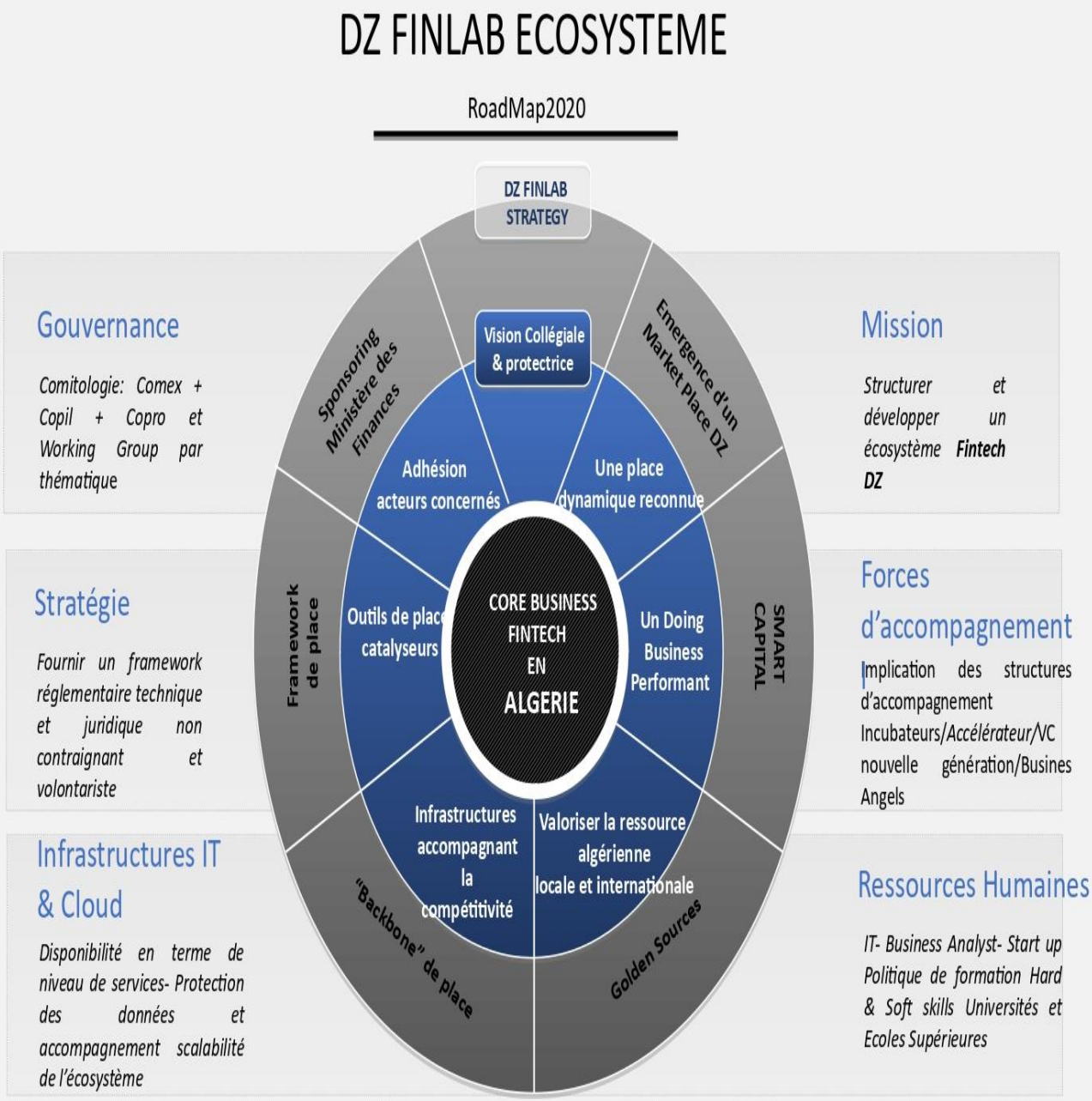

الملحق رقم 02: حوكمة النظام البيئي لمختبر التكنولوجيا المالية في الجزائر

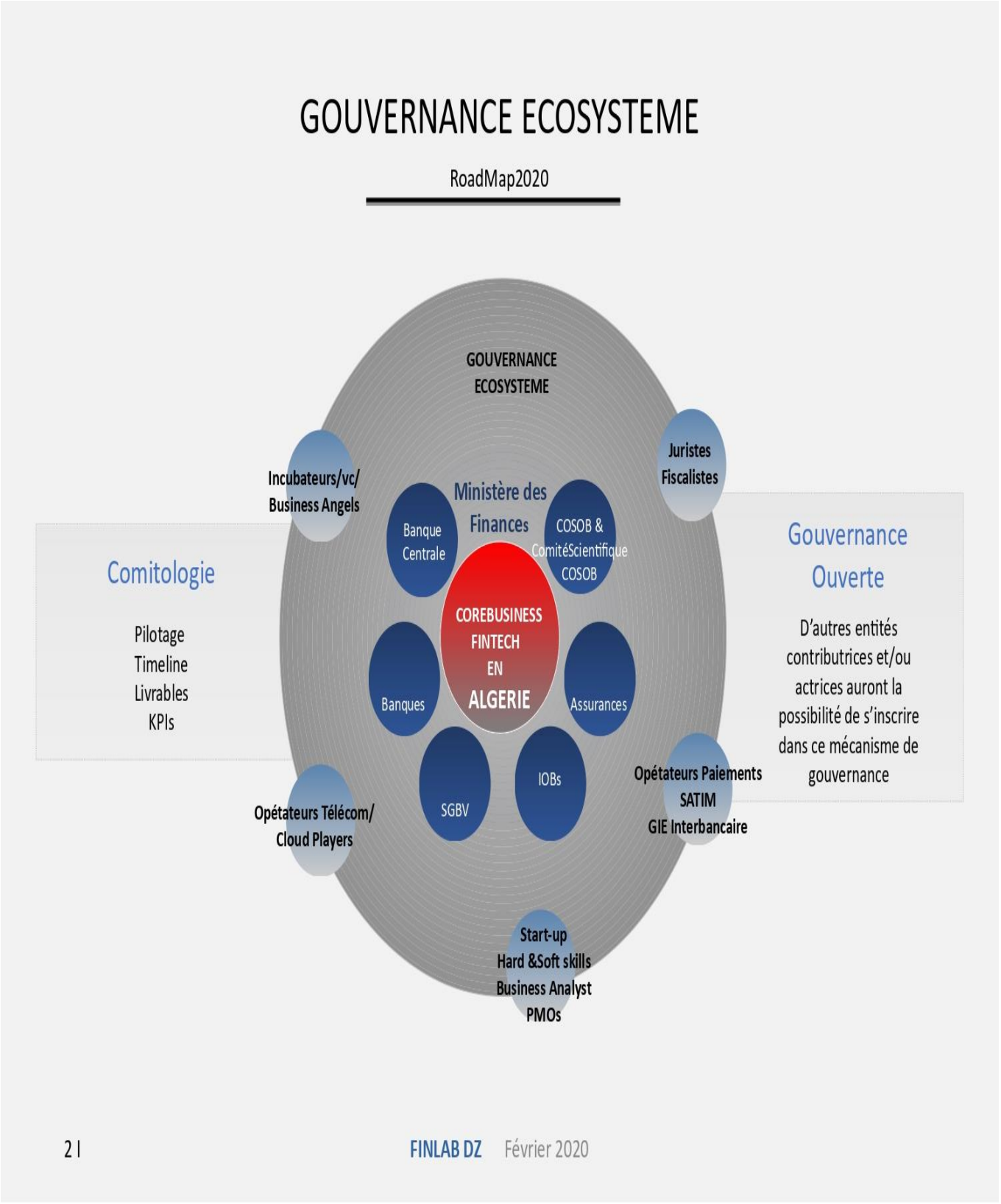

GOUVERNANCE ECOSYSTEME

RoadMap2020

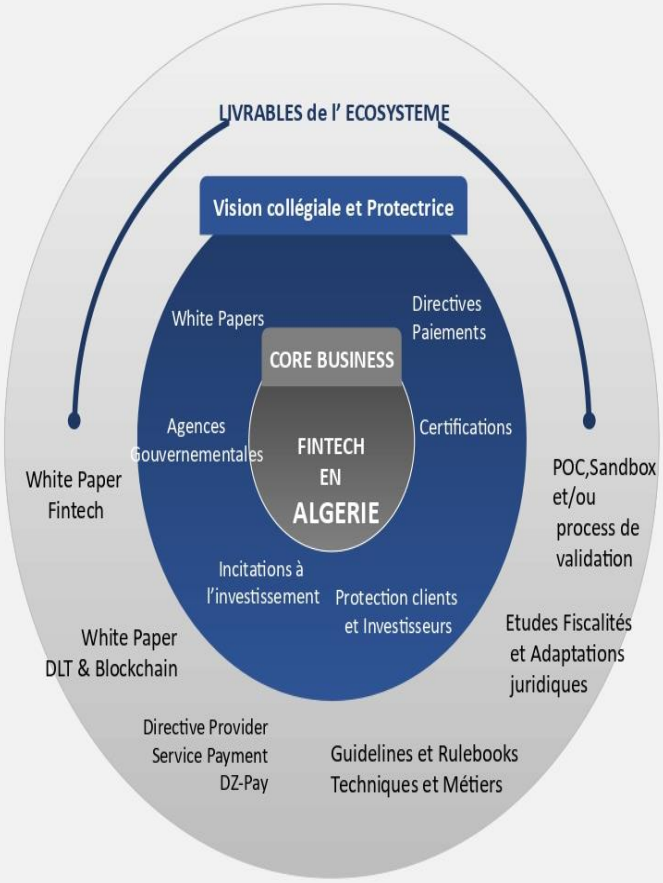

Livrables

Une boîte à outils informative et réglementaire

Groupes de travail

Des objectifs concrèts mesurables par des clés de performance

Agenda

Une « multi-projection » avec des perspectives validées à court et moyen terme selon les items

STRATEGIE ECOSYSTEME

RoadMap2020

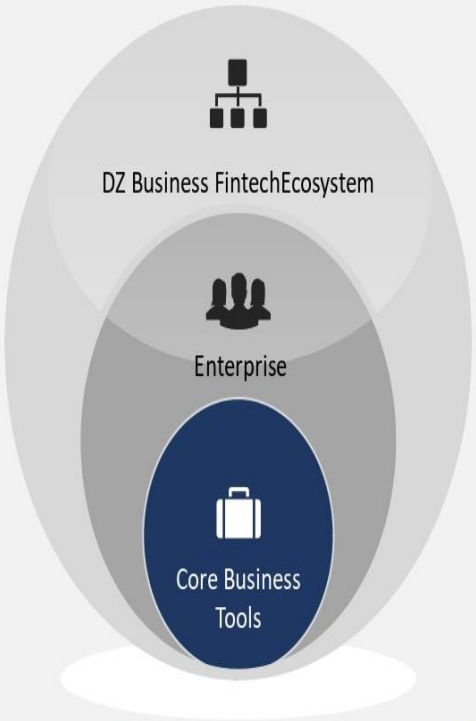

- **Tools** : Fournir un cadre réglementaire volontariste technique fonctionnel et juridique
- **Enterprise** : Permettre aux différents acteurs de s'approprier les outils de place en y adhérant fortement
- **DZ Business Fintech Ecosystem :** Créer une place dynamique productrice de services et de valorisation de ses acteurs

الملحق رقم 03: خريطة النظام الايكولوجي لريادة الأعمال في الجزائر للإطلاع يرجي زيارة الموقع التالي:

https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/Algeria%27s%20Design%20Map%20-%20Post%20WS1.pd